جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث

في ميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي

– دراسة تطبيقية على بعض الدول النامية –

من إعداد الطالب: بن بوزيد قويدر

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2026/06/21

أمام اللجنة المكونة من السادة

الاسم واللقب	الصفة	المؤسسة	الصفة
أحلام بوعبدلي	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
عبد العزيز برنة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
مسعود بوخالفي	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
اميرة نصيب	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا
ليلى أولاد ابراهيم	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا
محمد العقاب	أستاذ	جامعة الجلفة	مناقشا
التجاني أحمد هيشر	أستاذ	جامعة الأغواط	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث

في ميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي

– دراسة تطبيقية على بعض الدول النامية –

من إعداد الطالب: بن بوزيد قويدر

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2026/06/21

أمام اللجنة المكونة من السادة

الاسم واللقب	الصفة	المؤسسة	الصفة
أحلام بوعبدلي	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
عبد العزيز برنة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
بوخالفي مسعود	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
أميرة نصيب	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا
ليلى أولاد ابراهيم	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا
محمد العقاب	أستاذ	جامعة الجلفة	مناقشا
التجاني أحمد هيشر	أستاذ	جامعة الأغواط	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد والشكر لله على فضله وكرمه، والصلاة والسلام على

سيد المرسلين وإمام المتقين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يطيب لي أن أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من قال فيهما الرحمن:

« وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا

فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا»

الآية 23، سورة الإسراء

إلى زوجتي وإخوتي أهدي هذا العمل

كما أهدي هذا العمل إلى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي وتزويدي

بالمعلومات القيمة، ولا أنسى أسرتي عامة وأصدقائي خاصة،

داعياً المولى عز وجل أن يطيل أعمار الجميع ويمن عليهم بالخيرات.

الطالب

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين الذي وفقنا لإنجاز هذا البحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا "

سورة طه، الآية 114

كل الشكر والتقدير لأبي العزيز وأمي الغالية

إيمانّا منا بأن من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فإني أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذين: الدكتور عبد العزيز برنة و الدكتور مسعود بوخالفي اللذان ساعداني كثيراً لإنجاز هذا البحث، كما أقدم الشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل ولو بالدعاء بظهر الغيب.

الطالب

الملخص:

هدفت هذه الدراسة لمحاولة إبراز الأثر الأمثل للدين العام الخارجي لتحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية (الجزائر، تونس، المغرب، مصر) خلال الفترة (1994-2023)، باستخدام نموذج العتبة بانل ذو الانتقال الفوري (PTR) معتمدا في ذلك على منهجية Khan and Senhadji (2001)، كما تم في بناء النموذج استخدام المتغيرات التالية: نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR)كمتغير تابع، وأرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(EXDS) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(DSV)كمتغيرات مستقلة، بالإضافة معدل التضخم (INF)كمتغير تحكم.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة غير الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، مع عتبة للدين العام الخارجي بلغت 51.91% من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكون تأثير الدين العام الخارجي إيجابيا قبلها وسلبيا عند تجاوزها، مما يستدعي الحفاظ على الدين العام الخارجي عند مستويات أقل من العتبة لتعزيز النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: دين عام خارجي، نمو اقتصادي، نموذج عتبة ذو انتقال فوري(PTR).

Abstract

This study aims to identify the optimal impact of external public debt on economic growth in selected developing countries (Algeria, Tunisia, Morocco, and Egypt) over the period 1994–2023. To achieve this objective, the Panel Threshold Regression (PTR) model, based on the methodology of Khan and Senhadji (2001), was used to estimate the nonlinear relationship between external public debt and economic growth. The model includes GDP growth (GDPGR) as the dependent variable, external public debt stock as a percentage of GDP (EXDS) and external debt service as a percentage of GDP (DSV) as the independent variables, while inflation (INF) is incorporated as a control variable.

The findings reveal the existence of a nonlinear relationship between external public debt and economic growth, with an estimated debt threshold of 51.91% of GDP. External public debt exerts a positive effect on economic growth when it remains below this threshold, but its impact becomes negative once the threshold is exceeded. These results suggest that maintaining external public debt below the estimated threshold is essential for promoting sustainable economic growth.

Keywords: External Public Debt; Economic Growth; Panel Threshold Regression (PTR).

فهرس المحتويات

العنوان	صفحة
إهداء	V
شكر وعرفان	VI
الملخص	VII
فهرس المحتويات	VIII
فهرس الجداول، الأشكال، و المختصرات و الرموز	XII
مقدمـــــة	أ – د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للعلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي	01
تمهيد	02
I. التأصيل النظري للدين العام الخارجي	03
I-1. ماهية الديون الخارجية	03
I-1-1. نشأة وتطور الديون الخارجية، والمصطلحات ذات الصلة	03
I-1-2. تصنيفات الديون الخارجية	07
I-1-3. مؤشرات الديون الخارجية	09
I-1-4. المنظمات الدولية الرائدة في إحصاءات الديون(الأدوار والوظائف)	11
I-1-5. مزايا وعيوب الديون الخارجية	12
I-2. أزمة الديون الخارجية في الدول النامية	13
I-2-1. مبررات لجوء الدول النامية للديون الخارجية	13
I-2-2. مراحل التمويل الخارجي في الدول النامية	15
I-2-3. الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية	16
I-3. آثار أزمة المديونية الخارجية ودور الادارة الفعالة في التسيير الجيد للديون الخارجية	17
I-3-1. الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأزمة المديونية الخارجية	17
I-3-2. الادارة الفعالة ومبادئها الأساسية في التسيير الجيد للديون الخارجية	21
I-4. قابلية الدول على خدمة ديونها والحلول المقترحة لمواجهة الديون الخارجية	22
I-4-1. قابلية الدول على خدمة ديونها	22
I-4-2. الحلول المقترحة لمواجهة الديون الخارجية	24
II. النمو الاقتصادي (الأسس والمفاهيم)	28
II-1. مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه	29

II-1-1. مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه	29
II-1-2. مؤشرات وطرق قياس النمو الاقتصادي	31
II-2. مقومات النمو الاقتصادي	34
II-3. تحديات النمو الاقتصادي ومعوقاته في الدول النامية	36
III.العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي وفق النظرية الاقتصادية	36
III-1. العلاقة الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي	37
III-2. العلاقة الغير الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي	39
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	42
تمهيد	43
I. عرض الدراسات السابقة	44
I-1. الدراسات باللغة العربية	44
I-2. الدراسات باللغة الأجنبية	55
II. تأصيل الدراسات السابقة	68
II-1. تصنيف الدراسات السابقة(العلاقة الخطية واللاخطية)	69
II-2. تحليل الدراسات السابقة	71
II-3. عرض مميزات دراستنا الحالية	73
خلاصة الفصل	75
الفصل الثالث: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية	76
تمهيد	77
I. دراسة تحليلية ووصفية لمعدلات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في دول محل الدراسة.	78
I-1. عينة الدراسة	78
I-1-1. أسباب اختيار العينة	78
I-1-2. مؤشرات الدراسة	78
I-1-3. الفترة الزمنية	79
I-1-4. البيانات والبرامج المستخدمة	80
I-2. تحليل مؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في الدول المختارة	80
I-2-1. تحليل مؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر	80

I-2-2. تحليل مؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في تونس	87
I-2-3. تحليل مؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في المغرب	93
I-2-4. تحليل مؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في مصر	98
I-3. الدراسة الوصفية باستخدام التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) للدول عينة الدراسة	104
I-3-1. التحليل الوصفي لمؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر	104
I-3-2. التحليل الوصفي لمؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في تونس	112
I-3-3. التحليل الوصفي لمؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في المغرب	121
I-3-4. التحليل الوصفي لمؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في مصر	129
II. البناء النظري للمنهجية المعتمدة في الجانب التطبيقي	137
II-1. نموذج الانحدار للعتبات بانل ذو الانتقال الفوري (PTR)	137
II-2. خطوات تقدير نموذج انحدار العتبات للبيانات الطولية (PTR)	139
III. الدراسة القياسية لأثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة	141
III-1. دراسة العلاقة الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي	141
III-1-1. تقدير نموذج بانل الساكن	141
III-1-2. تقدير نموذج البيانات الطولية الديناميكي	147
III-2. تقدير نموذج الانحدار للعتبات بانل ذو الانتقال الفوري (PTR)	150
III-2-1. دراسة استقرارية بيانات البانل	150
III-2-2. تحديد قيمة العتبة للدين العام الخارجي	152
III-2-3. اختبار الدلالة الاحصائية لمستوى العتبات	153
III-2-4. تقدير نموذج الانحدار العتبي (Threshold Model)	154
III-2-5. الاختبارات التشخيصية للنموذج	155
III-3. تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها	156
III-3-1. نتائج الدراسة القياسية	156
III-3-2. اختبار فرضيات الدراسة	158
III-3-3. قراءة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة	159
خلاصة الفصل	161
خاتمة عامة	162
قائمة المراجع و الملاحق	167

فهرس الجداول

والأشكال والملاحق

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجداول	صفحة
(**1–1**)	تقسيمات الديون الخارجية	07
(**2–1**)	عوامل اللجوء إلى المديونية	14
(**3–1**)	العوامل الداخلية والخارجية لتفاقم أزمة المديونية	16
(**1–2**)	تصنيف الدراسات السابقة	69
(**1–3**)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيانات الجزائر	104
(**2–3**)	نتائج اختبار ملاءمة لتطبيق طريقة (ACP) في الجزائر	106
(**3–3**)	مصفوفة الارتباطات بين المتغييرات في الجزائر	106
(**4–3**)	فعالية تمثيل المتغيرات في الجزائر	107
(**5–3**)	القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحور في الجزائر	108
(**6–3**)	نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين وإحداثياتهم	109
(**7–3**)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيانات تونس	113
(**8–3**)	نتائج اختبار ملاءمة لتطبيق طريقة (ACP) في تونس	114
(**9–3**)	مصفوفة الارتباطات بين المتغييرات في تونس	115
(**10–3**)	فعالية تمثيل المتغيرات في تونس	116
(**11–3**)	القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحور في تونس	116
(**12–3**)	نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين وإحداثياتهم	117
(**13–3**)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيانات المغرب	121
(**14–3**)	نتائج اختبار ملاءمة لتطبيق طريقة (ACP) في المغرب	122
(**15–3**)	مصفوفة الارتباطات بين المتغييرات في المغرب	123
(**16–3**)	فعالية تمثيل المتغيرات في المغرب	124
(**17–3**)	القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحور في المغرب	125
(**18–3**)	نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين وإحداثياتهم	126
(**19–3**)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيانات مصر	130
(**20–3**)	نتائج اختبار ملاءمة لتطبيق طريقة (ACP) في مصر	131

(**21–3**)	مصفوفة الارتباطات بين المتغييرات في مصر	132
(**22–3**)	فعالية تمثيل المتغيرات في مصر	133
(**23–3**)	القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحور في مصر	133
(**24–3**)	نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين وإحداثياتهم	134
(**25–3**)	عرض المتغيرات التي تم استخدامها في النموذج	141
(**26–3**)	نتائج تقدير نماذج بانل الساكن	142
(**27–3**)	نتائج اختبار The Redundant fixed effects test	143
(**28–3**)	نتائج اختبار LM الخاص بمضاعف لاغرانج	144
(**29–3**)	نتائج اختبار هاوسمان Hausman Test	145
(**30–3**)	عرض نتائج تقدير نموذج الاثار الثابتة (FEM)	146
(**31–3**)	نتائج تقدير النموذج بطريقة الفرق DIF-GMM	148
(**32–3**)	نتيجة اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	149
(**33–3**)	نتائج اختبار صلاحية القيود المفرطة (Test deSargan)	150
(**34–3**)	اختبار الاستقرارية للمتغيرات	151
(**35–3**)	نتائج عتبات الدين العام الخارجي المثلى	152
(**36–3**)	نتائج اختبار الدلالة الاحصائية للعتبة	153
(**37–3**)	نتائج تقدير نموذج الانحدار بالعتبة	154
(**38–3**)	التوزيع الطبيعي للبواقي	155
(**39–3**)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	156

فهرس الاشكال:

رقم الجدول	عنوان الشكل	صفحة
(**1–1**)	مراحل التمويل الخارجي للاستثمار في الدول النامية	15
(**2–1**)	منحى لافر للديون	39
(**1–3**)	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994–2023)	81
(**2–3**)	تطور أرصدة الدين العام الخارجي وخدمة الدين على الدين الخارجي في الجزائر خلال فترة (1994–2023)	83
(**3–3**)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1994–2023)	85
(**4–3**)	تطور النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة (1994–2023)	88
(**5–3**)	تطور أرصدة الدين العام الخارجي وخدمة الدين على الدين الخارجي في تونس خلال الفترة (1994–2023)	90
(**6–3**)	تطور معدلات التضخم في تونس	92
(**7–3**)	تطور النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة (1994–2023)	94
(**8–3**)	تطور أرصدة الدين العام الخارجي وخدمة الدين على الدين الخارجي في المغرب خلال الفترة (1994–2023)	95
(**9–3**)	تطور معدلات التضخم في المغرب	97
(**10–3**)	تطور النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1994–2023)	99
(**11–3**)	تطور أرصدة الدين العام الخارجي وخدمة الدين على الدين الخارجي في مصر خلال الفترة (1994–2023)	101
(**12–3**)	تطور معدلات التضخم في مصر خلال الفترة(1994–2023)	103
(**13–3**)	تمثيل القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحاور في الجزائر	108
(**14–3**)	التمثيل البياني للمتغيرات في الجزائر	110
(**15–3**)	التمثيل البياني المشترك للمتغيرات والأفراد على المحاور العاملية في الجزائر	111
(**16–3**)	تمثيل القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحاور في تونس	117
(**17–3**)	التمثيل البياني للمتغيرات في تونس	118
(**18–3**)	التمثيل البياني المشترك للمتغيرات والأفراد على المحاور العاملية في تونس	119
(**19–3**)	تمثيل القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحاور في المغرب	125
(**20–3**)	التمثيل البياني للمتغيرات في المغرب	127

(21–3)	التمثيل البياني المشترك للمتغيرات والأفراد على المحاور العاملية في المغرب	128
(22–3)	تمثيل القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحاور في مصر	134
(23–3)	التمثيل البياني للمتغيرات في مصر	135
(24–3)	التمثيل البياني المشترك للمتغيرات والأفراد على المحاور العاملية في مصر	136
(25–3)	حدود الثقة لقيمة العتبة	152

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	صفحة
01	نتائج اختبار Fisher-ADF للمتغيرات	179
02	نتائج اختبار IPS للمتغيرات	180
03	نتائج تقدير نموذج البانل	181
04	التوزيع الطبيعي للبواقي	182
05	مؤشرات الدراسة الخاصة بالجزائر	183
06	مؤشرات الدراسة الخاصة بتونس	184
07	مؤشرات الدراسة الخاصة بالمغرب	185
08	مؤشرات الدراسة الخاصة بمصر	186

قائمة المختصرات والرموز

الرمز أو الاختصار	الدلالة
GDPGR	النمو الاقتصادي
EXDS	أرصدة الدين العام الخارجي
DSV	خدمة الدين العام الخارجي
INF	معدل التضخم
PRM	نموذج الانحدار التجميعي
FEM	نموذج التأثيرات الثابتة
REM	نموذج التأثيرات العشوائية
ACP	طريقة التحليل بالمركبات الأساسية
DIF_GMM	نموذج بانل الديناميكي
PTR	نموذج العتبة بانل ذو الانتقال الفوري

مقـــدمـــــــة

توطئـــة

تُعد المديونية الخارجية من أبرز القضايا الاقتصادية التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، نظرًا لدورها في تمويل التنمية الاقتصادية وتأثيرها المحتمل على الاستقرار والنمو. ففي ظل محدودية الموارد المحلية المتاحة واتساع الاحتياجات التمويلية، تلجأ العديد من الدول، خاصة النامية منها، إلى الاقتراض الخارجي لتغطية فجوات التمويل ودعم الاستثمارات العامة وتحفيز النشاط الاقتصادي.

غير أن الاعتماد المتزايد على الدين العام الخارجي يثير تساؤلات حول مدى مساهمته الفعلية في تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته، خاصة في حال تجاوز مستويات الدين الحدود الآمنة أو توجيه موارده إلى استخدامات غير إنتاجية. وفي هذا السياق، قد طورت نظريات مختلفة لفهم هذه العلاقة، من بينها "نظرية عبء الدين"(Debt Overhang Theory) التي تفترض أن تراكم الدين العام الخارجي عند مستويات مرتفعة، يؤدي إلى إضعاف الحوافز الاستثمارية وزيادة المخاطر الاقتصادية، بما ينعكس سلبًا على معدلات النمو.

وتبرز هذه الإشكالية بشكل أوضح في الدول النامية التي تتسم بارتفاع احتياجاتها التمويلية واعتمادها المفرط على مصادر التمويل الخارجية، فضلًا عن تأثرها بالتقلبات الاقتصادية والمالية العالمية كالأزمة الآسيوية عام 1997، الأزمة المالية العالمية عام 2008 والأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد19. ومع تزايد مستويات الدين العام الخارجي وارتفاع أعباء خدمته في العديد من هذه الدول، تبرز الحاجة إلى دراسة العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي، وتقييم مدى قدرة هذه الديون على دعم التنمية وتحقيق عوائد اقتصادية مستدامة.

إشكالية البحث

تتمحور اشكالية البحث في محاولة تحديد مدي تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الدول النامية محل الدراسة، وبيان ما إذا كان لهذا الدين تأثير إجابي من شأنه تعزيز النمو أو تأثير سلبي يعيقه، خاصة عند تجاوز مستويات معينة للدين(عتبة الدين)، وبناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية خلال الفترة(1994-2023)؟

ولتوضيح أبعاد الإشكالية الرئيسة، يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما نوع العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة؟
- هل توجد عتبة للدين العام الخارجي تحدد نوع التأثير على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة؟
- ما هو أثر خدمة الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة؟

فرضيات البحث

- يمكن أن تكون العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة علاقة غير خطية.
- قد تكون هناك عتبة للدين العام الخارجي يؤدي تجاوزها إلى التأثير السلبي على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة.
- يمكن أن تؤثر خدمة الدين العام الخارجي سلبا على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع بناء على عدة مبررات من أبرزها ما يلي:

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص الأكاديمي الذي أتابعه؛
- أهمية الظاهرة المدروسة، إذ يعد الدين العام الخارجي من القضايا الاقتصادية الحرجة التي تؤثر بشكل مباشر في قدرة الدول النامية على تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي؛
- توفر البيانات والمعطيات اللازمة حول متغيرات الدراسة؛
- الرغبة الأكاديمية في تطوير المهارات التطبيقية والقياسية، خاصة في تحليل بيانات الاقتصاد الكلي.

أهمية البحث

- يقدم دراسة لكلا العلاقتين الخطية وغير الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في بعض الدول النامية؛
- تكمن في دراسة العلاقة غير الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج عتبة يسمح بفهم دقيق لكيفية تغير أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي بناء على مستوياته؛
- تكمن في مساعدة صانعي السياسات الاقتصادية في تحديد المستويات الأمثل للدين العام الخارجي التي تعزز النمو الاقتصادي.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

- تحليل طبيعة العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في بعض الدول النامية؛
- اختبار وجود "عتبة" معينة للدين يكون تجاوزها عبئًا على النمو؛
- دراسة الأثر التفاعلي لمتغيرة التضخم على هذه العلاقة؛
- تقديم توصيات اقتصادية بشأن إدارة الدين الخارجي لتحقيق استدامة النمو.

مجال وحدود البحث

يهتم هذا البحث بدراسة أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي، إذ تم تحديد البعد المكاني لموضوع الدراسة في بعض الدول النامية وهي: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، في حين تم تحديد البعد الزماني بناء على توفر البيانات وكذا الاصلاحات الاقتصادية التي شهدتها هذه الدول المختارة والتي امتدت من 1994إلى 2023.

منهج البحث

وفقا لطبيعة الدراسة ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المطروحة واختبار الفرضيات، سوف يتم تطبيق المنهج الوصفي بهدف عرض وتحليل الوقائع ذات الصلة بموضوع بحثنا، إضافة إلى المنهج الاستقرائي والاستنباطي المناسب لبناء النموذج القياسي واختبار فرضيات التي تفسر الظاهرة محل الدراسة، كما يهدف لتحقيق التكامل بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، وهو الأمر الذي يعزز من شمولية وعمق الدراسة.

هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضيات الدراسة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، بحيث الفصل الأول يتناول الجانب النظري للدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، أما الفصل الثاني فخصص لعرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، في حين تم تخصيص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية، لمعرفة أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، أين سيتم دراسة وقياس أثر بعض متغيرات الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية، لينتهي بمناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة وبعرض خاتمة تشمل أهم النتائج المتوصل إليها في الجانبين النظري والتطبيقي، إضافة إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات.

الفصـــل الأول: الإطـار المفاهيمي والنظري للعلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تُعتبر قضية الدين العام الخارجي من القضايا الاقتصادية الهامة التي تحظى باهتمام متصاعد من قبل الباحثين وصناع السياسات في كل من الدول النامية والمتقدمة، نظراً لما تكتسبه من أهمية في ظل التحديات الاقتصادية والمالية الراهنة، وذلك لما تنطوي عليه من آثار ملموسة، سواء مباشرة أو غير مباشرة، على استقرار الاقتصاد الكلي واتجاهات التنمية.

ومع تصاعد الأزمات المالية وتنامي التحديات الاقتصادية بمختلف أشكالها، تلجأ العديد من الدول إلى الاستدانة من الخارج كخيار لتغطية العجز في الموازنة العامة أو لتمويل مشاريع تنموية تهدف إلى دعم النمو وتحفيز النشاط الاقتصادي، وبالرغم من ما قد يوفره التمويل الخارجي من إمكانات لتعزيز النشاط الاستثماري ودفع مسار التنمية، إلا أن تجاوزه للمستويات المقبولة أو سوء توجيهه قد يترتب عليه آثار سلبية، كارتفاع أعباء خدمة الدين وتزايد الاعتماد على الموارد الخارجية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقليص هامش الاستقلالية الاقتصادية ويُضعف من قدرة الدولة على تحقيق تنمية مستدامة.

ومن هذا المنطلق جاء الهدف من هذا الفصل للبحث في طبيعة العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، مع التركيز على العوامل المؤثرة في هذه العلاقة، وتحليل الشروط التي تجعل من الدين الخارجي وسيلة فعّالة لتعزيز النمو الاقتصادي، أو على النقيض، عاملًا مهددًا للاستقرار الاقتصادي ومعيقًا لتحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد.

وبناء على ما سبق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

I. التأصيل النظري للدين العام الخارجي.

II. النمو الاقتصادي (الأسس والمفاهيم).

III. العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي وفق النظرية الاقتصادية.

I. التأصيل النظري للدين العام الخارجي

لقد كانت ظاهرة الاقتراض الخارجي قائمة منذ القدم، كما ارتبطت بالتبادل الدولي آنذاك، إلا أن مشكلة المديونية لم تتجاوز حدود العلاقة بين الدائن والمدين، بحيث أن الحلول في ذلك الوقت كانت إما بتسديد الديون أو عن طريق اللجوء إلى القوة من خلال عمليات الاحتلال العسكرية، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، شهدت العديد من الدول النامية استقلالها السياسي، وبناء على ذلك سعت هذه الدول لتنفيذ سياسات تنموية طموحة والتي تطلبت رؤوس أموال كبيرة، حيث أن معظم هذه الدول كانت تعاني من انخفاض في معدلات الادخار المحلي إضافة إلى عدم كفاية المدخرات المتاحة لتمويل المشاريع الاستثمارية الضرورية لعملية التنمية، هذه كلها عوامل أجبرت الحكومات للجوء إلى التمويل الخارجي، حيث أصبح التمويل الخارجي يلعب أدوارا مهمة في عملية تسريع التنمية.

I-1. ماهية الديون الخارجية.

تحظى الديون الخارجية بأهمية بالغة في البعد الاقتصادي للدول، حيث تعتبر أحد الأدوات الرئيسية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولفهم ماهية الديون الخارجية بشكل واضح، لابد من استكشاف نشأة الديون الخارجية وتطورها وتعريفها، وكذا المصطلحات ذات الصلة وتصنيفاتها، إضافة إلى التعريف بأهم المنظمات الدولية الرائدة في إحصاءات الديون.

I-1-1. نشأة وتطور الديون الخارجية، والمصطلحات ذات الصلة.

أولا: البعد التاريخي للديون الخارجية:

لقد ارتبطت المديونية الخارجية عبر الزمن بنمو وتطور الرأسمالية ، كما شهدت تحولات في وضع الديون الخارجية المستحقة للدول النامية، حيث أنه ولفهم هذه التحولات وبشكل كامل وواضح كان لابد من التطرق للمراحل التي شهدتها المديونية الخارجية عبر الزمن، والتي تتمثل في ثلاثة مراحل رئيسية هي كالآتي:[1]

1- مرحلة الرأسمالية المنافسة(1780- 1880):

عرفت هذه المرحلة تصنيف الدول النامية كأكبر المصدرين للمواد الخام والمنتجات الزراعية إلى الدول الرأسمالية، وذلك وفق عمليات التبادل الغير متكافئة لاستيراد منتجات استهلاكية مصنعة، حيث كان المستفيد

[1]- قحايرية آمال، **أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء ، الجزائر، العدد 3، ديسمبر 2005، ص 138.

الوحيد من هذه التبادلات هو الدول الرأسمالية، من خلال استغلال الفائض الاقتصادي المحقق في هذه الدول النامية، حيث أن موازين المدفوعات في الدول النامية لم تكن تعاني من أي اختلالات هيكلية آنذاك، كون النظام السائد في ذلك الوقت كان يخضع لآليات الذهب ومع ثبات سعر الصرف، إلا أن الدول الرأسمالية لم يكن لديها سبيل لمواجهة تناقض تراكم رأس المال إلا عن طريق التصدير.

2- مرحلة الرأسمالية الاحتكارية:

تمحورت استراتيجية هذه المرحلة حول التركيز وتمركز رؤوس الأموال، وذلك نتيجة لتراجع معدلات الربح والتي أدت إلى خفض فرص الاستثمار في الاقتصادات القومية الدولية المتقدمة، وذلك سعيا لتحقيق الأرباح والتخلص من هذه المشاكل، حيث اعتمدت هذه الدول المتقدمة تصدير رؤوس الأموال إلى الدول النامية في شكل استثمارات خاصة بمجال الموارد الخام[1].

3- مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية:

شهدت هذه المرحلة تناقضات في طبيعة الانتاج الرأسمالي والتي تسببت في تدخل الدولة بغرض استغلال الفائض الاقتصادي، والذي نتج عنه نشوء تحالفات بين الدولة والمحتكرات، مما أدى إلى بروز أنماط جديدة من الديون الخارجية لتلك الدول، وهذا يعود لتحول اتجاهات تدفقات رؤوس الأموال نحو الدول النامية، كما أن المصدر الوحيد لمنح القروض الخارجية نحو الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية كان الولايات المتحدة، كما عرفت هذه المرحلة ظهور أهداف جديدة حول تصدير رؤوس الأموال، نتيجة لدخول أطراف جديدة مانحة للقروض كالمنظمات الدولية وحكومات الدول الرأسمالية المتقدمة بغرض تحقيق الأرباح وكذا تأمين المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول الرأسمالية في الدول النامية.

ثانيا: مفهوم الدين العام الخارجي.

اهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين وبعض المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، بالإضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بتناول موضوع الديون الخارجية وتحديد مفهوم لها، وفيما يلي أهم التعريفات:

- عرف البنك الدولي (world bank) الدين الخارجي[2]: على أنها تلك الديون (الموارد الحقيقية والمالية المتاحة)، والتي تبلغ مدة استحقاقها أكثر من سنة واحدة، بحيث تكون قابلة للتسديد وبعملات أجنبية أو سلع

[1]- روابح عبد الباقي، **المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، (2005-2006)، ص 12-13.

[2]- فضيلة جنوحات/ز/حريتي، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع : التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،(2005- 2006)، ص:27.

وخدمات، والتي يمكن الحصول عليها من طرف غير المقيمين سواء كانوا أفراد أو هيئات، قصد الاستثمار وتحريك عجلة النمو الاقتصادي[1].

- عرف صندوق النقد الدولي الديون الخارجية (التعريف الأساسي المتفق عليه)[2]: على أن الدين الخارجي الإجمالي يعرف بالمبالغ في أي لحظة زمنية من الالتزامات التعاقدية التي تم صرفها والتي لاتزال قائمة للمقيمين في بلد ما تجاه غير المقيمين، لسداد رأس المال، سواء كانت عملية السداد مع فوائد أو من دونها، أو لدفع الفوائد مع أو بدون رأس المال.

- الدين الخارجي[3]: يعرف بالمبلغ الإجمالي للالتزامات المالية القائمة في فترة زمنية متفق عليها، بحيث تشمل سندات وقروض وأي التزامات مالية أخرى تستوجب تسديدها من طرف سكان بلد معين لغير المقيمين، كما يشمل هذا الدين الأصل الرأسمالي والفوائد المستحقة والمدفوعة، بالإضافة إلى أي تكاليف أخرى تكون مرتبطة بالتمويل الخارجي، سواء كانت مسددة حاليا أم لم تسدد بعد.

- كما عرفت منظمات دولية مثل الاتحاد الإفريقي الحالي ومنظمة الوحدة الإفريقية سابقا على أن[4]:

- الديون الخارجية: على أنها مجموعة من الالتزامات المالية الخارجية المستحقة التي تعاقدت عليها حكومة مركزية أو مؤسسة عامة، بضمان حكومة مركزية أو بتعاقد من القطاع الخاص.

- عرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير الديون الخارجية: كتلك التي تُسدد لمقرضين رسميين من الخارج بعملة أجنبية أو بسلع وخدمات، وتمتد مدة سدادها أكثر من سنة، وتُعد التزامًا مهمًا على الشخصية الاعتبارية العامة في الدولة.

- التعريف المركزي للدين العام الخارجي(external debt)[5]: وهو تعريف جديد شامل ودقيق وموحد تم الاتفاق عليه في عام2003، من طرف المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وكالة التعاون والتنمية الاقتصادية، صندوق التسوية الدولي) على أنه إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساويا لمبلغ

---

[1]- عبد الحق بن تفات، محمد ساحل، **دراسة تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائرللفترة(2000-2020)**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد: 07، العدد:01، (2023)، ص:34.

[2] - INTERNATIONAL MONETARY FUND، External debt Definition, Statistical Coverage and Methodology، 15 Mar 1988، P:19 .

[3]- عبد الغفار فاروق عبد الغفار، **الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لإستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد2، العدد17، 2017، ص 43- 52.

[4]- شرماط سالم، **تسيير الديون الخارجية وإشكالية السيادة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، قسم: التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3، الجزائر،(2018-2019)، ص 16.

[5]- عزيزة محمد عبد الله عبيد، **أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة 1997- 2013**، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015، ص 80.

الالتزامات التعاقدية الجارية والتي تؤدي بتسديد مقيمي بلد ما، تجاه غير المقيمين به، كما تشمل حتمية دفع أصل الديون مصحوبا بالفوائد أو من دونها، أو بتسديد الفوائد مع أو بدون دفع المبلغ الأصل.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الدين العام الخارجي كما يلي:

الدين العام الخارجي: يشير إلى المبالغ التي يتوجب على الحكومة أو السلطة العامة للدولة تسديدها للجهات الخارجية(أي دائن خارجي)، والتي تبلغ مدة سدادها أكثر من سنة واحدة وتكون بالعملة الأجنبية أو بسلع وخدمات، وتتميز بالفوائد والأصول المستحقة للدفع، بما يتماشى مع الاتفاقيات والمعايير الدولية المعتمدة.

ثالثا: المصطلحات الخاصة بالديون الخارجية[1]

- **مجموع الدين العام الخارجي القائم في الذمة:** يتكون من الدين الحكومي طويل الأجل المضمون حكومياً، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام التسهيلات من صندوق النقد الدولي، ويتم تضمين الأرقام المعلنة فقط.

- **التخلف السيادي:** ويعرف بفشل الحكومة في تسديد ديونها الخارجية، مما يجعل الفرصة ضئيلة في استرداد الأموال بالنسبة للدول الدائنة نتيجة تخلف الدول المدينة عن عملية السداد[2].

- **ائتمان الصادرات:** يشمل ائتمانات الصادرات من مصادر رسمية، وائتمانات الموردين، والائتمان المصرفي المضمن حكومياً أو المؤمن عليه من قبل وكالة ضمان ائتمان الصادرات، سواء كانت طويلة أم قصيرة الأجل.

- **المساعدات الائتمانية الرسمية:** تشمل القروض والمنح التي تقدم بشروط مالية ميسرة، من قبل مصادر رسمية، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية[3].

- **عنصر المنحة**[4]:هو مقياس لتسيير القرض، وهو عبارة عن الفارق بين القيمة الإسمية للقرض ومجموع مدفوعات خدمة الدين المستقبلية المخصومة، والتي يعبر عنها بنسبة مئوية من القيمة الإسمية، كما تستخدم كل من لجنة المساعدة الائتمانية والبنك الدولي سعر خصم يقدر ب10% لقياس هذا العنصر من القروض الرسمية.

[1]- مازن أحمد أبو حصيرة، **الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015، ص22- 24.

[2] - Will Kenton، External Debt: Definition, Types, vs. Internal Debt، Investopedia، July 2023، 05-08-2024، 18:30، https://www.investopedia.com/terms/e/external-debt.asp

[3]- الأمم المتحدة، المساعدة الإنمائية الرسمية، manara، 2024/08/05، 19:15، https://stage-unescwa.unescwa.org/ar/sd-glossary/المساعدة-الإنمائية-الرسمية

[4]- الأمم المتحدة، عنصر المنحة، manara، 2024/08/05، 18:55، https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/عنصر-المنحة

- **خدمة المديونية:** تشمل مبالغ مدفوعات الفوائد والأصول معاً، بحيث تعكس خدمة المديونية الفعلية سلسلة مدفوعات المتعلقة بأصل الدين والفوائد، مع الأخذ في الحسبان المؤخرات الخاصة بالفوائد[1].

I-1-2. تصنيفات الديون الخارجية

تختلف القروض الخارجية على حسب عدة عوامل منها: بحسب الجهة المانحة والجهة المستفيدة، وبحسب الغرض المراد إنفاق المال فيه، بحيث تكون هذه الديون الخارجية عبارة عن مبالغ نقدية يحصل عليها البلد المدين، وعادة ما تكون بالعملات الأجنبية أو بالتدفقات السلعية، حيث يتم سدادها سلعيا أو نقديا وذلك بحسب العقد المتفق عليه.

تقسم الديون الخارجية إلى: ديون قصيرة وطويلة الأجل وذلك حسب الفترة الزمنية وديون رسمية وقروض ثنائية ومتعددة الأطراف وقروض المصدرين وقروض البنوك التجارية وديون خاصة وذلك حسب الجهة المانحة، بالإضافة إلى قروض صعبة وأخرى ميسرة وذلك حسب شروط التقديم، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي.

جدول رقم(1-1): تقسيمات الديون الخارجية

حسب الفترة الزمنية	**ديون قصيرة الأجل**	وهي الديون التي يجب سدادها في مدة لا تتجاوز سنة، ويتميز هذا النوع بارتفاع تكاليفه، وعادةً لا تستخدم الدول هذا النوع من الديون إلا في حالات عدم إمكانية الحصول على قروض طويلة الأجل، خاصةً عند تصحيح عجز مؤقت في الميزانية.
	ديون طويلة الأجل	وهي الديون التي يجب سدادها خلال فترة زمنية تفوق السنة الواحدة، وقد تصل إلى عشر سنوات أو أكثر. يتسم هذا النوع بتكاليف أقل مقارنة بالديون قصيرة الأجل وبتسهيلات أكثر، وعادةً ما يُضاف إليه نوع آخر هو الدين متوسط الأجل المرتبط بالخطط الاقتصادية، كما تحتوي ديون طويلة الأجل على ما يلي: - **ديون مضمونة علنًا:** تعود لشركات خاصة ويتم تأمينها بوساطة عامة مثل الحكومة أو جهة رسمية. - **ديون خاصة غير مضمونة:** تستحق لجهات غير حكومية ولا تكون مضمونة من قبل الدولة، وتتسم بشروط صعبة من حيث السداد والفائدة.

[1]- فضيلة جنوحات/ز/حريتي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

		– **ديون عامة:** تعود إلى الحكومات والبنوك المركزية في الدول ذات الفائض في ميزان مدفوعاتها.
حسب الجهة المانحة	**ديون رسمية**	تُقدم من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية والإقليمية، وتتميز بفترة سداد طويلة وانخفاض معدل الفائدة ووجود فترة سماح كبيرة، تشمل: - **القروض الثنائية:** تنشأ بين حكومتين وتكون غالبًا مشروطة؛ - **القروض متعددة الخدمات:** تُمنحها أطراف أو منظمات دولية أو إقليمية وتتفاوت حسب الهيئات المانحة لها. - **قروض المصدرين:** تقدمها مؤسسات داخل الدولة التي تشجع على صادراتها.
	ديون خاصة	تُقدم من قبل المصارف التجارية الأجنبية وتتسم بشروط قاسية من حيث السداد والفائدة، وهي تشمل: – **قروض البنوك التجارية:** تُقدم من البنوك التجارية الأجنبية لتمويل العجز المؤقت في حصيلة الدولة النامية وتكون عادة قصيرة الأجل. – **قروض المصدرين الخاصة:** تقدمها الشركات المصدرة وكبرى مؤسسات التصدير بهدف تمويل صادرات السلع والخدمات إلى الدول المدينة، كما لاتتجاوز آجال استحقاقها خمس سنوات.
حسب شروط التقديم	**القروض الميسرة**	تقدمها الشركات وكبار المصدرين لتوريد السلع والخدمات للدول المدينة.
	القروض الصعبة	تتميز بارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض فترة الاستحقاق وفترة السماح، وتُقرض بشروط تجارية.
حسب طبيعة الاستخدام	**قروض خارجية لغرض الاستثمار**	تعتبر هذه القروض ضرورية وهامة للدول التي تسعى لتعزيز نموها الاقتصادي، حيث هذا النوع من القروض يطلب لزيادة الرأس المال الاستثماري في البنى التحتية، الصناعات الأساسية، بالإضافة إلى المشاريع التي تعمل على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة.

	قروض خارجية لأغراض اقتصادية	يهدف هذا النوع من القروض لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل وتحسين المستوى المعيشي في الدول النامية، حيث تستخدم هكذا قروض لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية كتحسين البنى التحتية للنقل والاتصالات والتعليم والصحة والزراعة.
	قروض خارجية لأغراض العسكرية	هذا النوع من القروض يعرف بالقروض غير المنتجة اقتصاديا، حيث تستخدم هذه القروض لتمويل الأنشطة العسكرية الدفاعية من خلال شراء الأسلحة والمعدات العسكرية.

المصدر: من إعداد الطالب، عن منال جابر مرسي محمد "اثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية"، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد09، العدد08،(أكتوبر 2020)، ص 79- 80

I-1-3. مؤشرات الديون الخارجية

كان لابد من تحديد مؤشرات للديون الخارجية، وذلك لما تحمله من أهمية بالغة في دول العالم لاسيما الدول النامية، لذلك لجأت البنوك لاستعمال هذه المؤشرات لتسهيل عملية إدارة المديونية، من خلال التحليل الاقتصادي والسياسي، كما تساعد في تقديرات حجم الديون والأخطار الناجمة عن تفاقمها، من خلال استخدام هذه المؤشرات في إطارها الديناميكي لتوضيح الصورة الكاملة لاتجاهات المديونية وكذا تحديد مخاطرها، حيث توجد خمسة مؤشرات للمديونية وهي كالآتي[1]:

1-إجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات:

يعتبر مؤشر استدامة، حيث يقيس أصل الديون العامة والفوائد المستحقة والمضمونة، والتي يتم تسديدها كنسبة من صادراته من السلع والخدمات، كما أن الزيادة في معدلات هذا المؤشر تشير إلى الوضع الحرج للبلد المدين، والمتمثل في تجاوز الديون للموارد الأساسية للبلد المدين(تراجع مداخيل العملة الصعبة)، كما يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة الديون، حيث ارتفاع نسبة الديون القصيرة تؤدي إلى الرفع من هشاشة خدمة الديون.

[1]- شرماط سالم، مرجع سبق ذكره، ص21- 23.

2- الدين الخارجي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي[1]:

يعبر هذا المؤشر عن الديون الخارجية نسبة لإجمالي الناتج المحلي، وهو أحد أهم المؤشرات الهامة التي تجمع بين الديون الخارجية وبين الناتج المحلي الاجمالي الذي بدوره يعبر عن مدى القوى الاقتصادية والسياسية لهذه الدول، كما يحسب كنسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي، حيث يعبر عنه كما يلي: مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي= الديون الخارجية/ الناتج المحلي الاجمالي، حيث أن الزيادة في هذا المؤشر توحي بلجوء هذه الدول المدينة للاستدانة الخارجية لغرض الاستثمار والانتاج والاستهلاك، ومع أهمية هذا المؤشر والتي تضم أهم المتغيرات الهامة وهو الناتج المحلي الاجمالي وعلاقته بالديون الخارجية، إلا أنه يبقى مؤشر لا يعطي الصورة الواضحة والدقيقة لمدى قدرة هذه الدول على تسديد ديونها على المدى الطويل.

3- إجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي:

يعبر عن نسبة الديون العامة إلى إجمالي الناتج المحلي، كما يعطي صورة على مدى قدرة البلد على استعمال الموارد المتاحة والاجمالية لخدمة الديون، حيث يحسب من خلال قسمة مجموع ديون الحكومة الداخلية والخارجية على إجمالي الانتاج للسلع المحلية إلى إجمالي الصادرات، كما تشير النسب المرتفعة من الدين إلى الصادرات والنسب المنخفضة من الدين إلى الناتج المحلي إلى مساهمة السلع المصدرة في الناتج المحلي بنسب صغيرة، على عكس مؤشر نسبة الدين إلى الصادرات، والذي بدوره يعتمد على الانتاجية من السلع المصدرة، كما يعتبر مؤشر إجمالي الناتج المحلي إلى الدين أكثر تعقيدا كونه يأخذ بعين الاعتبار قيمة الصادرات الإضافية وسياسات سعر الصرف، والتي قد تؤثر وبشكل واضح على دقته وكذا تفسيراته حسب مستوى التنمية الاقتصادية ونسبة الديون الميسرة[2].

4- الاحتياطات كنسبة مئوية من إجمالي الدين الخارجي:

يعرف بمؤشر السيولة، يقيس العلاقة بين الاحتياطي النقدي الأجنبي المتوفر لدى السلطات النقدية وبين ديونها القصيرة المستحقة، بحيث يتم حسابه بناء على المقارنة بين مخزون الاحتياطات من العملات الصعبة الأجنبية التي تمتلكها السلطات النقدية وبين الديون القصيرة الأجل الواجب تسديدها.

---

[1]- منال جابر مرسي محمد، مرجع سبق ذكره، ص86-87.

[2]- عيسى محمد الغزالي، **إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية**، موجهة للسنة الثالثة، الكويت، العدد30، 2004، ص15- 16.

5-الدين الخارجي كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات:

يقيس هذا المؤشر نسبة الصادرات التي خصصت لخدمة الديون، كما يعبر عن استدامة الديون ، كما أن ارتفاع هذا المؤشر يوحي إلى أن ديون هذا البلد فاقت موارده التي تمكنه من الحصول على عملات أجنبية عن طريق التصدير، وبالتالي عدم قدرة هذه الدول على سداد مستحقاتها المالية، كما يتم حساب هذا المؤشر عن طريق نسبة حاصل قسمة الدين العام الخارجي على الصادرات[1].

I-1-4. المنظمات الدولية الرائدة في إحصاءات الديون(الأدوار والوظائف)[2].

- **البنك الدولي**: هو تلك المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي وكذا العمل على تجسيد السياسات التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء[3]، وهو البنك الذي يضم عضوية عالمية تشمل كل من الدول الصناعية والدول النامية، كما يقوم بجمع واستخدام إحصاءات الديون لأغراض تشغيلية وتحليلية تتعلق بوظيفته كمؤسسة التنمية الدولية الرئيسية، والتي تعمل على تقديم المساعدات الفنية والمالية للدول النامية.
- **صندوق النقد الدولي** (IMF): هي منظمة مالية ونقدية دولية ذات عضوية عالمية تشمل الدول المتقدمة والنامية، كما أن اهتمامها بالديون ينبع جزئيا من مهمتها لضمان فعالية عمل النظام النقدي الدولي، كما أن من مهامها تقديم الدعم المالي وكذا النصائح للدول التي تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات[4].
- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** (OECD): هي منظمة اقتصادية حكومية دولية، والتي تتكون من الدول الصناعية ذات الاقتصاديات السوقية الرئيسية، كما أن اهتمامها بالديون كان نتاج أنشطتها في مجال التعاون المالي الدولي، خاصة مع الدول النامية.
- **البنك الدولي للتسويات** (BIS): وهو منظمة تشمل أعضاءها أكبر البنوك المركزية في العالم، والتي تشارك في إحصاءات الديون إلى حد كبير بسبب اهتمام السلطات النقدية بمشاركة البنوك التجارية في الاقتراض الدولي واستقرار النظام المالي الدولي.[5]

---

[1]- خضير عباس حسين الوائلي، زينب هادي نعمة، **مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد15، العدد56، 2020، ص53.

[2] - INTERNATIONAL MONETARY FUND, Reference previously cited , p:14.

[3]- صافي كلثوم، مخلوفي عبد السلام، **الديون الخارجية والاستغلال الاقتصادي للدول النامية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد07، العدد03، ديسمبر2021، ص 172.

[4]- مجموعة البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، 05-08-2024، 19:43، https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf

[5] - Bank for International Settlements, About BIS overview , BIS, 05-08-2024, 21:06, https://www.bis.org/about/index.htm

I-1-5. مزايا وعيوب الديون الخارجية.

سنتطرق فيما يلي إلى أهم المزايا والعيوب المتعلقة بالديون الخارجية

أولا: مزايا الديون الخارجية

تحظى الديون الخارجية بدور هام وحاسم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال مزياها العديدة والمتنوعة والتي تصب في صالح الدول النامية المدينة، ومن أهم هذه المزايا ما يلي[1]:

- تحسين المستوى المعيشي في الدول النامية.
- تعمل على تحسين المستوى التعليمي والرعاية الصحية.
- تدعم القطاعات الإنتاجية، من خلال تعزيز المستويات الفنية وتخفيف التكاليف.
- تساهم في زيادة الاستثمارات بما فيها البنى التحتية.
- التخفيف من حدة الكوارث وما ينتج عنها.
- تعزيز النمو الاقتصادي.

ثانيا: عيوب الديون الخارجية

للدين الخارجي عيوب متنوعة وهي كالآتي[2]:

– التأثير السلبي للدين الخارجي على أسعار الصرف، ويتم ذلك عند دفع المستحقات المالية الخاصة بالبلد المدين، مما ينتج عنه تدهور الاقتصاد المحلي وزيادة الدين الخارجي.

– عدم القدرة على تحقيق فوائض مالية نتيجة ارتفاع فوائد القروض التي تزيد من العبء المالي على هذه الدول المدينة.

– تؤثر على السيادة الاقتصادية في الدول المدينة، وذلك من خلال رضوخ هذه الدول المدينة لشروط الاقتراض المتفق عليها .

– التأثير على السياسة الداخلية والخارجية في الدول المدينة، من طرف الدول المانحة وذلك باستغلال القروض كسلاح لذلك.

[1]- نادر خميس أحمد سمارة، **المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الإقتصادي الفلسطيني**، رسالة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الأزهر- غزة، 2013، ص50- 51.

[2]- أحمد صادق إسماعيل، **أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة(1990- 2018)**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد22، العدد2، أفريل 2021، ص 56.

I–2. أزمة الديون الخارجية في الدول النامية

تعتبر مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية أحد المعضلات الاقتصادية والأكثر تعقيدا، حيث تعود نشأة أزمة الديون الخارجية نتيجة لتفاقم حجم الديون الخارجية وعدم قدرة هذه الدول على عمليات السداد، وهو الأمر الذي يعرضها لضغوطات اقتصادية وسياسية.

I–2–1. مبررات لجوء الدول النامية للديون الخارجية

يعتبر التمويل الخارجي عنصر أساسي وضروري لسد الفجوة الكبيرة بين الموارد المحلية المتاحة والاستثمارات المطلوبة سعيا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث أنه وفي حالة عدم كفاية الموارد المحلية لا يتم تحقيق معدل الاستثمار المطلوب، وهو الأمر الذي يخلق فجوة الموارد، وعلى أساس هذا الطرح تواجه المجتمعات ثلاثة خيارات لحل هذه المعضلة وهي كالآتي[1]:

- القبول بمعدل نمو أقل يتماشى مع الموارد المحلية المتاحة، وهو الأمر الذي يبطئ أو يوقف التنمية؛
- تعبئة الفائض الاقتصادي الكامن في القطاعات الغنية، وذلك سعيا لزيادة معدل الادخار المحلي واستغلال الموارد المتاحة بشكل أمثل؛
- اللجوء للتمويل الخارجي مثل القروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية لسد فجوة الموارد المحلية.

كما تتجلى هذه المبررات فيما يلي[2]:

– **الفجوة في الموارد المحلية:** وهنا نجد أن التمويل الخارجي للدول ضروري لسد هذه الفجوة الناتجة عن عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات الأساسية[3]؛

– **تعزيز معدلات النمو:** إن جلب التمويل الخارجي، من شأنه رفع معدلات الاستثمار وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة التي تساهم بدورها في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق التنمية الشاملة؛

– **توفير التكنولوجيا والمعرفة:** يعمل التمويل الخارجي على نقل التكنولوجيا والمعرفة الحديثة إلى الدول المدينة، وهذا يعزز قدراتها على تطوير قطاعاتها الاقتصادية ورفع مستوى كفاءاتها التنافسية في الأسواق العالمية؛

---

[1]- عزازي فريدة، **نمذجة المديونية الخارجية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات)(1970-2006)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012- 2013، ص 17.

[2]- بن الطاهر حسين، **دراسة و تحليلمديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة متنوري –قسنطينة–، الجزائر،(2007- 2008)، ص 12- 16.

[3]- علياء محمد عبد الجليل الغايش، **أثر الديون الخارجية وإنعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية -الحالة المصرية خلال الفترة(2010- 2018)**، مجلة الشريعة والقانون، العدد34، الجزء الثاني، 2019، ص687.

- **حل الأزمات الاقتصادية:** أي توفر التمويل الخارجي أو توفر السيولة والتي من شأنها حل الأزمات الاقتصادية، وبالتالي تساعد في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية؛

- **تعزيز العلاقات الدولية:** يفتح طريق القروض والمساعدات الخارجية المجال للتعارف والتعاون الدولي من خلال تعزيز علاقاتها الدولية والتعاون الدولي، الذي من شأنه أن يعزز المكانة في المجتمع الدولي ويفتح آفاق للتبادل التجاري والثقافي بين الدول.

كما يمكن تقسيم مبررات اللجوء للديون إلى عوامل داخلية تتعلق بالقصور في المؤسسات الكلية والموارد المحلية، وعوامل خارجية تتمثل في تأثيرات الأسواق العالمية والتبادل التجاري الدولي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(1-2): عوامل اللجوء إلى المديونية

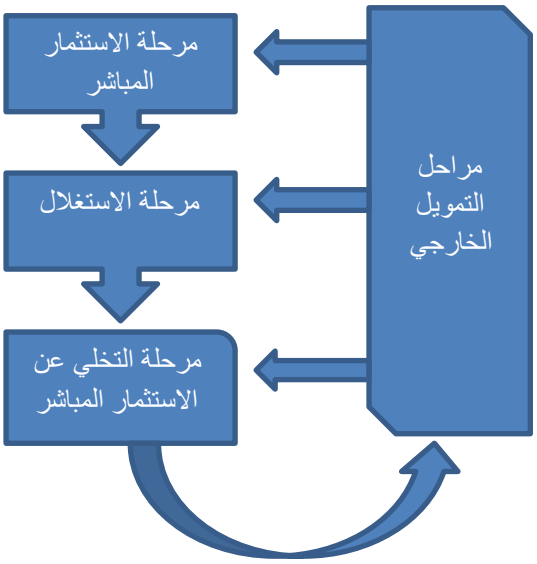
العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
انخفاض عائد الصادرات: تراجع العوائد المالية المتحققة من صادرات الدولة. **-زيادة الإنفاق العسكري:** ارتفاع الإنفاق على **القطاع العسكري**، مما يقلل من الموارد المتاحة للاستثمارات الأخرى. **-سوء الإدارة وهروب رؤوس الأموال:** نقص في الإدارة الفعالة للموارد الحكومية مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والفساد. **-فشل نمط التصنيع:** عدم تحقيق النمط الصناعي المستدام والفعال في استخدام الموارد. **- توجيه القروض لسلع استهلاكية أو مشروعات غير منتجة:** توجيه القروض والتمويلات نحو استهلاك السلع أو مشروعات لا تساهم بشكل كاف في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. **-التضخم المحلي:** ارتفاع معدل التضخم الداخلي الذي يؤثر سلباً على قوة الشراء ويقلل من القيمة الحقيقية للموارد المالية المتاحة. **-عدم نجاعة السياسة الضريبية:** حيث أن الدولة لا يمكنها زيادة الضرائب الحالية ولا فرض ضرائب جديدة، كونها وصلت إلى مرحلة الذروة، بحيث أي زيادة في الضرائب حتما تؤدي بالتأثير السلبي على النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي أو بحدوث اضطرابات سلبية سياسية كانت أو اقتصادية.	- انخفاض أسعار المواد الخام والسلع الأساسية في الأسواق العالمية: تراجع أسعار المواد الخام والسلع الأساسية على مستوى الأسواق العالمية. - ارتفاع سعر البترول: زيادة في أسعار النفط الخام على الصعيد العالمي. - ارتفاع سعر الدولار ومعدلات الفائدة بجميع أنواعها (الاسمية - الدولية — الحقيقية). -ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى. -زيادة معدلات الفائدة على المستوى العالمي، بما في ذلك الفائدة الاسمية والفائدة الدولية والفائدة الحقيقية. - الإجراءات الحمائية: سياسات الحماية التجارية التي تفرضها الدول لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الخارجية. - هدر شروط التبادل التجاري: والذي يشير إلى تدني قدرة الدول النامية على صادراتها الصناعية والزراعية تجاه الدول المتقدمة، والذي أجبر الدول النامية على زيادة الاعتماد على السلع الاساسية كمصدر رئيسي للتجارة الدولية في هذه الدول.

المصدر: همام وائل محمد ابو شعبان، أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي "دراسة تطبيقية لدول عربية"، الجامعة الإسلامية – غزة، 2016، ص41.

I-2-2. مراحل التمويل الخارجي في الدول النامية.

يمر التمويل الخارجي بثلاثة مراحل أساسية كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-1): مراحل التمويل الخارجي للاستثمار في الدول النامية



المصدر: من إعداد الطالب، عن بن الطاهر حسين، مرجع سبق ذكره، ص12-16.

ويمكن شرح المراحل الثلاثة للتمويل الخارجي في الدول النامية كما يلي[1]:

1- **مرحلة الاستثمار المباشر**: عرفت هذه المرحلة سيطرة الدول الاستعمارية على الموارد في المستعمرات، وذلك عن طريق الاستثمارات المباشرة في القطاعات الاستراتيجية كالنفط والتعدين وما إلى ذلك، مما تسبب في استمرار تفاقم الفجوات الحادة في التنمية الاقتصادية .

2- **مرحلة الاستغلال**: شهدت هذه المرحلة نوعا من العدالة في توزيع العوائد وفق حركات تأميم الثروات الطبيعية وبتعديل الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية.

3- **مرحلة التخلي عن الاستثمار المباشر**: تميزت هذه المرحلة بنقل التكنولوجيا الحديثة والمعارف الفنية للدول المدينة، ويعود ذلك لتخلي الدول الرأسمالية عن الاستثمار المباشر من خلال توفير القروض التي تشجع على التطوير التقني وتوفير المعدات الرأسمالية.

[1]- بن الطاهر حسين، مرجع سبق ذكره، ص 12-16.

I-2-3. الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية.

يرتبط تفاقم أزمة المديونية بعدة عوامل منها داخلية وأخرى خارجية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (1-3): العوامل الداخلية والخارجية لتفاقم أزمة المديونية

العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
– **الاستثمار من أجل التنمية:** حيث تتركز جل الاستثمارات الضخمة للدول النامية في التنمية الصناعية والبنية التحتية، والتي تتطلب توفر كثافة رأس مال والتكنولوجيا الحديثة وهذا ما تفتقده الدول النامية، مما أجبرها على اللجوء إلى التمويل الخارجي لاقتناء ما يستلزم من آلات ومعدات لتجسيد هكذا مشاريع تنموية. – **سوء استغلال القروض:** فشل الدول النامية خلال السبعينيات في توظيف الديون الخارجية نتيجة لضعف التخطيط والتقلبات السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى ما عانته بسبب الفساد، مما نتج عنه تفاقم مشكلة المديونية. – **تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج:** يعود ذلك لتفشي الفساد المالي والإداري والسياسي في الدول النامية، حيث تم تهريب الاموال المنهوبة من القروض الخارجية نحو الخارج مما تسبب في تراكم هذه الديون. - **العجز في ميزان المدفوعات المتزايد:** شهدت الدول النامية عجزا في الميزان التجاري وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات مقابل تزايد الواردات، مما أدى بهذه الدول للاستدانة مرة أخرى سعيا لسد هذه الفجوة.	- **ارتفاع أسعار الفائدة:** أدى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق العالمية إلى انخفاض الفوائد الزائدة على القروض الخارجية، مما نتج عنه زيادة في قيمة خدمة الدين، وبالتالي عدم قدرة الدول النامية على سداد هذه الديون. - **تراجع أسعار المواد الخام العالمية:** أدى تراجع أسعار المواد الخام كالنفط بالدول النامية إلى زيادة الاستدانة الخارجية لتغطية العجز في ميزان المدفوعات لهذه الدول المصدرة للمواد الخام. - **تأثيرات الركود والتضخم:** نشأ عن تقلبات النظام الاقتصادي العالمي والأزمات المتعلقة بالتجارة والنقد والتكنولوجيا ركود اقتصادي وتضخم تأثرت به الدول النامية، وذلك نتيجة الزيادة في خدمة الدين مع تفاقم الصعوبات في عمليات الاقتراض.

- **التوجه نحو القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي:** ركزت الدول النامية على الجانب الصناعي وذلك على حساب الجانب الزراعي في سياساتها، مما أدى بهذه الدول الاعتماد على الاستيراد للحصول على المواد الاستهلاكية، والذي نتج عنه ظهور تفاوت اقتصادي واجتماعي.	

المصدر: من إعداد الطالب، عن مازن أحمد أبو حصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 41- 44.

I-3. آثار أزمة المديونية الخارجية و دور الادارة الفعالة في التسيير الجيد للديون الخارجية

سنتطرق في هذا العنصر إلى اهم الاثار الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي خلفتها ازمة المديونية الخارجية، و كذا الدور البارز الذي يلعبه التسيير الحكيم للديون الخارجية.

I-3-1. الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأزمة المديونية الخارجية

تبرز آثار الديون الخارجية من خلال تأثيراتها الاقتصادية السلبية، والتي تظهر أساسا في ضرورة دفع المستحقات المالية للديون في شكل أقساط رئيسية وفوائد ، والتي بدورها تؤثر سلبا على خدمة الدين العام ، ومع ذلك نجد أن أزمة المديونية تجاوزت البعد الاقتصادي وصولا بالبعد الاجتماعي ، لاسيما في ظل العولمة والتطورات التكنولوجية الحديثة، حيث ساهمت هذه الأخيرة في تفاقم أزمة المديونية والدخول في مرحلة عدم اليقين (الاستمرار في الديون أو التوقف)، وعليه سوف نتطرق في هذا العنصر على آثار الديون الخارجية على البعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المدينة كما يلي:

أولا: الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية.

سنتطرق في ما يلي إلى تأثير الديون الخارجية على كل من الاستثمار ورصيد الميزانية والادخار المحلي والتضخم كالآتي:

- **أثر الديون الخارجية على الاستثمار**[1]:

إن الهدف من اللجوء للمديونية الخارجية هو تمويل الاستثمارات المنتجة، التي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه البلدان المدينة، ولكن وليتحقق هدف هذا الأخير، وجب العمل على تحقيق التأثير الإيجابي للديون الخارجية على النمو الاقتصادي، بحيث يتحقق ذلك بجعل هذه الاستثمارات ذات عوائد كبيرة والتي تسمح لهذه الدول المدينة بسداد المستحقات المالية الملقاة على عاتقها من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق الهدف المنشود وهو تحقيق التنمية الاقتصادية.

- **أثر المديونية الخارجية على رصيد الميزانية:**

إن الزيادة في خدمة الدين الناتجة عن الزيادة في الديون الخارجية تؤدي إلى انتهاج سياسات تقشفية، وذلك بتغير عناصر الإنفاق وكذا تقليص الموارد المتاحة وهذا وفق النظرية الاقتصادية، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الزيادة في عجز الميزانية، والذي ينتج عنها تناقص في مدخراتها العامة، مما يؤدي إلى الإسراع في رفع معدلات الفائدة أو بإزاحة الائتمان المتاح للاستثمارات الخاصة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف معدلات النمو الاقتصادي.

- **أثر المديونية الخارجية على الادخار المحلي**[2]:

يتطلب إنشاء وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية الجديدة معدلات مرتفعة من الادخار المحلي في هذه البلدان المدينة، وعليه فإن ضعف معدلات الادخار المحلي في هذه البلدان يتسبب في عدم نجاح هذه المشاريع التنموية، وهذا الأخير يؤدي بالاستمرار في الاعتماد على الديون الخارجية والتي توجه بطبيعة الحال إلى الانفاق العام وتعبئة الادخار المحلي، حيث يتراجع معدل الادخار المحلي مع مرور الوقت نتيجة لارتفاع الاستهلاك المحلي ،وبالتالي عدم تحقيق التوازن بين مستوى الادخار المحلي والاستثمار المطلوب وعليه غياب التوازن بين العرض الكلي والطلب المحلي، وهذا ما ينتج عنه زيادة في أعباء الديون الملقاة على عاتق هذه الدول، والتي لا تسمح لها بزيادة أو رفع معدلات الادخار القومي وهو الأمر الذي يؤدي إلى استمرار في انخفاض حجم المدخرات المحلية التي تستهلكها هذه الأعباء وبشكل كبير، وهو الأمر الذي يعيق التنمية الاقتصادية.

[1]- عيساني العارم، محمد ناصر ثابت، **أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (2000- 2015)**، مجلة الحوار المتوسطي ، المجلد10، العدد1، مارس 2019، ص 325- 326.

[2]- بن كاملة محمد عبد العزيز، **المديونية الخارجية وإستراتيجية التنمية المالية للإقتصاديات الناشئة: سياسات وإنعكاسات**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد6، ماي 2012، ص 77.

- **أثر المديونية الخارجية على التضخم**[1]:

وفقا للعلاقة القوية والموجبة التي تربط زيادة الديون الخارجية وأعباءها بارتفاع معدلات البطالة في البلدان النامية المدينة، فإن تزايد هذه الديون الخارجية يعمل على استنزاف احتياطي هذه الدول من العملة الصعبة والتي يتحصل عليها عن طريق صادراته من المنتجات المحلية، كما قد تستمر عمليات تصدير هذه المنتجات لتغطية هذه الأعباء، وبالتالي ارتفاع أسعار الصادرات نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي تحصل عملية ندرة في هذه المواد المنتجة وارتفاع أسعارها في السوق المحلي، مما يجبر هذه الدول على الزيادة في استيراد هذه المواد كونها أقل سعرا من السوق المحلية، أي تفوق الواردات على الصادرات وعليه الزيادة في عجز الميزان التجاري، وإضافة إلى زيادة الكتلة النقدية في هذا البلد لتمويل مشاريع البنى التحتية وكذا المشاريع الانتاجية، كلها عوامل تعمل على زيادة معدلات التضخم والتي تؤثر بدورها سلبا على ميزان المدفوعات.

ثانيا: الآثار السياسية للديون الخارجية[2]:

تظهر الآثار السياسية للديون الخارجية من خلال تدخل الدول المانحة للقروض في الشؤون الداخلية وحتى الخارجية للبلد المدين حيث أصبحت الديون الخارجية تستخدم كأداة ضغط من قبل الدول المانحة للقروض وكذا المنظمات الدولية للتدخل والتحكم في الشؤون الداخلية والخارجية في البلدان المدينة، وذلك من خلال ما يعرف بالاستعمار الاقتصادي، حيث هذا الأخير أصبح يحل محل الاستعمار السياسي، وذلك من خلال استغلال الدول الدائنة والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي حاجة الدول المدينة الماسة للموارد المالية مما أتاح الفرصة لممارسة الضغط على هذه الدول وتنفيذ الخطط لفرض السيطرة على هذه الدول المدينة، ويظهر ذلك جليا من خلال شروط خبراء صندوق النقد الدولي التي تضعها في التعامل مع الدول المدينة والمثقلة بالديون.

- **أنماط التدخل:** تظهر التدخلات في الشؤون الداخلية للبلد المدين، إما من خلال الدبلوماسية وذلك عن طريق المذكرات والإنذارات، وإما من خلال الإجراءات الاقتصادية كتجميد الأصول، إضافة إلى بعض التدخلات والتي تتم بالقوة.
- **التدخلات في الشؤون السيادية:** وهنا نجد أن التدخلات الأجنبية تقلل من الحرية في اتخاذ القرارات السياسية السيادية في الدول النامية من خلال ممارسة الضغوطات عليها[3].

[1]- فضيلة جنوحات/ز/حريتي، مرجع سبق ذكره، ص 147.
[2]- أحمد عزت محمود المتولي، دارين عبد السلام عبد السلام محمد وآخرون، **المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية- الاقتصادية والسياسية، سبتمبر 2021، ص 14.
[3]- أحمد عزت محمود المتولي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- **عولمة رأس المال:** حيث أصبحت الهيمنة المالية للشركات الكبرى تعمل على ممارسة التأثيرات والضغط على السياسات العامة للدول المدينة، والتي تؤدي بالتأثير على القرارات السيادية في هذه البلدان المدينة[1].

- **تأثيرات رؤوس الأموال الأجنبية:** إن تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في النظام السياسي يتماشى مع مصالحها، وهو الأمر الذي يتطلب من حكومات الدول المدينة العمل على تعزيز قدرتها في التفاوض وكذا التطوير في التفكير الاستراتيجي.

- **ازدواجية المعايير:** اتسمت العولمة المعاصرة بفرض معايير مزدوجة على الدول، وهو الأمر الذي أدى إلى المساهمة في اختلال الموازين، وكذا الاختلاف في المصالح الاستراتيجية.

- **ضرورة التكيف:** وهنا وجب على الدول النامية بما فيها الدول العربية، وضع خطط جديدة بما فيها إعادة جدولة ديونها، والعمل على تطوير الرؤى الاستشرافية والمتكاملة للتعامل الجيد مع التحولات الدولية والتحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

ثالثا: الآثار الاجتماعية للديون الخارجية.

تتضح تأثيرات الديون الخارجية على البعد الاجتماعي من خلال ما يلي:

- **غياب العدل بين الأجيال:** ويظهر ذلك من خلال استفادة الأجيال الحالية من القروض وتعرض الأجيال القادمة لمشكلة خدمة أعباء الديون التي لم يستفد منها بشكل مباشر.

- **أثر القروض على التنمية:** حيث إذا لم يتم استغلال هذه القروض بالشكل الأمثل في الاستثمارات التنموية، فإن الأجيال القادمة هي من تتحمل عبء هذه الديون التي تم استغلالها لتغطية العجز التجاري.

- **السياسات المالية القاسية:** عادة ما تلجأ الدول المدينة لفرض سياسات مالية قاسية، كرفع الضرائب وخفض الدعم والإنفاق العام، وذلك سعيا لخدمة أعباء الديون، وهو الأمر الذي يؤدي بالتأثير السلبي على المستوى المعيشي والعدالة الاجتماعية.

[1]- بن صابر فتيحة، **المديونية الخارجية وأثرها على التنمية**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص القانون الدولي للأعمال، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017- 2018، ص 128.

- **شروط المنظمات الدولية في منح القروض**[1]:

حيث نجد أن من شروط المنظمات الدولية المفروضة، كالصندوق النقد الدولي، الاهتمام والتركيز بالبعد الاقتصادي على حساب البعد الاجتماعي، مما قد يؤثر بشكل سلبي على البعد الاجتماعي في الدول المدينة، وهو الأمر الذي يتطلب وضع سياسات حقيقية لحماية الفئات ذات الدخل المحدود.

I-3-2. الإدارة الفعالة ومبادئها الأساسية في التسيير الجيد للديون الخارجية

تلعب الإدارة الفعالة في تسيير الديون الخارجية دورا بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف المنشودة، كما تعطي الصورة الحسنة عن المدين لدى الدائنين، من خلال استغلال الموارد الداخلية والخارجية في شكلها الأفضل، وبالتالي فهي تعمل على خفض مستويات الديون وأعباءها وبلوغ النمو الاقتصادي المستدام، و يرتبط التسيير الجيد للديون الخارجية بمجموعة من المبادئ الأساسية والتي نجدها في الإدارة الفعالة لتسيير هذه الديون ومنها ما يلي: تحديد الأهداف والوظائف على مستوى الإدارة العليا للتسيير، بالإضافة إلى وضع الخطط والاستراتيجيات من حيث التنظيم والموارد المتاحة وطبيعة الاقتصاد، كما أنه لابد من الاعتماد في بناء القرارات على البيانات الدقيقة من أجل التحليل المنطقي والاستشراف، بحيث هذه العمليات الأخيرة تسهل عملية مراقبة تطور متغيرات الاقتصاد الكلي بالتالي تسهل عملية مراقبة تطور الديون الخارجية ومدى قدرة هذه الدول على السداد وتحمل أعباء هذه الديون، ويمكن تحديد مبادئ أخرى للإدارة الفعالة في تسيير الديون الخارجية منها[2]:

أولا: تحقيق الفائض في الميزان التجاري

إن الوفاء بتسديد المستحقات المالية المتمثلة في الديون الخارجية يتطلب توفر فائض في الميزان التجاري للبلد المدين لدفع هذه المستحقات، فلهذا وجب استغلال هذه الديون الخارجية في تحقيق هذا الفائض، وهنا يظهر دور الإدارة الفعالة في تسيير هذه القروض الخارجية، كون أن الفائض في الميزان التجاري هو المصدر الذي يجلب العملة الصعبة وذلك عن طريق التصدير، وهنا وجب ذكر الاختلاف بين نوعين من القروض، القروض الخارجية المنتجة وهذا النوع يعمل على تحقيق الفائض في الميزان التجاري، أما النوع الثاني وهو القروض الخارجية غير المنتجة أي القروض الموجهة للإنفاق العمومي وهذا الأخير لا يعمل على تحقيق الفائض الذي من شأنه تمكين البلد المدين من تسديد مستحقاته المالية.

[1]- أحمد عزت محمود المتولي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 14.
[2]- فضيلة جنوحات/ز/حريتي، مرجع سبق ذكره، ص 14- 15.

ثانيا: الهيكل التركيبي للديون الخارجية

وهنا يجب على البلد المدين المقترض ومن خلال إدارته الفعالة لتسيير الديون الخارجية، تحديد طبيعة الهيكل التركيبي لهذه الديون، وذلك من خلال توزيع هذه القروض بين كل من القروض الرسمية الميسرة وبين القروض الصعبة المبرمة مع الجهات الخاصة، حيث هذا النوع الثاني من القروض يخضع لأسعار فائدة مرتفعة وليس بها فترة سماح.

ثالثا: تحديد عتبة قصوى للديون الخارجية

تظهر فعالية الإدارة الفعالة لتسيير الديون من خلال تحديد عتبة للديون الخارجية، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية للتنمية المراد تحقيقها وبين العجز المالي، كما أنه ووفق الإدارة الفعالة لا يجب اللجوء للديون الخارجية إلا في حالة قدرة هذا البلد المدين على دفع مستحقاته المالية المتفق عليها، لذلك وجب وضع خطط واستراتيجيات لتجنب الوقوع في فخ المديونية الخارجية.

I-4. قابلية الدول على خدمة ديونها والحلول المقترحة لمواجهة الديون الخارجية

سنتطرق في هذا العنصر إلى قابلية الدول على دفع مستحقاتها المالية وكذا أهم الحلول المقترحة لمواجهة هذه الديون الخارجية.

I-4-1. قابلية الدول على خدمة ديونها

تعرف قدرة البلد المدين على خدمة ديونه الخارجية بمدى استطاعة الاقتصاد الوطني على تأمين العملة الصعبة لسداد أقساط الديون، وذلك دون التأثير على القطاعات الاقتصادية كالاستهلاك والانتاج والاستثمار في المديين القصير والطويل.

1- قدرة الدولة على خدمة ديونها في الأجل القصير[1]:

ترتبط قدرة الدول المدينة على خدمة ديونها في الآجال القصيرة بمسألة السيولة الدولية، وذلك من خلال قدرة هذه الدول على توفير الاحتياطيات الدولية ووسائل الدفع الكافية، وذلك سعيا لتلبية الالتزامات الخارجية، كما يمكن تصنيف العوامل المؤثرة في السيولة الدولية إلى ما يلي:

[1]- علياء محمد عبد الجليل الغايش، مرجع سبق ذكره ، ص 744- 745.

- عوامل متقلبة: والتي تظهر عبر الميزان التجاري وذلك من خلال التقلبات التي تطرأ على مستوى حصيلة الصادرات أو بالزيادات التي تطرأ على الواردات؛
- عوامل تعويضية: وهي العوامل التي على الدولة اللجوء إليها سعيا لدعم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، كاستخدام حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي أو قروض طارئة؛
- عوامل جامدة: والتي تتضمن تلك البنود الثابتة في ميزان المدفوعات، كالواردات الضرورية وغير القابلة للتقليص(مثل الغذاء وقطع الغيار والمواد الخام)، والمدفوعات لخدمة عوائد رؤوس الأموال الأجنبية.

2- قدرة الدولة على خدمة ديونها في الأجل الطويل[1]:

تكمن قدرة الدول في خدمة ديونها في الأجل الطويل في ارتباطها بمرحلة النمو الاقتصادي وكذا سرعة عملية التنمية، بحيث تتوقف عملية السداد على نجاح الدولة في تعزيز تنميتها الاقتصادية، وهو الأمر الذي يرفع من معدل الادخار وإنتاجية الاستثمارات وصادراتها، كما أنه وللحفاظ على الجدارة الائتمانية والقدرة على تسديد الديون في الآجال الطويلة، وجب على الدولة تحقيق مستوى حرج من رأس المال، بحيث أن تراجع هذا المستوى يؤثر على قدرة هذه الدول في عملية تسديد ديونها، حيث يتم تحديد هذا المستوى من خلال معادلة الاستثمار والتي تعتمد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وسعر الفائدة بالإضافة إلى أعباء الدين الخارجي، والمعبر عنها في المعادلة التالية:

$$I = a1k + a2(F - (r + \theta)D) + a3$$

حيث أن:

I: الاستثمار الإجمالي.

K: رأس المال القومي.

a1: معامل الإنتاج إلى رأس المال.

F: تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

R: سعر الفائدة على القروض الخارجية.

D: رصيد الدين.

$a2$: نسبة تأثير رأس المال الخارجي على الاستثمار.

$a3$: مقدار ثابت.

Θ : معدل استهلاك الدين الخارجي.

بحيث تشير هذه المعادلة إلى أن تقليص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية أو زيادة أعباءها يؤدي إلى خفض الاستثمار، وهو الأمر الذي يؤدي بالتأثير على قدرة الدولة على تسديد ديونها، كما يعتمد النجاح في استخدام التمويل الخارجي على كيفية إدارة وتوظيف هذه الموارد في زيادة الاستثمارات وكذا تحقيق النمو الاقتصادي.

[1]- فضيلة جنوحات/ز/حريتي، مرجع سبق ذكره، ص 29-31.

I-4-2. الحلول المقترحة لمواجهة الديون الخارجية

ارتبطت أزمة المديونية الخارجية بتأثيراتها على اقتصادات الدول النامية، والتي بدورها تسببت في تباطء معدلات النمو الاقتصادي والتنمية، لاسيما بعد انفجار أزمة المديونية الخارجية بعد أوت 1982 انطلاقا من المكسيك، حيث وجدت الدول المثقلة بالديون نفسها أمام الخيارات الثلاثة التالية[1]:

- توقف الدفعات بشكل نهائي أو مؤقت، في انتظار التوصل إلى اتفاق دولي؛
- تسديد المستحقات المالية بغض النظر عن تكلفتها، والعمل على تجسيد الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية؛
- إعادة جدولة الديون بمصاحبة سياسات التصحيح الهيكلي.

أولا: الحلول المقترحة من طرف الدائن[2].

– الحلول المقدمة من طرف الأمم المتحدة: شملت مقترحات الأمم المتحدة عدة عناصر منها خفض سعر الفائدة، مع تحديد فترات السماح والتي من شأنها إلغاء ديون البلدان الفقيرة، وكذا العمل على إزالة الحواجز التي تعرقل صادرات الدول النامية، زيادة المنح والمساعدات إلى هذه الدول في شكل تدفقات مالية مع توزيع العادل لتكاليف عمليات التصحيح الاقتصادي بين كلا الطرفين الدائن والمدين، بالإضافة إلى منح مساعدات للدول المدينة النامية الصناعية وذلك في حال تعرضها للكوارث الطبيعية من خلال عدم ممارسة الضغوطات السياسية والاقتصادية على هذه الدول المدينة من أجل دفع أقساط ديونها عند تعرضها لهكذا ظواهر.

– تحويل الدين العام إلى أسهم: تكمن فكرة هذا الباب من الحلول في عملية مقايضة الدين بالأسهم، ويتم ذلك بتحويل الديون الخارجية إلى استثمارات في أسهم الشركات المحلية في الدول المدينة، وذلك وفق اتفاق يبرم بين البنك والمستثمر عن طريق وسيط بين الطرفين سواء كان بنك أجنبي أو محلي، كما يعود هذا الحل بالفائدة للطرفين، حيث يضمن البلد الدائن مستحقاته المالية، اما بالنسبة للبلد المدين فيستفيد من تسديد ديونه بالعملة المحلية مع ربح خصومات كبيرة عند شراء الديون من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على الاحتياطي من العملة الصعبة.

[1]- فضيلة جنوحات/ز/حريتي، مرجع سبق ذكره، ص 174.
[2]- طلال محمد بطاينة، **المديونية الخارجية وأثرها على إقتصاديات الدول النامية**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد11، المجلد5، 01-12-2004، ص114.

1- حلول المؤسسات متعددة الأطراف:

هناك عدة حلول تم اقتراحها من قبل المؤسسات متعددة الأطراف نذكر منها ما يلي:

- **مقترحات صندوق النقد الدولي**

نعلم أنه لصندوق النقد الدولي دورا هام وحيوي في إدارة الأزمات المالية للبلدان المدينة، بحيث الصندوق يشترط الموافقة على توجيه الموارد المالية وضمانها، بما في ذلك إعادة جدولة الديون ومنح القروض الجديدة، كما يشدد الصندوق على أهمية تنفيذ برامج التثبيت والتصحيح الاقتصادي الهيكلي كشرط ضروري للحصول على الدعم، مع التأكيد على ضرورة وجود السياسات الاقتصادية التصحيحية لمعالجة مشكلة الديون الخارجية وكذا تعزيز الاستقرار الاقتصادي المستدام.

- **توصيات البنك الدولي**

تجلت توصيات البنك الدولي في مجموعة من النقاط والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- العمل على إلغاء المشاريع غير ربحية في الدول النامية المدينة؛
- خصخصة المشاريع العامة بمشاركة رأس المال الأجنبي؛
- التخفيف من العبء المالي عن الحكومات في توفير وتوزيع السلع والخدمات، وذلك بالتخلي الجزئي أو الكلي عن القطاعات غير الربحية أو بفرض رسومات مرتفعة على المستخدمين لهذه الخدمات[1].

- **مقترحات بعض المفكرين والسياسيين في البلدان الدائنة**

- **خطة ميازاوا MIYAZAWA:**

وهي خطة طرحها وزير المالية الياباني ميازاوا في أكتوبر 1988 والتي تضم في محتواها ما يلي :

- على البلدان المدينة العمل على تحويل جزء من ديونها إلى سندات، وذلك مع ضمان أصل الدين من خلال حقوق امتياز على احتياطيات الصرف الأجنبي؛
- إعادة جدولة الديون المتبقية مع فترات عفو تصل إلى 5 سنوات، بحيث يمكن من خلالها تخفيض مدفوعات الفائدة أو وقفها أو الإعفاء منها؛
- زيادة قروض الهيئات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف للدول المدينة التي تعمل بتحويل جزء من ديونها إلى سندات وإعادة جدولة الديون المتبقية[2] .

[1]- فضيلة جنوحات/ز/حريتي، مرجع سبق ذكره، ص 174.
[2]- فضيلة جنوحات/ز/حريتي، مرجع سبق ذكره، ص 181.

- **مبادرة باكر** Baker :

قدم باكر جيمس وزير الخزانة الأمريكي مشروع مبادرته في أكتوبر عام 1985لمواجهة أزمة المديونية الخارجية التي تعصف بالدول النامية منذ عام 1980، والموجهة نحو البلدان الخمس عشرة المثقلة بالديون، كما شددت على الحاجة إلى التزام طويل الأمد بين كل من الدائنين والمدنيين، كما دعت هذه المبادرة إلى تقديم قروض جديدة لدعم الاصلاحات الهيكلية والماكرو اقتصادية الموجهة نحو النمو[1]، حيث وضع باكر ثلاثة شروط والتي تقع مسؤولية نجاحها على تحقق العناصر الثلاثة التالية(أن يكون للبلد المدين برنامج للتصحيح الهيكلي يعتمد عليه، إشراك البنوك التجارية ومساهمتها في منح قروض للدول النامية والتي تقدر ب 20 مليار دولار وذلك خلال الفترة 1985- 1988، العمل على زيادة القروض والمساعدات المالية من قبل المؤسسات المتعددة الأطراف والتي تقدر ب 20 مليار دولار وذلك خلال الفترة 1986- 1988، رسملة الفوائد)، إلا أن باكر عمل على إضافة مقترحات تتعلق ببرنامج التصحيح الهيكلي في البلدان النامية، والتي من شأنها أن تساهم في تعزيز نجاح خطته خلال اجتماعه السنوي مع الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في عام 1987 والتي شملت الخيارات المالية التاليـــــة (منح قروض تجارية لتمويل المشاريع الصناعية، مقايضة الدين بأصول إنتاجية، تكوين مؤونات لهذه القروض، تغيير المديونية بالعملة المحلية)[2].

- **مبادرة براولي**[3]:

هدف مشروع وزير الخزانة الأمريكية نيكولاس براولي لخفض الديون وذلك بواسطة المصارف الدولية، وكان ذلك بعد الاتفاق مع الدول المدينة، كما عرف مشروعه ترحيب كبير من كلا الطرفين المدين والدائن، وذلك بعد الصدى الذي حظي به من طرفهم كونه مشروعه في الأصل هو تحيين لمشروع بيكر، حيث كانت مقترحاته كالآتي:

- العمل على زيادة القروض إلى 9 مليار دولار وذلك عن طريق البنك الدولي وبنك التنمية للدول الأمريكية وذلك خلال 3 سنوات؛
- العمل على خلق قروض جديدة وذلك بحثّ وإقناع البنوك التجارية على تقديم هذه القروض الجديدة وذلك خلال 3 سنوات القادمة؛

[1] -Mr. Jeffrey M. Davis، Macroeconomic Adjustment Policy Instruments and Issues، International Monetary Fund، 15 Jan 1992، P:70.

[2] - روابح عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 61-64.

[3] - شرماط سالم، مرجع سبق ذكره، ص 214-218.

- وضع تحفيزات على معدلات الفائدة على هذه القروض تصل إلى3% وذلك خلال 3 سنوات، وذلك في حال تمت موافقة هذه الدول على الإجراءات المقترحة .

ثانيا: الحلول المقترحة من طرف المدين[1]

1- التوقف عن سداد الديون:

حيث جاءت فكرة عدم تسديد الديون بناء على الطرح الذي أطلقه الرئيس الكوبي فيدل كاسترو في كون الحلول المطروحة للتخلص من المديونية العالمية هي حلول مؤقتة ولا تخدم مصالح الدول النامية المدينة، بحيث الاستمرار في تسديد الديون وفي ظل تفوق متطلبات خدمة الدين على إمكانياتها في السداد يؤدي بها إلى إلحاق الضرر الكبير باقتصادها هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الأخلاقية فقد نادى فيدال هذه الدول بعدم تسديد هذه الديون معتمدا في ذلك الطرح على كون ما نهب في الاستعمار يفوق بكثير الديون التي تنادي بها هذه الدول الدائنة، إلا أن هذا المقترح محفوف بالمخاطر كونه قد يعرض هذه الدول المدينة للتعرض إلى المزيد من الضغوطات السياسية والاقتصادية .

2- فوج قرطجن: Carthagene/ venezuela

نادى هذا الفوج بتجسيد مشروع التنمية الشاملة في أمريكا اللاتينية، والذي يحوي في مضمونه العمل على تقديم قروض تقدر ب 47 مليار دولار وذلك من طرف البنوك التجارية، كما نادى هذا الفوج بضرورة إزالة الحواجز التي من شأنها عرقلة دخول منتجات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

3- مقترحات الدول الإفريقية ودول عدم الانحياز[2].

تم التطرق في مؤتمر القمة الإفريقية في أديس أبابا لسنة 1986 إلى مجموعة من المقترحات وهي الآتي:

- أن يتحمل كلا الطرفين الدائن والمدين مشكلة الديون؛
- يجب وضع حلول معقولة وحقيقة لخدمة الديون؛
- التخفيف من أسعار الفائدة الحقيقة على الديون؛
- العمل على إجراء تغييرات في شروط منح القروض والمساعدات من طرف صندوق النقد الدولي؛
- رفع الحواجز والعراقيل أمام صادرات الدول النامية نحو الدول الرأسمالية المتقدمة؛
- مراعات الظروف الصعبة في معاملات الدول الدائنة لدول إفريقيا المدينة؛
- العمل على إيجاد آليات تعمل على حماية ومساعدة الدول المدينة.

[1]- طلال محمد بطاينة، مرجع سبق ذكره، ص 116- 117.
[2]- طلال محمد بطاينة، مرجع سبق ذكره، ص 117.

4- قمة أكابولكو (Acapulco/ Mexique):

تم مناقشة مقترحات الدول الثمانية لأمريكا اللاتينية في قمة أكابولكو لعام 1987، والتي نادت بربط تسديد الديون المستحقة بمدى القدرة الحقيقية لهذه الدول على عملية السداد، كما طالبت هذه الدول بتخفيض أسعار الفائدة والعمل على زيادة الإعانات لتمويل المشاريع التنموية في البلدان النامية.

5- فوج "24" دولة نامية[1]:

والذي يمثل مجموعة "77" في الاجتماعات الدولية للمنظمات المالية، حيث طالب هذا الفوج بزيادة حجم القروض المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي، وكذا تشجيع دخول منتجات الدول النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة، كما تم انتقاد الشروط الصارمة التي يفرضها الصندوق.

II. النمو الاقتصادي (الأسس والمفاهيم)

لاشك أن زيادة دخل الدول وتحسين ظروف معيشة الأفراد داخلها، يُمثل المؤشر الأساسي على قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق التقدم وتحسين مستويات المعيشة، لذلك احتل موضوع النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتوسعت البحوث في البحث في العوامل التي تساهم في تحقيق التقدم في المجالين الاقتصادي والإنتاجي، ويُنظر إلى النمو الاقتصادي على أنه عملية ديناميكية تعكس تفاعلاً معقدًا بين عوامل متعددة، تتضمن رأس المال البشري، الاستثمار، التقدم التكنولوجي، السياسات الاقتصادية، إن عدم تطور جل الدول النامية اقتصاديًا يعود بالأساس لاعتمادها على السلع الخارجية بسبب اتباعها طرقاً غير ملائمة في استخدام الموارد المحلية، لذا كان لابدّ من تطوير الجهد المعرفي والمهارى لتطوير مواردها، وكذا البحث عن موارد جديدة تساهم في تنويع الإنتاج وزيادته، ومن هنا جاءت أهمية النمو الاقتصادي الذي يسمح بخلق فرص عمل، وزيادة الدخل، وتقليص معدلات الفقر، وتحقيق رفاه اجتماعي أوسع، غير أن وتيرة النمو واستدامته تختلف باختلاف السياسات المتبعة والهياكل الاقتصادية القائمة في كل بلد، مما يجعل من الضروري دراسة محددات النمو ومعوقاته في السياقات الوطنية والدولية المختلفة.

[1]- جمال الدين لعويسات، **العلاقات الإقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة- الجزائر، 2000، ص 62-63.

II –1. مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه

سنتطرق فيما يلي لمفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه، مؤشرات، وطرق قياسه.

II –1–1. مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه:

1. مفهوم النمو الاقتصادي: تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف رؤى المهتمين والباحثين، فيعرف بأنه (الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي)[1]، حيث أن الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي هي التي تعكس مستوى النمو الاقتصادي في الدولة، أي أن النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة المستمرة في مؤشرات الأداء الاقتصادي، وهو ما يسمح بانتعاش هذا الاقتصاد فيترتب على ذلكً ارتفاع الدخل القومي ونصيب الفرد منه، وهناك من عرفه بأنه (حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بماً يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الزمن)[2]، وحسب Simon Kuzent النمو الاقتصادي هو (قدرة الأمة على عرض مختلف السلع، للسكان بشكل متزايد، حيث تبنى هذه القدرة على التقدم التكنولوجي والتعديلات الإيديولوجية والمؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو)[3]، يمكن القول أن النمو الاقتصادي يقوم على شروط أساسية:

– أن يترتب عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي زيادة في نصيب الفرد منه، وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين أكبر من معدل النمو السكان.

– المعيار الحقيقي للنمو الاقتصادي هو زيادة قدرة المجتمع على رفع الإنتاج، لأن زيادة الناتج النقدي لا تعد دليلا على تحقق نمو اقتصادي لأنها قد تعود إلى التضخم:

– معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم

أن تكون الزيادة المحققة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة ومستقرة، وليست مؤقتة تزول بزوال أسبابها، أي أن تكون الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، وليست تلك الزيادات الكبيرة في الناتج الوطني الإجمالي التي تستفيد منها بعض الدول مؤقتا نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات.

2. أنواع النمو الاقتصادي

يُعتبر النمو الاقتصادي هدفًا رئيسيًا تسعى إليه الدول لتعزيز مكانتها عالميًا، إذ يُعد مؤشرًا على زيادة إنتاج السلع والخدمات، ويرتبط بمستوى النشاط الاقتصادي ورفاهية الفرد.

1- جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل الى علم التنمية**، ط1، دار النشر والتوزيع(عمان)، (2009) ، ص30.
2- عمر ايهاب نافع، **الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمة الاقتصادي**، ط1، دار أمحد للنشر والتوزيع(عمان)، (2020)، ص50.
4- إكرام بن عزة، فتحي بلدغم، **تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي - عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة (2017-1990)**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد2، العدد 7، (2018)، ص211.

وينقسم النمو الاقتصادي إلى أنواع رئيسية، أبرزها[1]:

-النمو التلقائي: هو النمو الذي يتمثل في الزيادة المستمرة للدخل الوطني الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان وبشكل بطيء وتدريجي، مما يسهم في رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي.

وينشأ هذا النوع من النمو بفعل التفاعلات الطبيعية بين المتغيرات الاقتصادية داخل الاقتصاد، دون تدخل مباشر من الدولة من خلال سياسات أو خطط محددة، كما يتطلب هذا النوع من النمو مرونة كبيرة في الإطارين الاجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه[2]، وغالبًا ما يظهر هذا النمو في الدول التي تمتلك اقتصادًا متطورًا وهياكل سوق حرة، قادرة على تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب، الأمر الذي يشجع على الاستثمار ويعزز الإنتاجية بصورة تلقائية.

-النمو العابر: يُشير هذا النوع من النمو إلى الزيادة التي تحدث في النشاط الاقتصادي نتيجة عوامل استثنائية أو طارئة، غالبًا ما تكون خارجية المصدر، ولا تتسم بالاستمرارية أو الثبات، إذ ينتهي تأثيره بزوال تلك العوامل. ويظهر هذا النمو بوضوح في الدول النامية التي تعتمد اقتصاداتها بدرجة كبيرة على تصدير بعض المواد الخام أو السلع الأساسية، مما يجعلها عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية[3].

ويحدث النمو العابر عادة نتيجة أحداث غير متوقعة تؤدي إلى تغيّر مفاجئ في الطلب أو الأسعار العالمية، مثل الارتفاع الكبير في أسعار النفط، أو المعادن، أو غيرها من السلع الأساسية. ومثل هذه الزيادات تؤدي إلى ارتفاع عائدات الدول المصدّرة لها، ما يحقق نموًا سريعًا في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مؤقتة في الإيرادات العامة.

غير أن هذا النوع من النمو يظل محدود الأثر لعدة أسباب، أبرزها أنه مؤقت بطبيعته ولا يُبنى على أسس اقتصادية متينة أو مستدامة داخل الدولة نفسها، كما أن العوامل المسببة له غالبًا ما تكون خارجة عن نطاق سيطرة الدول النامية، مثل تغيرات الطلب العالمي أو الأزمات الجيوسياسية أو الظروف المناخية التي تؤثر على الإنتاج أو الصادرات، وبالتالي فإن هذا النمو لا يمثل قاعدة يُعتمد عليها لتحقيق تنمية اقتصادية طويلة الأجل، إذ قد ينقلب سريعًا إلى تراجع اقتصادي بمجرد تراجع الأسعار أو اختفاء العوامل التي ساهمت فيه.

---

[1]- مروة مومن، **أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو االقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة -2000 -2020**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ديسمبر 2023، ص45.

[2]- شين لزهر، **أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص:14.

[3]- عبد العزيز بن العايب ، **أثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة 1980- 2020**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد كمي، جامعة زيان عاشورالجلفة، الجزائر، 2023، ص:68.

لهذا السبب، يُنظر إلى النمو العابر على أنه نمو هش وغير مضمون، ولا يعبر عن تحسن حقيقي في بنية الاقتصاد الوطني، بقدر ما يعكس استفادة مؤقتة من ظروف استثنائية قد لا تتكرر.

-النمو المخطط: هو النمو الذي يتحقق نتيجة تدخل الدولة بوضع خطط واستراتيجيات اقتصادية تهدف إلى توجيه الموارد نحو أهداف محددة مثل تنويع الاقتصاد أو تطوير قطاعات معينة[1].

ويتوقف نجاحه على واقعية الخطط ومرونة السياسات المطبقة، ويُعد هذا النوع سمة مميزة للدول التي تبنّت النظام الاقتصادي المركزي مثل دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقًا، حيث استُخدم التخطيط لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وخدمة أهداف سياسية واجتماعية.

II-1-2. مؤشرات وطرق قياس النمو الاقتصادي

❖ مؤشرات النمو الاقتصادي

يعبر كميا عن النمو الاقتصادي بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية منها:

1. الناتج المحلي الاجمالي (PIB):

بفضل **PIB** يمكن لأي دولة معرفة حجم اقتصادها الكلي لديها وكذا معرفة قدرتها على استخدام مواردها المختلفة في إنتاج السلع والخدمات، يعرف على أنه (القيمة الإسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة)[2]، اذ يمثل القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود السياسية والجغرافية لبلد ما خلال سنة، سواء أكان ملاك عناصر الإنتاج مقيمين أم غير مقيمين داخل البلد المنتج للسلع والخدمات. يقاس الناتج المحلي الإجمالي بثلاثة طرق للقياس تتمثل في:

- **طريقة الإنفاق:** يعطى الناتج الداخلي الخام بالعلاقة الآتية:

$$\mathbf{PIB} = \mathbf{C_F} + \mathbf{I} + \mathbf{G} + (\mathbf{X} - \mathbf{M})$$

حيث:

PIB: الناتج الداخلي الخام. $\mathbf{C_F}$: الاستهلاك النهائي.

I: الاستثمار. **G**: الإنفاق الحكومي.

X : الصادرات. **M** : الواردات.

[1]- عبد الصمد بن عبد الرحمن، **التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس، الجزائر، 2021، ص:73.

2- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان (2005) ، ص77.

- **طريقة الإنتاج:** يعطى الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق بالعلاقة الآتية:

$$\mathbf{PIB} = \sum \mathbf{VA} + \mathbf{VAT} + \boldsymbol{PIT} - \mathbf{SUB}$$

حيث:

PIB: الناتج الداخلي الخام. **VA**: القيمة المضافة.

VAT : الضريبة على القيمة المضافة. ***PIT*** : الرسوم والضرائب على الإنتاج والاستيراد

SUB : الإعانات أو المنح المقدمة من طرف الدولة للنتجين.

- **طريقة الدخل:** يعطى الناتج الداخلي الخام بالعلاقة الآتية:

$$\mathbf{PIB} = \mathbf{S} + \mathbf{B} + \mathbf{I} + \mathbf{A} + (\mathbf{Tn} + \mathbf{D})$$

PIB: الناتج الداخلي الخام. **D** : استهلاك رأس المال الثابت.

S : الأجور والرواتب. **Tn** : الضرائب الصافية على الإنتاج

B : أرباح الشركات. **A** : الإيجارات أو مداخيل الملكية العقارية.

I : فوائد رؤوس الأموال أو دخل رأس المال.

يتطلب هذا المعيار استخدام الناتج المحلي الحقيقي (استبعاد أثر التضخم).

مع العلم أن:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{مؤشر الاسعار}} \times 100$$

2. الناتج الوطني الإجمالي(PNB):

بفضله يتم قياس إجمالي ما ينتجه البلد من منتجات نهائية خلال عام، يستثنى من الإنتاج السلع الوسيطة أي السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى.

تعطي عبارته كما يلي: **الناتج الوطني الخام** =الناتج الداخلي الخام + صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج

صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج =عوائد عوامل الإنتاج من الخارج – عوائد عوامل الإنتاج إلى الخارج

3. مؤشر التنمية البشرية: في ظل عجز مؤشر**PIB** في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي المحقق من طرف الأفراد لا سيما مع تزايد عدد السكان، جاء مؤشر التنمية البشرية والذي يقيس مستوى المعيشة والرفاهية في بلد ما، يعرف اختصارا IDH يتركب من ثلاث مؤشرات هي[1]:

1- قريجيج بن علي، **جدلية العلاقة بين بين النمو الاقتصادي و العمالة في الجزائر(نموذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، (2018/2017)، ص31.

✓ **مؤشر أمل الحياة:** المعدل المتوسط لمدة العيش لأفراد المجتمع المدروس.

✓ **مؤشر المستوى الثقافي و التعليمي (مؤشر التمدرس):** عدد الملتحقين بأطوار التعليم بمختلف مستوياتها.

✓ **مؤشر متوسط الدخل الفردي الحقيقي:** مستوى العيش ورفاهية أفراد المجتمع الذى يمكن معرفته من خلال نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام .

❖ طرق قياس النمو الاقتصادي[1]

نستطيع التمييز ما بين طريقتين من طرق قياس النمو الاقتصادي وهما:

أ– معدّل النمو البسيط: يستخدم لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، ويتم وفق الصيغة التالية:

$$\mathbf{CMs} = \frac{\mathbf{Y_t} - \mathbf{Y_{t-1}}}{\mathbf{Y_{t-1}}}$$

حيث أن:

CMs: معدل النمو البسيط

Y_t: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t . Y_{t-1}: متوسط الدخل الحقيقي في السنة t−1

ب– معدّل النمو المركّب: يستخدم لقياس النمو خلال فترة زمنية طويلة، ويتم وفق الصيغتين التاليتين:

وفقا لطريقة النقطتين لدينا الصيغة التالية:

$$\mathbf{YN} = (\mathbf{1} + \mathbf{CMc})^{\mathbf{N}} \text{ ومنه: } \mathbf{CMc} = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - \mathbf{1}$$

حيث:

CMc : معدل النمو المركب .

N : فرق عدد السنوات بين أول و آخر سنة في الفترة.

Y_0 : الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_N : الدخل الحقيقي لآخر الفترة N.

1- قريجيج بن علي، مرجع سابق، ص24.

أو طريقة الانحدار وفق الصيغة التالية: $\mathbf{Ln\ Y_t = A + CM_{ct} \rightarrow CM_{ct} = Ln\ Y_t - A}$

حيث أن:

$\mathbf{Ln\ Y_t}$: اللوغاريتم النيبيري للدخل في السنة t.

A : ثابت.

$\mathbf{CM_{ct}}$: معدل النمو المركب في السنة t .

II-2. مقومات النمو الاقتصادي

يتطلب النمو الاقتصادي تفاعل العديد من العوامل والعناصر، وجب الوقوف عندها من أجل تبني سياسات اقتصادية ملائمة ومناسبة لضمان استقرار النمو الاقتصادي واستمراريته.

1. العوامل الاقتصادية:

- ✓ **كفاءة التنظيم الاقتصادي: إن** رفع معدلات النمو الاقتصادي في أي اقتصاد يتطلب تعظيم الإنتاج من السلع والخدمات، وهذا بدوره على الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة في تحقيق الأهداف المسطرة والمخطط لها مسبقا، وكذا تحديد الأولويات.
- ✓ **الموارد البشرية:** يعد العمل محرك أساسي لأي عملية إنتاجية، إذ يشكل المورد البشري العنصر الأساسي والأهم لتشغيل وتوظيف جل الموارد المادية المتاحة، كما أن حجم العمل يرتبط أساسا بإنتاجية عنصر العمل ف:

إنتاجية عنصر العمل في زمن معين = الكمية المنتجة/ عدد وحدات العمل المستعملة في الانتاج

- ✓ **التقدم التكنولوجي:** تعرف التكنولوجيا بأنها (مجموعة المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية، التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ما أو وظيفة في مجال حياته اليومية لإشباع الحاجات المادية والمعنوية سواًء على مستوى الفرد أو المجتمع)[1]، إن تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية يتطلب الاستخدام الأمثل للمعرفة العلميّة وتطبيقاتها.

1 - أحمد محمد عمران، **النمو الاقتصادي والفقر في سوريا (نموذج قياسي مقترح لقياس العلاقة بين النمو والفقر)**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2014، ص20.

- ✓ **تراكم رأس المال:** يتطلب تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في أي بلد الرفع من الطاقة الإنتاجية للسلع والخدمات في هذا البلد، وجوهر ذلك هو تراكم رأس المال، فمع تراكم رأس المال يزداد مخزون رأس المال المادي مع مرور الوقت. فرأس المال هو المحرك الأساسي لأي عمل إنتاجي بفضله يتم إنشاء رؤوس أموال جديدة ثابتة وعاملة، وكذا توسيع رؤوس الأموال القائمة.
- ✓ **الموارد الطبيعية:** لا يمكن إغفال دور هذا العامل في تحقيق النمو الاقتصادي باعتبارها عاملا محفزا لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، فالعوامل المذكورة سابقا تكون أقل إيجابية في رفع معدلات النمو الاقتصادي في غياب هذا العامل.

- ✓ **التجارة الدولية:** تعرف التجارة الدولية بأنها (فرع من فروع الاقتصاد يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية)[1]، كما يمكن تعريفها بأنها(أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة)[2].

تعد التجارة الخارجية من بين العوامل الأساسية التي بإمكانها رفع معدلات النمو الاقتصادية، خاصة وأنه لا يمكن لأي بلد أن يعيش بمعزل عن غيره تجاريا.

2. العوامل غير الاقتصادية:

العوامل غير الاقتصادية مثلها مثل العوامل الاقتصادية لها نفس الأهمية في تحديد النمو الاقتصادي ومن هذه العوامل:

- ✓ **التعليم:** يسمح بتخريج كوادر مؤهلة مالكة للمهارات والخبرات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق إنتاجية عالية، وترفع من معدلات النمو الاقتصادي .

- ✓ **العوامل الاجتماعية والسياسية:** كلما كانت هذه الممارسات الموروثة من عادات وتقاليد أكثر مرونة ومسايرة لتطور المجتمعات سهل معها تبني أساليب التطور الحديثة، وهنا يجب الإشارة الى أن الحكومة تعد من أهم العوامل السياسية التي تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي، سواء من خلال إدارة جزء

1 - موسى سعيد مطر وأخرون، **التجارة الخارجية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان(2001)، ص13.
2 - محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية(2009)، ص8.

من الموارد الاقتصادية، وتنظيم العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين، وكذلك التصنيع ودعم الصناعات المحلية كي يسهل عليها المنافسة في الأسواق العالمية .

II –3. تحديات النمو الاقتصادي ومعوقاته في الدول النامية

إن عدم استدامة أنماط الإنتاج في كثير من الدول جعل الكثير من الافراد يعانون الفقر والحرمان، ومن أبسط الحقوق كالتعليم والصحة، ولعل أهم العوائق التي وقفت حائلا أمام تحقيق نمو مستدام[1]:

- نقص الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية؛
- سوء التسيير للموارد الطبيعية والاقتصاد ككل، وكذا سوء استخدام الموارد البشرية وضعف برامج تنميتها؛
- نقص رؤوس الأموال وضعف التجهيز الرأسمالي والتكنولوجي؛
- غياب أو ضعف الأسواق المالية؛
- ضعف أجهزة القضاء وأنظمة الملكية العقارية والفكرية؛
- زيادة السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي؛
- عدم المساواة في توزيع الدخل؛
- غياب الأمن والاستقرار السياسي؛
- انتشار الفساد.

III. العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي وفق النظرية الاقتصادية

عرفت العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، اهتماما متزايدا نظرًا لتأثيرها على التنمية. وعلى الرغم من أن الدين يعد وسيلة محتملة لتعزيز الاستثمار وتحفيز النمو، غير أن العديد من الدراسات تُشير إلى مخاطره المحتملة عند تخطيه مستويات آمنة.وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن هذه العلاقة تعتمد على عوامل متعددة، مما يستدعي تحليلاً متكاملًا يجمع بين النظرية والتطبيق.

1- بعوني ليلى، **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجزائر(1970-2010)**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة و المالية - جامعة الجزائر3، المجلد6، العدد2 (2017)، ص788.

III –1. العلاقة الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي:

كان يعتقد في النظرية الكلاسيكية أن الاقتصاد يحقق توازنه تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل، كما يرى أصحاب هذه المدرسة أن أي تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي بما في ذلك الاقتراض العام، يمكن أن يخل بهذا التوازن، إلا أنه وبعد أزمة الكساد العالمي، ظهرت توجهات جديدة تؤكد على ضرورة تدخل الدولة، لمعالجة فشل السوق، حيث اعتبرت القروض العامة أداة فعالة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، منذ ذلك الوقت ارتفع اعتماد الحكومات على القروض الخارجية والداخلية، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أعباء الديون العامة بشكل كبير، حيث أدت هذه الأعباء المتزايدة إلى حدوث أزمات متكررة كأزمة الديون السيادية الأوروبية لعام 2007 والتي تؤثر على الدول الأوروبية لحد الساعة.

تختلف النظريات الاقتصادية في تقييم تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي وفق ثلاثة اتجاهات وهي كالآتي[1]:

أ. الاتجاه المؤيد للتأثير السلبي للدين العام الخارجي:

تعتبر النظرية الكلاسيكية أن تكاليف خدمة الدين العام، سواء كان المحلي أو الخارجي لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وذلك عبر تأثير المزاحمة، كما أن آدم سميث أشار في عام 1776 إلى أن الضرائب اللازمة لسداد الدين العام تؤدي إلى تحويل رأس المال من الاستثمار المنتج إلى خدمة الدين، وهو الأمر الذي يقلل التجارة وتكوين رأس المال، وعليه يوصي كل من آدم سميث و دايفيد هيوم و توماس مالتوس، بتخفيض الدين العام إلى الصفر وذلك سعيا لتحرير الإيرادات العامة من خدمة الدين، كما أنه وفي حالة عدم اليقين الاقتصادي، نجد أن المستثمرين المرشحين للاستثمار في حالة تردد وترقب بين الانتظار وبين التخلي والهروب برؤوس أموالهم لتجنب الزيادة المحتملة في الضرائب[2].

ب. الاتجاه المؤيد للتأثير الإيجابي للدين العام الخارجي[3]:

ظهرت النظرية الكينزية لصاحبها جون ماينارد كينز كاستجابة لفشل النظرية الكلاسيكية في تفسير الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في الثلاثينيات وما نتج عنها من بطالة وكساد، وعلى أساس هذا المنطلق اقترح كينز ضرورة تدخل الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك من خلال تطبيق سياسات مالية ونقدية، كما يرى كينز أن الاقتراض مثله مثل العناصر الاقتصادية الأخرى يمكن أن يكون أداة فعالة في يد الدولة لتوجيه الاقتصاد نحو بلوغ الأهداف الاقتصادية المنشودة، حيث أنه وفقا للكينزيين، فإن تأثير الاقتراض على الدخل والانفاق أقل

---

[1]- حمدي أحمد علي الهنداوي، **العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي هل هناك مستوى حرج معياري للدين العام؟**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة- جامعة بنها، مصر، المجلد02، العدد02، 2018، ص360.

[2]- عبد الحق بن تفات و محمد ساحل، **أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة(2000- 2019)**، مرجع سبق ذكره، ص36.

[3]- أيوب جعفرحسن(الجبر)، **تحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في البلدان النفطية (العراق حالة دراسية-للمدة 2004- 2020)**، رسالة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية ، 2021،ص 58.

من تأثير الضرائب، لأن زيادة الانفاق العام من خلال الاقتراض يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الطلب الكلي في الاقتصاد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التشغيل وارتفاع الدخل القوي، كما يؤكد كينز على ضرورة زيادة حجم الانفاق عبر الاقتراض، وهو الأمر الذي قد يؤدي بالعجز في الميزانية، حيث هذا العجز يمكنه معالجته من خلال النظام المالي، لذا يعتبر كينز من أوائل من أسسوا لسياسات التوسع بالعجز في حالات الركود الاقتصادي[1]، وبناء على ذلك يطالب كينز الدولة بالتدخل لتعويض أي نقص في الطلب الفعال عن طريق الاقتراض، حيث تعتبر القروض من الأدوات التي يمكن للدولة استخدامها ضمن شقي الموازنة لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو تحقيق أهداف المجتمع[2]، وعلى هذا السياق تعتبر المدرسة الكينزية بأن للدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي تأثير إيجابي، حيث يرى كينز أنه يمكن أن يؤدي الاقتراض الحكومي إلى زيادة الطلب الكلي وتحفيز النمو الاقتصادي، وهذا في حال تم استخدام هذه الأموال في استثمارات منتجة، كما تشير النظرية الكينزية إلى أن الزيادة في الانفاق الحكومي من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي خلال فترات الركود.

ج. الاتجاه المؤيد لعدم وجود علاقة بين كل من الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي[3]:

نظرية التكافؤ الريكاردي التي وضعها دافيد ريكاردو في عام 1817، والتي ناقشها روبرت باروفي عام 1989، تفترض أنه لا توجد علاقة تأثير دائمة بين الدين العام والنمو الاقتصادي، ووفقا لريكاردو فإن الدين العام قد يمارس آثاره السلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، إلا أن هذه الآثار السلبية تقابلها آثار إيجابية تعويضية، وهو الأمر الذي يجعل الاثر الصافي للدين العام على النشاط الاقتصادي يكاد ينعدم، كما تستند هذه النظرية إلى أن الزيادة في الانفاق العام تؤدي إلى تقليل الادخار العام، إلا أنها تقابل بزيادة مماثلة في الادخار الخاص، مما يبقي الادخار الخاص دون تغيير، وعليه لا يتوقع حدوث تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وفي نفس السياق، نجد بارو يوضح أن السندات الحكومية، عندما يمتلكها المقيمون، تعتبر كرصيد لهؤلاء الأفراد و عباء على دافعي الضرائب، ومن ثم لا يتوقع أن تنتج ثروة صافية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تأثير إجمالي منعدم[4].

وبشكل عام يرى الكينزيون أن التوازن بين الانفاق الحكومي والاستثمار الخاص يمكن أن يكون مفيدا في تعزيز النمو الاقتصادي، بينما نجد المدرسة الكلاسيكية ترى أن الزيادة في الدين العام من شأنها أن تؤدي إلى تقييد النمو وذلك عبر تأثيرات سلبية على أسعار الفائدة والاستثمار، بينما نجد في النظرية الريكاردية بأن دافيد

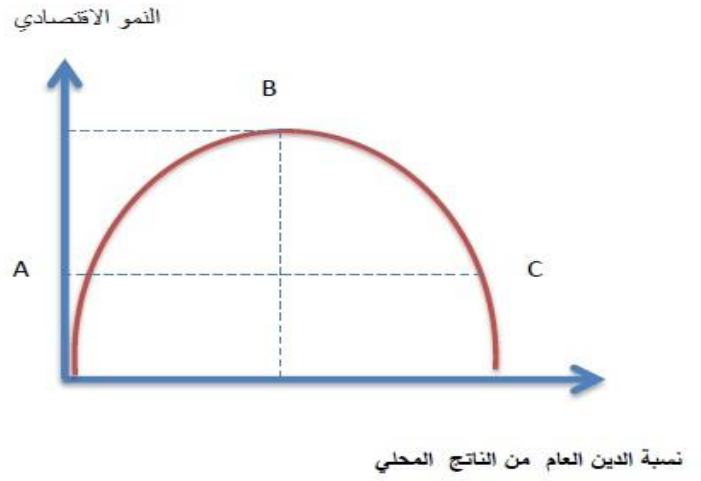
[1]- عزيزة محمد عبد الله عبيد، مرجع سبق ذكره، ص62-63.
[2]- منال جابر مرسي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 81-82.
[3]- عبد الحق بن تفات ومحمد ساحل، **أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة(2000- 2019)**، المجلد04، العدد02، ديسمبر 2021،ص 59.
[4]- المصطفى بنتور، **حدود الدين القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: اسقاطات على حالة الدول العربية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد47-2018، ص 11-12.

ريكاردو يرى أنه لا يوجد علاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي وذلك لوجود تأثيرين متكافئين للدين العام على النشاط الاقتصادي أحدهما سلبي والآخر إيجابي ، وهو الأمر الذي يجعل الأثر الصافي للدين يكاد ينعدم.

III –2. العلاقة غير الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي:

لقد أظهرت بعض الدراسات أن العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي ليست ثابتة، إذ يمكن أن تتخذ منحنى غير خطي، بحيث يتحقق النمو الاقتصادي عند مستويات معينة من الدين، إلا أنه في حال تجاوز الدين حدًا معينًا، يبدأ التأثير السلبي في الظهور، لذلك يعد فهم هذه الديناميكية أمرًا ضروريًا، ولتوضيح هذه العلاقة الغير الخطية سوف نتطرق إلى منحنى لافر للديون.

الشكل(1–2): منحنى لافر للديون



المصدر: أيوب جعفر حسن(الجبر)، مرجع سبق ذكره، ص72-71.

يوضح الشكل02 منحنى لافر للديون العلاقة بين نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، حيث يعرض المنحنى على شكل مقلوب حرف u، كما يمثل المحور الأفقي نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، بينما يمثل المحور العمودي معدل النمو الاقتصادي، حيث يظهر المنحنى أن الانتقال من النقطة A إلى النقطةB وهو الجزء الصاعد من المنحنى، والذي يرافق انخفاض في مخاطر التخلف عن السداد وزيادة في النمو الاقتصادي، ولكن عند الانتقال من النقطة B إلى النقطةC، حيث يبدأ المنحنى في الانحدار، يرتفع مستوى الدين وتزداد مخاطر التخلف عن السداد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، هذا يشير إلى أن زيادة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي تؤدي إلى تعزيز النمو من النقطة Aإلى النقطةB، ومع ذلك عندما

يتجاوز الدين حدا معينا ويتنقل إلى المنطقة التي تضم مسار النقطة Bإلى النقطةC، يتراجع النمو الاقتصادي بسبب تأثير تراكم على الأنشطة الاستثمارية، وعليه يوضح منحنى لافر للديون هناك حدودا قصوى لمستوى الدين العام يجب عدم تجاوزها، بحيث أن هذه الحدود تختلف من بلد لآخر وذلك بحسب الظروف الاقتصادية المختلفة.

كما أشارت العديد من الدراسات التطبيقية على وجود العلاقة الغير الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي وتأييد وجود العتبة للدين، على غرار دراسة : حمدي أحمد علي الهنداوي(2019) ودراسة: DAR, Atul A، AMIRKHALKHALI, Sal (2014) و دراسة: Benjamin(2020) Igbodalo Ehikioya, Alexander Ehimare Omankhanlen, Godswill Osagie Osuma, and Ofe Iwiyisi Inua ودراسة: Dung Xuan Nguyen, Trung Duc ,Glenda Maluleke , Nicholas M. Odhiambo ودراسة: Nguyen(2023) ,Talknice Saungweme (2023)، أن العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية وهو الاتجاه المؤيد لفكرة وجود عتبة للدين والتي تفصل نوع العلاقة بين الدين والنمو إن كانت إيجابية أو سلبية، والتي تحدد قيمة الدين المثلى للوصول لذروة النمو الاقتصادي، بحيث لما تكون الديون أقل من العتبة القصوى للديون يكون هنالك تأثير إيجابي للدين على النمو الاقتصادي، أما في حال تجاوزت ديون دولة ما هذه العتبة فنجد أن للدين تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، كما أن تحديد عتبة الدين تختلف من دولة لأخرى على حسب الظروف الاقتصادية والجغرافية للبلد.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل اتضح لنا بأن أغلب الدول تسعى للجوء إلى الاقتراض الخارجي من أجل تمويل العجز في الموازنة العامة أو تنفيذ مشاريع تنموية تحفز النمو الاقتصادي في هذه الدول، غير أن ذلك تحكمه العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، والتي أخذت حيزا واسعا من الدراسة نظرًا لتأثيرها على التنمية. وقد تبين أن هذه العلاقة غير متجانسة.

إن تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي لا يكون ثابتًا أو موحدًا في جميع الحالات، بل يتغير بحسب عوامل مختلفة، اذ يمكن للدين العام الخارجي أن يسهم بشكل إيجابي في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تعزز الإنتاجية وتسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، خصوصًا عندما يُوظف بكفاءة ضمن إطار اقتصادي مستدام، غير أنه قد يتحول الدين الخارجي إلى عبء اقتصادي ثقيل إذا تجاوز مستويات آمنة خاصة إذا تم استخدام الدين الخارجي بشكل غير فعّال أو تجاوز مستوياته حدًا معينًا يُعرف بـ"العتبة الحرجة"، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين من فوائد وأقساط، مما يثقل كاهل الموارد المالية للدولة ويحد من قدراتها على الإنفاق التنموي والاستثماري. تجاوز هذه العتبة يجعل من الصعب على الاقتصاد تحقيق النمو المستدام، حيث تتحول أعباء الدين إلى عائق مالي يحد من السياسات الاقتصادية التوسعية ويؤثر سلبًا على الاستقرار المالي. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تخطي العتبة إلى تقليل ثقة المستثمرين والممولين، مما يزيد من هشاشة الاقتصاد ويعرضه لمخاطر أزمات مالية محتملة تعيق مسارات التنمية على المدى الطويل.

الفصـــل الثاني:

الدراســـات السابقـــة

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما وفق النظريات الاقتصادية، وسعيا لبناء صورة واضحة حول طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، يهدف هذا الفصل إلى عرض ومراجعة شاملة لأهم الدراسات السابقة لاسيما الدراسات القياسية التي تناولت موضوع محل الدراسة أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي وتحليلها من خلال عرض أهداف الدراسات وأهم النتائج المتوصل إليها، وكذا التركيز على المؤشرات المستخدمة في بناء النماذج والطرق القياسية المستخدمة في عمليات التقدير، ليتم بعدها تصنيف هذه الدراسات حسب طبيعة العلاقة بين المتغيرات إلى دراسات خطية ودراسات غير خطية، ومن ثم مقارنة نتائجها بنتائج دراستنا الحالية، كما نسعى من خلال استعراض هذه الدراسات السابقة لتقديم خلفية نظرية قوية تدعم التحليل المستقبلي للموضوع وتحديد الفجوات البحثية التي من شأنها أن تفتح آفاق لدراسات جديدة قد تسهم في تحسين فهمنا للآثار الاقتصادية للدين العام الخارجي.

حيث سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة عناصر:

I. عرض الدراسات السابقة.

II. تأصيل الدراسات السابقة.

I. عرض الدراسات السابقة

سوف نتطرق في هذا المبحث لاستعراض أهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها والمتعلقة بموضوع دراستنا أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي، كما سوف نركز على الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر مع تسليط الضوء على أهم الطرق القياسية المستعملة في معالجة هذا الموضوع، حيث سيتم عرض الدراسات في عنصرين، العنصر الأول تناول الدراسات باللغة العربية، في حين تم تخصيص العنصر الثاني للدراسات باللغة الأجنبية.

I-1. الدراسات باللغة العربية

1. دراسة: عبد الحق بن تفات & محمد ساحل (2023)[1].

الدراسة عبارة عن مقال، بعنوان: **دراسة تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000 –2020)**.

هدفت هذه الدراسة لإبراز أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي بعد توضيح العلاقة الاقتصادية بينهما خلال فترة الدراسة، حيث تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي وفي الجانب القياسي على المنهج الاستقرائي، كما اعتمد الباحثان في دراستهم في الجانب القياسي في بناء النموذج على نمو إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع ورصيد الدين العام الخارجي وخدمة الدين العام الخارجي كمتغيرات مستقلة، كما تم في تقدير نموذج الانحدار الخطي على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

وخلصت الدراسة إل عدة نتائج أهمها:

- يؤثر رصيد الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي خلال فترة الدراسة في الجزائر؛
- خدمة الدين العام الخارجي لا تؤثر في إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي لا توجد مزاحمة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

[1]- عبد الحق بن تفات &محمد ساحل، **دراسة تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000- 2020)**، مرجع سبق ذكره.

2. **دراسة: جيهان عبد السلام عباس (2022)**[1].

الدراسة عبارة عن مقال، بعنوان: **الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء: دراسة قياسية من عام (2006– 2020)**.

هدفت هذه الدراسة لتحليل وقياس أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء وذلك بالاعتماد على المنهج الاستنباطي التحليلي، كما تم الاعتماد في الجانب القياسي في بناء النموذج على معدل الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والديون الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل بالإضافة إلى الصادرات كمتغير خارجي، حيث تم الاعتماد في عملية التقدير على طريقتين ووفق مرحلتين، ففي المرحلة الأولى تم التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، أما المرحلة الثانية تم التقدير باستخدام طريقة GMM طريقة العزوم من أجل تصحيح بعض الأخطاء وإعطاء القوة للنموذج المقدر.

كما خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- رصيد الدين الخارجي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؛
- وجود علاقة معنوية سلبية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة لدول إفريقيا جنوب الصحراء.

3. **دراسة: مريم وليم برسوم (2022)**[2].

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان: **الدين الخارجي والنمو الاقتصادي– الحالة المصرية.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (1993–2020)، حيث تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM)،كما اعتمدت الباحثة في ورقتها البحثية على المنهج الوصفي لتتبع مراحل تطور أزمة الدين في مصر وعلى المنهج الاستنباطي وبأسلوب قياسي لتوضيح طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وفق النتائج المتحصل عليها، كما تم

[1]- جيهان عبد السلام عباس، **الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء: دراسة قياسية من عام (2006-2020)**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف،2022.

[2]- مريم وليم برسوم، **الدين الخارجي والنمو الاقتصادي- دراسة الحالة المصرية**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد03، العدد02، 2022، الصفحات 59-96.

الاعتماد على مؤشر النمو الاقتصادي كمتغير تابع في بناء النموذج والدين الخارجي وصافي الاحتياط الدولي ومعدل التضخم ومعدل الفائدة والانفاق الحكومي وصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمتغيرات مستقلة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود علاقة توازنية مشتركة ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 99% ؛
- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين كل من الدين الخارجي والاحتياطي الدولي ومعدل الفائدة والانفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى معدل النمو الاقتصادي عند مستوى ثقة 95%؛
- وجود أثر ايجابي ومعنوي للدين الخارجي على معدل النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

4. **دراسة أيوب جعفر حسن (الجبر) (2021)**[1]:

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير، الموسومة بـ: **تحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في البلدان النفطية (العراق حالة دراسية– للمدة(2004– 2020))**.

هدفت هذه الدراسة لفهم وتحليل الآثار المتنوعة للدين العام بشقيه الداخلي والخارجي على النمو الاقتصادي واختبار العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل بين متغيرات الدراسة في العراق خلال فترة الدراسة، حيث استخدم الباحث المنهج الاستنباطي في الجانب النظري والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي للوصول إلى هدف الدراسة، كما استخدم بيانات سنوية وربع سنوية، كما انتهج الباحث في الجانب التطبيقي لقياس العلاقة محل الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي EIVEWS-10.

وخلصت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها:

- وجود علاقة عكسية بين الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي مع الناتج المحلي الاجمالي في المدى القصير؛
- وجود علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي والناتج المحلي الاجمالي في الأمد الطويل.

[1]- أيوب جعفر حسن (الجبر)، مرجع سبق ذكره.

5. **دراسة: عاطف لافي مرزوك & رجاء قاسم حمزة (2021)**[1].

الدراسة عبارة عن مقال، بعنوان: **الدين الحكومي الخارجي في العراق– المحتوى والآثار في الاداء الاقتصادي خلال الفترة(2003– 2019)**.

هدفت الدراسة لإبراز تطور الدين الحكومي الخارجي في العراق وتحليله بالاعتماد على المنهج الوصفي وكيفية تأثيره على الاداء الاقتصادي باستخدام المنهج القياسي وبالاعتماد على البرنامج الاحصائي (E-VIEWS)، حيث اعتمدت الباحثة في دراستها في بناء النموذج على المتغيرات التالية: الدين العام الخارجي (نسبة للناتج المحلي الاجمالي) وخدمة الدين الخارجي (نسبة للصادرات من السلع والخدمات) كمتغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي (نسبة للناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع، كما تم تقدير العلاقة الخطية محل الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

وخلصت الدراسة بمجموعة من النتائج وهي:

- وجود أثر سلبي للدين الخارجي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؛
- وجود تأثير سلبي لخدمة الدين على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

6. **دراسة: كريم خميس & موسى بوشنب(2021)**[2]

الدراسة عبارة عن مقال، بعنوان: **أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة(1980–2018) باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)**،

هدفت الدراسة لتوضيح العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في تونس من خلال قياس تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في تونس خلال فترة الدراسة، حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي في الجانب النظري والأسلوب القياسي في الجانب التطبيقي، حيث تم الاعتماد في بناء النموذج على النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع وكل من الدين الخارجي والاحتياطي الأجنبي كمتغيرات مستقلة وذلك وبعد إبعاد كل من متغيرتي خدمة الدين الخارجي وسعر الصرف الاجنبي، كما تم

[1]- عاطف لافي مرزوك, رجاء قاسم حمزة، **الدين الحكومي الخارجي في العراق- المحتوى والآثار في الاداء الاقتصادي خلال الفترة(2003-2019)**، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، المجلد01، العدد63، 2021، الصفحات 1- 28.

2-كريم خميس, موسى بوشنب، **أثرالدين الخارجي على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة (1980- 2019)**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد04، العدد01، 2021، الصفحات 343- 358.

الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا (FMOLS) في عملية التقدير وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي:(Eviews10).

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود علاقة طردية بين كل من الدين الخارجي والاحتياطات الأجنبية والنمو الاقتصادي في تونس خلال فترة الدراسة؛
- يؤثر الدين الخارجي بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في تونس خلال فترة الدراسة.

7. **دراسة: محمد عباس محمد علي ابراهيم (2021)**[1]

الدراسة عبارة عن مقال، بعنوان: **أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر (1994–2018)**، هدفت الدراسة لقياس أثر الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي على الناتج المحلي الإجمالي GDP، كما تم الاستعانة ببعض المتغيرات التفسيرية كمتغيرات مضافة لتحسين جودة النموذج كعجز الموازنة العامة إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التضخم ونسبة القيد في التعليم الثانوي إلى إجمالي السكان ودرجة الانفتاح التجاري وعدد السكان ونسبة الديون الخارجية متعددة الأطراف إلى إجمالي الدين الخارجي، كما اعتمد الباحثان في تقدير العلاقة محل الدراسة على طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL وكذا نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM).

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- الدين الخارجي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي؛
- وجود علاقة ذات دلالة احصائية معنوية وسالبة بين كل من نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

[1]- محمد عباس, محمد علي إبراهيم، **أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر(1994- 2018)**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد12، العدد02، افريل 2021، الصفحات 93- 140.

8. **دراسة: حمدي أحمد علي الهنداوي (2019)**[1]

الدراسة عبارة عن مقال، بعنوان: **العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي .. هل هناك مستوى حرج معياري للدين العام ؟.**

هدفت هذه الدراسة لتوضيح العلاقة الاقتصادية بين الدين العام والنمو الاقتصادي وكذا إبراز المستوى الحرج المعياري وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية والناشئة وتحليلها، حيث اعتمد الباحث في التحليل الاقتصادي على الأسلوبين الاستنباطي والاستقرائي.

وخلصت الدراسة للنتائج التالية:

- يتحقق الأثر الايجابي للدين العام على النمو الاقتصادي عند المستويات المنخفضة للدين في الآجال القصيرة وبشرط توفر العلاقة الغير الخطية بين متغيرات الدراسة؛
- يؤثر الدين العام بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في حال تم تجاوز المستوى الحرج للدين العام؛
- يختلف المستوى الحرج للدين العام من دولة إلى أخرى على حسب وضعية استقرار الاقتصاد والسياسات المنتهجة في ذلك البلد.

9. **دراسة: فاطمة بهاء فارس كلبونة (2018)**[2].

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير، الموسومة ب: **أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في فلسطين.**

هدفت هذه الدراسة لإبراز وتحليل تأثير الدين العام بمختلف مكوناته على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة(1995- 2016)، حيث اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج التكاملي الوصفي في الجانب النظري والتحليل الكمي من خلال التحليل القياسي في الجانب التطبيقي، كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في الجانب التطبيقي، كما لجأت الباحثة في دراستها لاستخدام نموذج سولو للنمو الداخلي لقياس العلاقة محل الدراسة، والوقوف على أهم القنوات التي يؤثر بها الدين العام على النمو الاقتصادي وذلك بتقدير أربعة نماذج .

[1]- حمدي أحمد علي الهنداوي، مرجع سبق ذكره.
[2]- فاطمة بهاء فارس كلبونة، **أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في فلسطين**،رسالة ماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2018.

كما أفضت الدراسة بالنتائج التالية:

- وجود علاقة عكسية بين كل من الدين العام والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين وفي ظل ثبات المتغيرات الاخرى؛
- ركزت فلسطين في استدانتها الأولى على الاستثمار في مشاريع البنى التحتية والطرق كحلول لحظية، هذا ما أدى الى تفاقم مشكلة المديونية نتيجة لقلة مردود هكذا مشاريع.

10. **دراسة: عبد الغفار فاروق عبد الغفار(2017)**[1].

الدراسة عبارة عن مقال، بعنوان: **الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية– دراسة الحالة المصرية.**

هدفت هذه الدراسة لمعرفة ما مدى فاعلية تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات أجنبية في التخفيف من حدة المديونية الخارجية لمصر والمساهمة في تنمية اقتصادها والتخلص من عبء الديون الخارجية، حيث اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي للمعلومات والبيانات والوقوف على أهم الدول التي انتهجت أسلوب تحويل الديون الخارجية لاستثمارات أجنبية بالإضافة الى عرض التطور في حجم الدين الخارجي لمصر ولعدة سنوات.

وخلصت الدراسة بما يلي:

- ارتفاع خدمة الدين الخارجي لإجمالي الصادرات المصرية ليصل الى 56 % لسنة 2016 مقارنة بسنة 2012 والتي بلغت آن ذاك 74.8%؛
- ارتفاع في حجم الدين الخارجي ليغطي 16 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2016؛
- تفاقم أزمة المديونية في مصر يعود لطبيعة استخدامها في عجز الموازنة العامة واستيراد السلع الاستهلاكية.

[1]- عبد الغفار فاروق عبد الغفار، مرجع سبق ذكره.

11. **دراسة: همام وائل محمد أبو شعبان (2016)**[1].

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير، الموسومة ب: **أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية لدول عربية –**

هدفت هذه الدراسة لإبراز وتحليل أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في ثلاثة دول عربية (الأردن، مصر، فلسطين)خلال فترة الدراسة (1995- 2015)، حيث اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي للوصول إلى هدف الدراسة قياس تأثير التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي EVIEWS، كما تم الاعتماد في بناء نموذج العلاقة محل الدراسة المراد تقديره على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والاستثمار وإجمالي الدين الخارجي والمساعدات الإنمائية الرسمية كمتغيرات مستقلة، حيث اعتمد الباحث في عملية التقدير على الانحدار الخطي المتعدد للبيانات المقطعية عبر الزمن (Panel linear multiple regrssion)، كما استخدم طريقة الأثر الثابت للوحدات المقطعية fixed effects.

وخلصت الدراسة بالنتائج التالية:

- عدم وجود أثر للدين الخارجي على النمو الاقتصادي ذو دلالة إحصائية؛
- عدم وجود علاقة بين المساعدات الانمائية الرسمية والنمو الاقتصادي.

12. **دراسة: أحمد فتحي الخضراوي(2016)**[2]

الدراسة عبارة عن مقال، بعنوان: **أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي– دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحديد أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في مصر خلال الفترة (1990-2013)، حيث اعتمد الباحث في الجانب القياسي في تقدير العلاقة محل الدراسة على اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ECM .

وأفضت الدراسة الى النتائج التالية:

- الدين العام الخارجي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة؛

[1]- همام وائل محمد أبو شعبان، مرجع سبق ذكره.
[2]- أحمد فتحي الخضراوي، **أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي- دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد53، العدد01، يناير2016، الصفحات 29-47.

- حجم الأعباء المرتبطة بالدين الخارجي تؤثر بشكل سلبي على هيكل الإنفاق العام عن طريق مزاحمة حجم الموارد المتاحة لأغراض التنمية وبالتالي فهي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

13. **دراسة: عزيزة محمد عبد الله عبيد (2015)**[1].

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير الموسومة ب: **أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي – دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة (1997– 2013)**.

هدفت هذه الرسالة لتحديد وتحليل تأثير الدين العام على الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والتطويري في فلسطين خلال الفترة(1997 – 2013)، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي كون الظاهرة تاريخية في الأساس، والمنهج الوصفي في الجانب النظري والأسلوب القياسي في الجانب التطبيقي، كما تم الاعتماد في بناء نموذج العلاقة محل الدراسة على حجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل، حجم المشتقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وحجم النفقات التطويرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات تابعة، وللوصول إلى هدف الدراسة اعتمدت الباحثة تقدير أربعة نماذج، كما اعتمدت الباحثة على طريقة (Quadratic-match sum) في تحويل البيانات من سنوية إلى ربع سنوية وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 7، كما اعتمدت الباحثة في تقدير النماذج الأربعة المقترحة على طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS).

وخلصت الدراسة بالنتائج التالية:

- يؤثر حجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي على حجم النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- يؤثر حجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي على حجم النفقات التطويرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

[1]- عزيزة محمد عبد الله عبيد، مرجع سبق ذكره.

14. **دراسة: خالد علي المجالي & حذيفة سميح القرالة (2015)**[1].

الدراسة عبارة عن مقال، بعنوان: **أثر الدين العام الخارجي على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة(1980– 2011)**.

هدفت هذه الورقة البحثية لتحليل وإبراز تأثير الدين العام على الميزان التجاري في الأردن خلال الفترة(1980-2011)، حيث اعتمد الباحثان في دراستهم على المنهج الوصفي في الجانب النظري والأسلوب التحليلي القياسي في الجانب التطبيقي، كما تم بناء نموذج العلاقة محل الدراسة بالاعتماد على المتغيرات التالية: الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، والدين العام والميزان التجاري كمتغيرات مستقلة، حيث استخدم الباحثان في تقديرهم للنموذج على نموذج الانحدار الذاتي الغير المقيد (VAR)، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي EVIEWS.

وأفضت الدراسة بالنتائج التالية:

- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الدين العام نحو الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل؛
- عدم وجود علاقة سببية بين كل من الدين العام والناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير؛
- يؤثر الاقتراض الخارجي بشكل سلبي على الميزان التجاري.

15. **دراسة نادر خميس أحمد سماره (2013)**[2]:

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير الموسومة ب: **المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني**.

عالجت هذه الدراسة إشكالية الآثار المترتبة للمساعدات الخارجية على نمو الاقتصاد الفلسطيني، حيث اعتمد الباحث للوصول الى هدف الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري والأسلوب القياسي في الجانب التطبيقي، كما استعان في بناء نموذج العلاقة محل الدراسة على المتغيرات التفسيرية التالية: المنح والمساعدات (AID)، التكوين الرأسمالي (CF)، الصادرات السلعية (EXP)، عدد العاملين (EMP)، الموازنة (BSD)، التضخم (INF)، والناتج المحلي الإجمالي (GDPكمتغير تابع، وذلك بعد إجراء

[1]- خالد علي المجالي و حذيفة سميح القرالة، **أثر الدين العام الخارجي على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة(1980- 2011)**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 30، العدد 4، 2015، الصفحات: 283- 310.

[2]- نادرخميس أحمد سماره، **المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة، 2013.

الدراسة الوصفية لهاته المتغيرات وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS، ومن ثم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي STATA.

وخلصت الدراسة بالنتائج التالية:

- يؤثر عجز الموازنة بشكل سلبي وقوي على الناتج المحلي الفلسطيني؛
- وجود تأثير إيجابي ضعيف للصادرات على الناتج المحلي؛
- تؤثر المساعدات الخارجية بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي الفلسطيني.

16. **دراسة: عزازي فريدة (2010)**[1].

الدراسة عبارة عن مقال، بعنوان: **أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري– دراسة قياسية اقتصادية (1970–2006)**.

هدفت هذه الدراسة لإبراز وتحليل فعالية المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي وعلى الصادرات وعلى الواردات ومن ثم على الميزان التجاري للوصول الى فعالية المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري، حيث اعتمدت الباحثة في تقدير العلاقة محل الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري والأسلوب القياسي في الجانب التطبيقي في تقدير النموذجين المستخرجين من الشكل العام لرصيد ميزان المدفوعات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) واستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews-10).

وخلصت الدراسة بالنتائج التالية:

- الديون الخارجية تؤثر بشكل سلبي على رصيد ميزان المدفوعات والتي تؤدي به إلى حالة العجز؛
- وجود فعالية للقروض الأجنبية في دفع عجلة النمو الاقتصادي لاسيما عند استخدام هذه القروض بشكل أفضل.

[1]- عزازي فريدة، **أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة قياسية اقتصادية (1970- 2006)**، الأبحاث الاقتصادية، المجد05، العدد04، 2010، الصفحات 47-60.

17. **دراسة: بن الطاهر حسين (2008)**[1]

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان: **دراسة و تحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر**. (2007- 2008)

عالجت هذه الدراسة الاشكالية التالية: على من تقع مسؤولية الديون الخارجية؟، حيث اعتمد الباحث في دراسته هذه على المنهج الاستقرائي انطلاقا من استقراء الواقع وتحليله تحليلا منطقيا ومنفصلا، ومن ثم المنهج الاستنباطي من خلال استنباط بعض القواعد العامة والمتعلقة بالإشكالية الأساسية.

كما خلصت الدراسة بالنتائج التالية:

- تلعب الديون الخارجية دورا هاما في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية؛
- تعتبر أزمة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث أزمة سيولة لارتباطها المطلق بحالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ونتيجة لعدم قدرتها على كسر حاجز المديونية الخارجية؛
- رغم ما حققه الاقتصاد الجزائري من نتائج إيجابية على مستوى استرجاع التوازنات المالية والنقدية الكلية وبفضل تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي مع مؤسسات بيرتون وودز إلا انها كانت نتائج هشة ولا تتطلع لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي، طالما الاقتصاد الجزائري لايزال يعتمد في حصوله على العملة الصعبة على صادراته من النفط.

I-2. الدراسات باللغة الأجنبية

1- **دراسة Kabemba, Chama, Kabwe, Martin (2024)**[2]:

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان:

Effects of Public Debt on Economic Growth: An Empirical Evidence from Zambia (2011–2021)

هدفت هذه الورقة البحثية لدراسة وتحليل تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في زامبيا خلال الفترة (2011- 2021)، حيث اعتمد الباحثان في دراستهم هذه للوصول إلى هدف

[1]- بن الطاهر حسين، مرجع سبق ذكره.

2 - Kabemba, Chama, Kabwe, Martin , Effects of Public Debt on Economic Growth: An Empirical Evidence from Zambia (2011-2021), American Journal of Industrial and Business Management, vol 14, no 02, 2024,pp: 165-183.

الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري والأسلوب التحليلي القياسي في الجانب التطبيقي، كما تم الاعتماد في بناء نموذج العلاقة محل الدراسة على المتغيرات التالية(حجم الدين المحلي وحجم الدين الداخلي وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة بالإضافة إلى معدل الفائدة الأساسي كمتغير تحكم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، كما اعتمد الباحثان في الجانب التطبيقي في تقدير النموذج على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعةARDL، وذلك بالاستعانة بالبرامج الإحصائية EXCEL وEVIEWS .

كما أفضت الدراسة بعدة نتائج أهمها:

- وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الدين العام الخارجي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة؛
- وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الدين العام الداخلي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2- **دراسة Dung Xuan Nguyen, Trung Duc Nguyen(2023)**[1]:

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان:

ASYMMETRIC IMPACTS OF PUBLIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH: EMPIRICAL EVIDENCE FROM VIETNAM.

عالجت هذه الدراسة إشكالية التأثيرات المباشرة والغير المتماثلة للديون العامة في الأجلين القصير والطويل على النمو الاقتصادي في الفيتنام، حيث اعتمد الباحثان في دراستهم هذه على بيانات فصلية ولمدة عشرين سنة من(2000- 2020)، أما فيما يخص المتغيرات المستخدمة في الدراسة فهي الدين العام كمتغير غير متماثل والإنفاق الحكومي وسعر الفائدة على القروض وسعر الصرف الدولار الأمريكي/ الدونغ الفيتنامي كمتغيرات تحكم، والنمو الاقتصادي كمتغير تابع، كما اعتمد الباحثان في تقديرهم للعلاقة محل الدراسة لقياس التأثيرات الغير المتماثلة للديون العامة على النمو الاقتصادي وفي الأجلين القصير والطويل على نموذج الانحدار الذاتي الغير الخطي الموزع (NARDL)، وكما استخدام البرنامج الاحصائي Eviews.

وخلصت الدراسة بما يلي:

- وجود علاقة غير خطية بين مستويات الدين العام في القطاع العام والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؛
- يؤثر الدين العام (عند المستويات المنخفضة) بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الفيتنام؛
- يؤثر الدين العام المتزايد (عند المستويات المرتفعة) بشكل سلبي على النمو الاقتصادي الفيتنامي.

[1] -Dung Xuan Nguyen, Trung Duc Nguyen، IMPACTOS ASSIMÉTRICOS DA DÍVIDA PÚBLICA NO CRESCIMENTO ECONÔMICO: EVIDÊNCIAS EMPÍRICAS DO VIETNÃ، INTERNATIONAL JOURNAL OF PROFESSIONAL BUSINESS REVIEW، vol 08, no 05، 2023،pp: 01-24.

3- دراسة **Isubalew Daba Ayana, Wondaferahu Mulgeta Demissie (2023)**:[1] **and Atnafu Gebremeskel Sore**.

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان:

Effect of external debt on economic growth in sub-Saharan Africa: System GMM estimation.

هدفت هذه الدراسة لتحليل تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي ل:39 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (2011- 2021)، حيث كانت البيانات سنوية، كما اعتمد الباحثون في بناء نموذج العلاقة محل الدراسة على المتغيرات التالية: الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الدين الخارجي والتكوين الرأس المالي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ونمو التضخم والقوى العاملة، كمتغيرات مستقلة، والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغير تابع، حيث تم انتهاج نظام المربعات الصغرى العامة المماثلة GMM في عملية التقدير، وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي STATA15 .

كما أفضت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يؤثر الدين الخارجي بشكل سلبي وكبير على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل خلال فترة الدراسة؛
- التغير في إجمالي الدين الخارجي ب: 1% يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 0.034% وذلك في الأجل القصير، كما يؤدي ذلك الى حالة انكماش بنسبة 0.65% في الأجل الطويل.

4- دراسة **Talknice Glenda Maluleke ,Nicholas M. Odhiambo (2023),** **Saungweme**:[2]

الدراسة عبارة عن مقال، الموسوم بعنوان:

The impact of public debt on economic growth in Côte d'Ivoire: New evidence from linear and non-linear ARDL approaches .

1 - Daba Ayana, Isubalew ،Demissie Wondaferahu Mulgeta ،and Sore Atnafu Gebremeskel ،Effect of external debt on economic growth in sub-Saharan Africa: System GMM estimation ،Cogent Economics & Finance ،Vol ،11 no 02 ،2023 ،pp: 01-20.

2 -Talknice Saungweme ,Glenda Maluleke ,Nicholas M. Odhiambo ،The impact of public debt on economic growth in Côte d'Ivoire: New evidence from linear and non-linear ARDL approaches ،Croatian Review of Economic, Business and Social Statistics (CREBSS)، sciendo ، Vol 9, No 1 ,2023 , pp: 61-77.

هدفت هذه الدراسة لتحليل تأثير الدين العام بشكليه المتناظر والغير المتناظر على النمو الاقتصادي في ساحل العاج خلال الفترة (1972- 2021)، حيث استخدم الباحثون في هذه الدراسة نماذج انحدار الفجوات الموزعة ARDL وكذا نموذج NARDL لتحديد أثر بعض المتغيرات بعد فشل نموذج ARDL في إبراز تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي إحصائيا، كما اعتمد الباحثون في بناء نموذج العلاقة محل الدراسة على متغيرات الدين العام والاستثمار والادخار المحلي وإجمالي فتح التجارة والتضخم كمتغيرات مستقلة، والنمو الاقتصادي كمتغير تابع، كما أنه تم التعبير عن كل المتغيرات بنسب مئوية.

وخلصت الدراسة بالنتائج التالية:

- عدم وجود علاقة تماثلية في المدى القصير بين الدين العام والنمو الاقتصادي في الساحل العاج؛
- وجود علاقة تماثلية في المدى الطويل بين الدين العام والنمو الاقتصادي في الساحل العاج؛
- تؤثر التغيرات الايجابية للدين العام في المتوسط بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

5- دراسة **Jane Rose C. Bacay, Justine A. Diokno, Kimberly Anne D. Iguiz, Ronaldo R. Cabauatan**[1] (2022) :

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه بعنوان:

Impact of Public Debt on Economic Growth: A Panel ARDL Approach in ASEAN-5.

هدفت هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (1986- 2020)، لدول جنوب شرق آسيا الخمس (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند)، حيث اعتمد الباحثون في الجانب التحليلي التجريبي القياسي للدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL، كما استخدم الباحثون في بناء نموذج العلاقة محل الدراسة على متغيرات: الدين العام، سعر الصرف، احتياطات العملات الأجنبية، مؤشر عدم اليقين العالمي، كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛
- وجود علاقة تأثير سلبية معتبرة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

[1] -Jane Rose C. Bacay, Justine A. Diokno, Kimberly Anne D. Iguiz, Ronaldo R. Cabauatan ،Impact of Public Debt on Economic Growth: A Panel ARDL Approach in ASEAN-5،December 2022, pp; 01-26.

6- دراسة **Akmal Allakuliev, Fayzullokh Sattoriy (2022)**[1]:

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان:

THE IMPACT OF EXTERNAL PUBLIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH: AS A CASE OF UZBEKISTAN

هدفت هذه الورقة البحثية لدراسة العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل من خلال قياس تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في أوزبكستان، حيث اعتمد الباحث في دراسته على بيانات سنوية لمدة 10سنوات خلال الفترة(2010-2020)، كما اعتمد في بناء نموذج العلاقة محل الدراسة على دالة الانتاج الكلاسيكية الجديدة، إذ تم استخدام نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وتكوين رأس المال الخام ونسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، كما اعتمد الباحث منهجية التكامل المشترك Engle-Granger وفق خطوتين لتحديد العلاقة التكاملية بين الدين العام الخارجي ونمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، كما اعتمد الباحث في دراسته على البرنامج الإحصائي STATA16.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود علاقة سلبية وذات دلالة معنوية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- هناك علاقة طويلة الأمد بين الدين العام الخارجي ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

7- دراسة **Ezekiel K. Duramany-Lakkoh, Hassan Jalloh, Abdul-Majid Abu (2022)**[2]:

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان:

A Granger Causality Test on the Impact of Public Debt on the Economic Growth of Sierra Leone.

هدفت هذه الدراسة لتحليل تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في سيراليون خلال الفترة (1986- 2015)، حيث اعتمد الباحثون في بناء العلاقة محل الدراسة على الاختبارات التالية: اختبار سببية غرانجر، اختبار التكامل المشترك جوهانس، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ، كما تم الاعتماد على المتغيرات

1 -Akmal Allakuliev, Fayzullokh Sattoriy ،THE IMPACT OF EXTERNAL PUBLIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH: AS A CASE OF UZBEKISTAN، Oriental Renaissance: Innovative, educational, natural and social, vol2,no4,2022,p295-305.

2 -Abdul-Majid Abu ,Hassan Jalloh ,Ezekiel K. Duramany-Lakkoh, A Granger Causality Test on the Impact of Public Debt on the Economic Growth of Sierra Leone, Modern Economy, vol 13 , no 07, 2022 , pp: 952-976.

التالية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع ومكونات الدين العام الديون الخارجية والديون المحلية كمتغيرات مستقلة، كما تم الاعتماد في تقدير العلاقة محل الدراسة على نموذج الانحدار الخطي (VAR) وباستخدام البرنامج الاحصائي EVIEWS 9.

وأفضت الدراسة إلى ما يلي :

- وجود علاقة تكامل بين الدين الخارجي والدين الداخلي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل؛
- يؤثر الدين الخارجي بشكل سلبي على الناتج المحلي الاجمالي (علاقة غير معنوية)؛
- يؤثر الدين المحلي بشكل إيجابي على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في سيراليون (علاقة معنوية)؛
- الدين المحلي أفضل من الدين الخارجي كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي في سيراليون.

8- **دراسة Valdrin Misiria, Fisnik Morinab, Halit Shabani (2021)**[1]:

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان:

The Impact of Public Debt on Economic Growth: Evidence From Kosovo (2007–2019).

هدفت الدراسة لتحليل أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في كوسوفو خلال الفترة (2007-2019)، حيث تم الاعتماد في بناء نموذج العلاقة محل الدراسة على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والديون الداخلية والديون الخارجية كمتغيرات مستقلة، حيث تم الاعتماد على نماذج الانحدار الخطي البسيط ونماذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي لجمهورية كوسوفو وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي STATA13 .

كما أفضت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- يؤثر الدين الخارجي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في كوسوفو؛
- مستوى نمو الدين المحلي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي لجمهورية كوسوفو.

[1] - Valdrin Misiria, Fisnik Morinab, Halit Shabani, The Impact of Public Debt on Economic Growth: Evidence From Kosovo (2007-2019), Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, vol 04, no 07 , (2021), pp: 119-133.

9- دراسة **Forbe Hodu Ngangnchi and Roland Joefendeh(2021)**[1]:

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان:

External Debt, Public Investment and Economic Growth in Cameroon.

عالجت هذه الورقة البحثية إشكالية ما مدى مساهمة الدين الخارجي والاستثمار العام في النمو الاقتصادي في الكاميرون، وذلك بالتركيز على كيفية تعديل الاستثمار العام للوصول لتأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي، حيث اعتمد الباحثان في دراستهم هذه على بيانات سنوية من (1980- 2018)، كما استخدموا في تحديد طبيعة العلاقة بين الدين الخارجي، الاستثمار العام ، النمو الاقتصادي وذلك في الأجل الطويل، على الانحدار الأدنى الديناميكي (DOLS)، ومن أجل الوصول إلى هدف الدراسة قام الباحثان بتقدير ثلاثة نماذج.

وخلصت الدراسة عدة نتائج أهمها:

- يؤثر الدين الخارجي بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد الكاميروني في الأجل الطويل؛
- وجود تأثير تنظيمي إيجابي ومعنوي للاستثمار العام على تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي وذلك في الأجل الطويل.

10- دراسة **Veronica B. Edeminam (2021)**[2]:

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان:

Impact of Public Debt on Economic Growth in Nigeria (1990 to 2019)

هدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في نيجيريا في الأجلين القصير والطويل وبالاعتماد على طريقة التكامل المشترك لجوهانس، كما تم الاعتماد في دراسة تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في نيجيريا على طريقة تصحيح الاخطاء VECM، وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي: EVIEWS 11، كما اعتمد الباحث في ورقته البحثية هذه على بيانات سنوية من (1990-2019)، حيث استخدم الباحث في بناء نموذج العلاقة محل الدراسة على المتغيرات التالية: حجم الدين، سعر الصرف،

[1] - Forbe Hodu Ngangnchi and Roland Joefendeh, External Debt, Public Investment and Economic Growth in Cameroon, International Journal of Finance Research, Vol. 2 No. 4 December 2021,pp:260-273.

2 - Veronica B. Edeminam ،Impact of Public Debt on Economic Growth in Nigeria (1990 to 2019) ، Advances in Economics and Business ، Vol 09, no 01 ،2021 ،pp:01-10.

نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التضخم، ونسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كمتغيرات مستقلة، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كمتغير تابع.

وخلصت الدراسة بما يلي:

- يؤثر الدين العام بشكل سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل؛
- وجود تأثير سلبي وغير معنوي في الأجل القصير بين الدين العام والنمو الاقتصادي؛
- وجود تأثير سلبي ومعنوي لنسبة خدمة الدين إلى الناتج الإجمالي في الأجلين القصير والطويل.

11- **دراسة Muhammad Reehan Hameed, Ghulam Sarwar, Shahid Adil, Hafsah Batool, Israr Hussain (2021)**[1]:

الدراسة عبارة عن مقال، الموسوم بعنوان:

IMPACT OF PUBLIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL INVESTIGATION FROM SOUTH ASIAN COUNTRIES.

هدفت هذه الدراسة لتوضيح وتحليل أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في دول جنوب آسيا خلال المديين القصير والطويل خلال الفترة الممتدة من (1990-2019)، حيث اعتمد الباحثون في دراستهم على بيانات بانل خلال فترة الدراسة في تقدير العلاقة محل الدراسة باستخدام نموذج الأثر الثابت PMG /PANEL ARDL، كما تم الاعتماد على في بناء النموذج على المتغيرات التالية: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، رأس المال البشري، التطور المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تحليل تأثير التحرير المالي والذي تم قياسه من خلال مؤشر الانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة، والنمو الاقتصادي كمتغير تابع.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- يؤثر الدين العام على النمو الاقتصادي بشكل سلبي في الأجلين القصير والطويل في هذه الدول؛
- للدين المحلي تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل خلال فترة الدراسة في هذه الدول.

[1] -Muhammad Reehan Hameed, Ghulam Sarwar, Shahid Adil, Hafsah Batool, Israr Hussain، IMPACT OF PUBLIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL INVESTIGATION FROM SOUTH ASIAN COUNTRIES ،Humanities & Social Sciences Reviews ،Vol 9, No 2, 2021 ،pp: 173-184.

12- دراسة: **Hook law, Chee Hung Ng, Ali M. kutan , Zhi kei law (2021)**[1]:

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان:

PUBLIC DEBT AND ECONOMIC GROWTH IN DEVELOPING COUNTRIES: NONLINEARITY AND THRESHOLD ANALYSIS

عالجت هذه الدراسة موضوع الدين العام والنمو الاقتصادي في الدول النامية، من خلال دراسة وتحليل العلاقة الغير الخطية وتحليل العتبة في 71 دولة نامية وذلك خلال الفترة(1984-2015)، بحيث اعتمد الباحثون في بناء النموذج على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كمتغير تابع والدين العام كمتغير مستقل، كما استخدم الباحثون في عملية التقدير على نموذج العتبة الديناميكي المقترح من طرف كريمر وآخرون(2013).

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود علاقة غير خطية بين الدين العام والنمو الاقتصادي في دول العينة؛
- بلغت قيمة عتبة الدين العام المقدرة 51.65%؛
- يؤثر الدين العام على النمو بشكل سلبي ودال إحصائيا، وذلك عند المستويات المرتفعة للدين.

13- دراسة **Benjamin Ighodalo Ehikioya, Alexander Ehimare Omankhanlen, Godswill Osagie Osuma, and Ofe Iwiyisi Inua (2020)**[2]:

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان:

Dynamic Relations Between Public External Debt and Economic Growth in African Countries: A Curse or Blessing?.

هدفت هذه الدراسة لشرح وفهم العلاقة الديناميكية للديون الخارجية العامة والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل لعينة ضمت 43 دولة إفريقية خلال الفترة (2001-2018)، حيث اعتمد الباحثون في تقدير العلاقة محل الدراسة على اختبار التكامل المشترك لجوهانس وطريقة المعممة للنظم (sys GMM) لفحص العلاقة الديناميكية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي، كما تم الاعتماد في بناء النموذج على (نمو الناتج المحلي الحقيقي كمتغير تابع، ونمو الناتج المحلي الحقيقي (t-1) ومعدل التضخم، الدين الخارجي،

1 - Hook law, Chee Hung Ng, Ali M. kutan , Zhi kei law, Public debt and economic growth in developing countries: Nonlinearity and threshold analysis, Journal Economic Modelling, Vol 98, May 2021, Pages 26-40.

2- Benjamin Ighodalo Ehikioya, Alexander Ehimare Omankhanlen, Godswill Osagie Osuma, and Ofe Iwiyisi Inua, Dynamic Relations Between Public External Debt and Economic Growth in African Countries: A Curse or Blessing?, Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity, vol 06, no 88 , 2020, pp: 01-16.

الاستثمار الحكومي، فتح الاقتصاد، معدلات الفائدة، معدل نمو السكان وتطوير رأس المال البشري، كمتغيرات مستقلة).

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يؤثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي بشكل سلبي في إفريقيا؛
- وجود علاقة تأثير سلبية لكل من التضخم وأسعار الفائدة على النمو الاقتصادي؛
- وجود علاقة غير خطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في إفريقيا.

14- دراسة **Ariana Xhemajli Selimaj**, **Bedri Statovci**, **Alma Shehu Lokaj**, **Ermira Beqiri** , (**2020**)[1]:

الدراسة عبارة عن مقال ، بعنوان:

The Impact of Public Debt in Economic Growth

عالجت هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية، هل يؤثر الدين العام على النمو الاقتصادي في كوسوفو؟، حيث اعتمد الباحثون في ورقتهم البحثية هذه على التحليل الوصفي في البداية لتوضيح العلاقة الاقتصادية بين متغيرات الدراسة، ومن ثم التحليل القياسي عند تقدير الانحدار الخطي المتعدد لتحليل وتفسير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكل من الدين العام والصادرات والتحويلات ونمو الأجور المتوسطة والدعم الحكومي كمتغيرات مستقلة في النموذج، كما اعتمد الباحثون في الجانب التطبيقي على تحليل العوامل كأحد التقنيات الإحصائية الحديثة لتقليل عدد المتغيرات وذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائيSPSS ، ومن ثم تقدير النموذج وذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي STATA.

وخصلت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها:

- وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والدعم؛
- وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛
- يؤثر الدين العام بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في كوسوفو.

1 - Ariana Xhemajli Selimaj, Bedri Statovci, Alma Shehu Lokaj, Ermira Beqiri ،The Impact of Public Debt in Economic Growth ،Academic Journal of Interdisciplinary Studies ، Vol 9, No 4 ، 10-07-2020 ,pp: 177 ,186 .

15–دراسة:**Arcade Ndoricimpa (2020)**[1]:

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان:

Threshold effects of public debt on economic growth in Africa: a new eviden

هدفت الدراسة إلى إعادة فحص الآثار الحدية للدين العام على النمو الاقتصادي في إفريقيا، ذلك بقياس أثر الدين العام على النمو الاقتصادي، معتمدا في ذلك على نهج الانحدار السلس للانتقال بين الأنظمة (Panel Smooth Transition Regression)، حيث تم تقسيم عينة الدراسة بحسب مستوى التنمية إلى دول ذات الدخل المنخفض ودول ذات الدخل المتوسط، كما اعتمد في بناء النموذج على المتغيرات التالية: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كمتغير تابع ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير عتبة والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح على التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو شروط التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات تحكم.

كما خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة خطية بين الدين العام والنمو الاقتصادي عند الدول ذات الدخل المنخفض والدول قليلة الموارد؛
- وجود علاقة غير خطية بين الدين العام والنمو الاقتصادي عند الدول ذات الدخل المتوسط والدول كثيرة الموارد؛
- تم تقدير عتبة الدين العام تتراوح ما بين 58% و63% بالنسبة للعينتين في الدول ذات الدخل المتوسط والدول كثيرة الموارد.

16- دراسة **Wissem khanfir (2019)** [2]:

الدراسة عبارة عن مقال، بعنوان:

Threshold Effect of Public Debt on Economic Growth: An Empirical Investigation for Selected North African Countries

هدفت هذه الدراسة لتحليل العلاقة غير الخطية بين الدين العام والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال قياس أثر عتبة الدين العام على النمو الاقتصادي في أربع دول من شمال إفريقيا(تونس، الجزائر، مصر، المغرب)،

[1] - Arcade Ndoricimpa, Threshold effects of public debt on economic growth in Africa: a new evidence, Journal of Economics and Developmentm, Vol 22, No 02 ,05,05,2020 ، pp: 187-207.

[2] - Wissem khanfir, Threshold Effect of Public Debt on Economic Growth: An Empirical Investigation for Selected North African Countries, Economic Alternatives, vol 03, 2019, pp. 429-436.

خلال الفترة الممتدة بين(2003-2012)، حيث اعتمد الباحث في دراسته هذه على المنهج التجريبي، كما استخدم في الجانب التطبيقي نموذج انحدار العتبة بانل (PTR)، معتمدا في بناء النموذج على المتغيرات التالية: النمو الاقتصادي كمتغير تابع، وكل من الانفاق الحكومي والناتج المحلي للسنة السابقة والاستثمار ونمو السكان والانفتاح التجاري والدين العام وصافي الاقراض/ الإقراض العام إلى الناتج المحلي العجز كمتغيرات مستقلة.

كما أفظت الدراسة بالنتائج التالية:

- وجود علاقة غير خطية بين الدين العام والنمو الاقتصادي في الدول المختارة وذلك خلال الفترة(2003-2012)؛
- وجود عتبة للدين العام عند مستوى 42.8% من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يؤثر الدين بشكل إيجابي على النمو في حال لم يتجاوز العتبة والعكس صحيح؛
- تختلف تأثيرات الدين العام على النمو باختلاف مستوى العتبة، وذلك على حسب الدول المختارة والفترة الزمنية المدروسة والنماذج المستخدمة في الدراسة.

17- دراسة **KONDRAT Iryna ,Pozniakova Olena & Chervinska Oksana** , **(2019)**[1]:

الدراسة عبارة عن مقال، بعنوان:

The Impact of Public Debt on Economic Growth in Ukraine

هدفت هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي والنمو الاقتصادي في أوكرانيا خلال فترة الدراسة، حيث ركز الباحثون في ورقتهم البحثية هذه على المنهج التجريبي في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، وباستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد، كما تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد والذي يعبر عن النمو الاقتصادي كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار) ونسبة دين الحكومة الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة دين الحكومة المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التضخم إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- نسبة دين الحكومة الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي الحقيقي للفرد؛
- يؤثر التضخم بشكل سلبي على النمو الاقتصادي الحقيقي للفرد في أوكرانيا.

[1] -IRYNA KONDRAT, OLENA POZNIAKOVA, OKSANA CHERVINSKA ،The Impact of Public Debt on Economic Growth in Ukraine،Annales Universitatis Mariae Curie-Skłodowska, sectio H – Oeconomia،vol 53, no 04, 31/12/2019.

18- دراسة **Bernardin Senadza , Agbemavor Korsi Fiagbe and Peter Quartey(2018)**[1]:

الدراسة عبارة عن مقال الموسوم ب:

The effect of external debt on economic growth in Sub-Saharan Africa.

هدفت هذه الورقة البحثية لإبراز وتحليل تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء لاسيما في ظل ارتفاع مستوى الدين لعينة ضمت 39 بلد إفريقي خلال الفترة (1990- 2013)، حيث ركز الباحثون على أحد تقنيات الاقتصاد القياسي الحديث في تقدير نموذج العلاقة محل الدراسة بأسلوب نظام GMM، كما تم الاعتماد في بناء النموذج المراد تقديره على معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي كمتغير تابع، والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وقوة العمل، ومعدل نمو الصادرات والدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة.

وخلصت الدراسة بما يلي:

- وجود علاقة خطية بين الدين الخارجي ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- يؤثر الدين الخارجي بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء؛
- نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة الماضية تعمل على تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.04%.

19- دراسة **DAR, Atul A، AMIRKHALKHALI, Sal (2014)**[2]:

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان:

ON THE IMPACT OF PUBLIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH.

هدفت هذه الدراسة لتحليل وإبراز تأثير الدين العام على النمو وفق أربعة مجموعات وذلك حسب نسب الدين إلى الناتج الاقتصادي في عينة ضمت 23 دولة صناعية من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (1996- 2007)، كما اعتمد الباحث في دراسته على المتغيرات التالية: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمتغير تابع، ومعدل نمو الصادرات و نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الاستثمار ومعدل نمو التوظيف، كمتغيرات مستقلة، كما اعتمد الباحث في تقديره للعلاقة محل الدراسة على نموذج

[1] - Bernardin Senadza , Agbemavor Korsi Fiagbe and Peter Quartey, The Effect of External Debt on EconomicGrowth in Sub-Saharan Africa , International Journal of Business and EconomicSciences Applied Research , vol 11, no 01 , 2018, pp: 61-69.

[2] -AMIRKHALKHALI, Sal ،DAR, Atul A، ON THE IMPACT OF PUBLIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH، Applied Econometrics and International Development ،vol14، no01 , 2014، pp: 22-32.

المعاملات العشوائية الأكثر عمومية بالإضافة إلى تقنية SWAMY RGLS لاختبار صلاحية نموذج المعاملات العشوائية باستخدام اختبار g الخاص swamy والتي تتبع توزيع X^2 .

وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

- وجود تأثير مختلط لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي لجميع الدول باستثناء كل من لوكسنبورغ والولايات المتحدة حيث كان عندهم معامل الدين سلبيا وذو دلالة إحصائية؛
- وجود تأثير ضعيف لنسبة الدين العام على النمو في المجموعة الرابعة وهذا لا يدعم فرضية عتبة الدين.

20- دراسة: **Faraji Kasidi and A. Makame Said (2013)**[1]:

الدراسة عبارة عن مقال، بعنوان:

Impact of External Debt on Economic Growth: A Case Study of Tanzania

هدفت هذه الدراسة لإبراز أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في تنزانيا خلال الفترة الممتدة (1990-2010) وذلك من خلال توضيح العلاقة بينهما أولا ومن ثم إبراز تأثير كل من خدمة الدين والدين الخارجي كمتغيرات مستقلة على النمو الاقتصادي كمتغير تابع في تنزانيا، كما اعتمد الباحثان في دراستهم هذه في الجانب القياسي في عملية تقدير النموذج محل الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

وخلصت الدراسة بالنتائج التالية:

- تؤثر خدمة الديون في تنزانيا على النمو الاقتصادي بشكل سلبي؛
- للدين الخارجي في تنزانيا تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي؛
- عدم وجود علاقة تكامل في الأجل الطويل بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي.

II. تأصيل الدراسات السابقة.

بعد مراجعة الدراسات السابقة، بما في ذلك أهدافها وكذا الأساليب والنماذج القياسية المستخدمة، والنتائج المتحصل عليها، سنركز في هذا الجانب على تحليل الدراسات السابقة وفق عنصرين، العنصر الأول: خصص لتحليل الدراسات السابقة، والذي سوف نتطرق فيه لتصنيف الدراسات السابقة إلى دراسات خطية

[1] - Faraji Kasidi and A. Makame Said ، Impact of External Debt on Economic Growth: A Case Study of Tanzania، Advances in Management & Applied Economics, vol. 3, no.4, 2013,pp: 59-82.

ودراسات غير خطية، ومن ثم سوف نتناول تحليل الدراسات السابقة من حيث (شرح مفهوم و مبررات كل علاقة، مع أخذ مثال لدراسة سابقة)، أما العنصر الثاني: خصص لعرض مميزات دراستنا الحالية.

II-1. تصنيف الدراسات السابقة (العلاقة الخطية واللاخطية).

سيتم تصنيف الدراسات السابقة إلى دراسات تناولت العلاقة الخطية (سلبية، إيجابية ومنعدمة)، وأخرى لدراسة العلاقة غير الخطية بين متغيرات الدراسة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): تصنيف الدراسات السابقة

تصنيف الدراسات السابقة	
الدراسات التي تناولت العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة "الدراسات المؤيدة **للاتجاه الايجابي** للدين العام الخارجي"	- دراسة بن الطاهر حسين(2008). - دراسة نادر خميس أحمد سماره (2013). - دراسة كريم خميس & موسى بوشنب(2021). - دراسة مريم وليم برسوم (2022). - دراسة عبد الحق بن تفات & محمد ساحل (2023). - Faraji Kasidi and A. Makame Said (2013). - Ariana Xhemajli Selimaj, Bedri Statovci, Alma Beqiri , (2020) Shehu Lokaj, Ermira. - Valdrin Misiria, Fisnik Morinab, Halit Shabani (2021).
الدراسات التي تناولت العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة "الدراسات المؤيدة **للاتجاه السلبي** للدين العام الخارجي"	- دراسة عزازي فريدة (2010). - دراسة خالد علي المجالي & حذيفة سميح القرالة (2015). - دراسة عزيزة محمد عبد الله عبيد (2015). - دراسة أحمد فتحي الخضراوي(2016). - دراسة عبد الغفار فاروق عبد الغفار(2017). - دراسة فاطمة بهاء فارس كلبونة (2018). - دراسة محمد عباس محمد علي ابراهيم (2021). - دراسة عاطف لافي مرزوك & رجاء قاسم حمزة (2021). - دراسة أيوب جعفر حسن (الجبر) (2021). - دراسة جيهان عبد السلام عباس (2022).

- AMIRKHALKHALI, Sal DAR, Atul A .(2014) - Bernardin Senadza Agbemavor Korsi Fiagbe and Peter Quartey (2018). - KONDRAT IrynaPozniakova Olena & Chervinska Oksana(2019). - Muhammad Reehan Hameed, Ghulam Sarwar, Shahid Adil, Hafsah ,Batool, Israr Hussain (2021. - Veronica B. Edeminam (2021). - Forbe Hodu Ngangnchi and Roland Joefendeh (2021). - MUHAMMAD DAWOOD, ZHANG BIQIONG, AHMED ALASFOUR,MEMOONA NILOFAR NILOFAR(2021) . - Abdul-Majid Abu,Hassan Jalloh ,Ezekiel K. DuramanyLakkoh (2022) - Akmal Allakuliev Fayzullokh Sattoriy (2022) - Jane Rose C. Bacay, Justine A. Diokno, Kimberly Anne D. Iguiz, Ronaldo R. Cabauata (2022) - Isubalew Daba Ayana, Wondaferahu Mulgeta Demissie and Atnafu Gebremeskel Sore.(2023) - Kabemba, Chama, Kabwe, Martin (2024)	
- دراسة همام وائل محمد أبو شعبان (2016).	الدراسات المؤيدة **لعدم وجود علاقة** تأثير بين متغيرات الدراسة

الدراسات التي تناولت **العلاقة غير الخطية** بين متغيرات الدراسة	- دراسة حمدي أحمد علي الهنداوي (2019). - Wissem khanfir(2019) - Arcade Ndoricimpa(2020) - Benjamin Ighodalo Ehikioya, Alexander Ehimare Omankhanlen, Godswill Osagie Osuma, and Ofe Iwiyisi Inua.(2020) - Hook law, Chee Hung Ng, Ali M. kutan , Zhi kei law(2021) - Nicholas M. Odhiambo, Glenda Maluleke, Talknice Saungweme, (2023). - Dung Xuan Nguyen, Trung Duc Nguyen(2023).

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على الدراسات السابقة

II-2. تحليل الدراسات السابقة

سوف نتطرق فيما يلي لتوضيح مفهوم كل علاقة ومبرراتها وهي كما يلي:

أولا: العلاقة الخطية(Linear Relationship): ويقصد بها نوع من أنواع العلاقات بين متغيرين والتي يمكن تمثيلها بدالة خطية (خط مستقيم)، بحيث أن التغير في أحد المتغيرات يرتبط بتغيير ثابت في المتغير الآخر.

يتم اللجوء لهكذا علاقات خطية في حال كانت العلاقة بين المتغيرات بسيطة وبهدف تقديم نموذج بسيط وسهل الفهم، بحيث يكون التغيير في المتغيرات خطيا واضحا، كما نجد أن من خصائص البيانات في العلاقة الخطية : الاتجاه الثابت، الخطية بحيث التغير في المتغير التابع يتناسب مع التغير في المتغير المستقل، التباين المتساوي وهنا يتوقع أن تكون التباينات في المتغير التابع متساوية عبر جميع قيم المتغير المستقل أي أن درجة التباين في البيانات لا تتغير بشكل كبير وواضح مع التغير في المتغير المستقل، ومن بين الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، دراسة كريم خميس & موسى بوشنب (2021)، دراسة مريم وليم برسوم (2022)، ودراسة عبد الحق بن تفات & محمد ساحل (2023)، والتي خلصت بوجود تأثير إيجابي للدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي، في حين كانت خلصت دراسة كل من عاطف لافي مرزوك & رجاء

قاسم حمزة (2021)، ودراسة عبد الغفار فاروق عبد الغفار(2017)، ودراسة أيوب جعفر حسن (الجبر) (2021)، ودراسة(2022) Akmal Allakuliev Fayzullokh Sattoriy، بوجود تأثير سلبي للدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي

ثانيا: العلاقة غير الخطية (Nonliner Relationship): وتعرف بنوع العلاقات بين متغيرين والتي لا يمكن التعبير عنها بدالة خطية، وهنا يكون التغيير في أحد المتغيرات مرتبطا بتغيير ثابت في المتغير الآخر، وعليه لا يمكن تمثيلها في خط مستقيم، بل يمكن أن تأخذ أحد الأشكال الغير الخطية كالدوال الأسية أو التربيعية أو اللوغاريتمية أو حتى المثلثية.

يتم اللجوء لهذه العلاقات في حال كانت العلاقة بين المتغيرات معقدة وتتطلب نماذج غير خطية لعكس وفهم هذا التعقيد، بحيث تتضح ملامح العلاقة اللاخطية من خلال البيانات المتعامل معها والتي تظهر أنماط غير خطية كالنمو (المتسارع أو التباطؤ)، من خلال شكل الانتشار غير المتساوي بحيث نجد أن التباين بين المتغيرات في العلاقة الغير الخطية غير متساوي، كما أن توزيع الأخطاء قد يتبع توزيع غير طبيعي، بحيث تكون الأخطاء موزعة بشكل عشوائي حول الصفر أي قد تظهر نمط غير منتظم، كما يظهر التباين الغير المتساوي، حيث تباين القيم لا يكون ثابتا عبر نطاق القيم المتغيرة المستقلة، ومن بين الدراسات السابقة التي تطرقت للعلاقة غير الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي: دراسة حمدي أحمد علي الهنداوي (2019)، دراسة Wissem khanfir(2019)، دراسة Arcade Ndoricimpa(2020)، دراسة Benjamin (2020) Ighodalo Ehikioya, Alexander Ehimare Omankhanlen, Godswill Osagie Osuma, and Ofe Iwiyisi Inua ، دراسة Hook law, Chee Hung Ng, Ali M. kutan , Zhi kei law(2021) ، دراسة Glenda ,Nicholas M. Odhiambo Dung Xuan Nguyen, ،(2023), Talknice Saungweme ,Maluleke دراسة .(2023)Trung Duc Nguyen

وهنا نتساءل ما سبب اختلاف نوع العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في الدراسات السابقة، ولتوضيح ذلك يجب الإشارة إلى أن اختيار نوع العلاقة إن كانت خطية أو غير خطية، يعود بالدرجة الأولى لخصائص البيانات عند تحليلها(التوزيع– التغير– الأنماط– التشتت)، والنمط الذي يظهر في العلاقة بين

المتغيرات، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة في كل دولة واختلاف النماذج والفترات المستخدمة في الدراسة.

وإذا عدنا إلى بعض الدول النامية محل الدراسات السابقة نجد أن الاختلاف في نوع العلاقة يعود للأوضاع الاقتصادية السائدة في كل دولة من هذه الدول، والتي تحددها مجموعة من العوامل منها السياسات الاقتصادية المنتهجة، الموارد الطبيعية، والنمو السكاني، وعلى سبيل المثال نجد الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار الطاقة نظرا لاعتماده بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، بالإضافة إلى ما يواجه هذا الاقتصاد من تحديات كارتفاع البطالة، فبالمقابل نجد أن الأوضاع الاقتصادية في تونس تختلف نظرا لعدم وجود الاستقرار السياسي في الفترة الأخيرة في ظل اعتماد اقتصادها بشكل كبير على السياحة والخدمات، في حين لو نظرنا للاقتصاد المصري نجد أن أوضاعه الاقتصادية مختلفة لما يعانيه من تضخم وكذا الفقر، وارتفاع في مستوى الدين العام المتزايد في ظل المشروعات المنجزة في البنى التحتية في الفترة الأخيرة، والسعي إلى جلب الاستثمارات الأجنبية، وإذا ما نظرنا إلى مستوى الديون الخارجية في هذه الدول فإننا نجدها مختلفة بين الدول، فهي تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي في تونس بسبب اعتمادها بشكل رئيسي على الاقتراض لتمويل الميزانية، بينما الجزائر تتمتع بمستويات ديون خارجية أقل مقارنة بتونس ومصر، هذه الأخيرة تشهد زيادة كبيرة في ديونها الخارجية بسبب تمويلها لمشروعات البنى التحتية.

وبشكل عام إن تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي، يتأثر وبشكل كبير بالعوامل الاقتصادية والزمانية والمكانية، وعليه وجب فهم هذه العوامل بشكل دقيق وشامل حتى يتسنى تحليل وفهم كيف يمكن أن يؤثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في أي بلد معين.

II-3. عرض مميزات دراستنا الحالية

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها انطلاقا من المميزات التي تمنحها قدرا أكبر من الشمول والعمق مقارنة بالدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، سواء على مستوى التحليل النظري أو المنهج التطبيقي. ففي الوقت الذي ركزت فيه العديد من الدراسات السابقة على توصيف العلاقة العامة بين هذين المتغيرين، دون الخوض في تفاصيل العوامل الهيكلية التي قد تؤثر في طبيعة هذه العلاقة واتجاهها، تأتي هذه الدراسة لتقدم معالجة أكثر دقة وشمولًا، تأخذ في الاعتبار التباينات الزمنية والمكانية، والتعقيدات الهيكلية التي تُحيط بهذه العلاقة الاقتصادية الحيوية، كما تستند إلى اطار نظري ومنهجي متقدم يساهم في تقديم تفسير أكثر

دقة وواقعية لآثار الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي. ويمكننا تلخيص بعض مميزات دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- تتبنى منظورًا نظريًا أكثر تقدمًا يراعي طبيعة العلاقة سواء كانت **خطية أو غير خطية** بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، بما يعكس الطبيعة المعقدة لهذه العلاقة.
- تعتمد على نماذج قياسية متقدمة مثل: نماذج البانل الساكن والديناميكي و نماذج العتبة ، مما يسمح بفهم دقيق لتفاوت تأثير الدين في ظل ظروف اقتصادية مختلفة.
- تم اعتماد بيانات طويلة الأجل وموسعة **مكانيًا وزمنيًا** تشمل أزمات اقتصادية عالمية (كجائحة كوفيد-19، وأزمة 2008، وتقلبات أسعار الفائدة)، مما يزيد من الواقعية والدقة ويعزز من قابلية النتائج للتطبيق.
- الدمج بين التحليل النظري والتطبيق القياسي في اطار متكامل يراعي التفاعلات الاقتصادية الكلية، وتستند إلى الأدلة التجريبية في تفسير العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي.
- تركز الدراسة على سياق اقتصادي محدد المتمثل في بعض الدول النامية مثل(دول شمال افريقيا)، مع تحليل عميق للبنية الاقتصادية، مما يسمح بفهم معمق وتفسير واقعي للديناميكيات المحلية.
- تجمع بين التحليل الكمي والوصفي، مع تقديم تفسير اقتصادي للنتائج المستخلصة إلى جانب بعض التوصيات الاقتصادية العملية التي تساعد صناع القرار في تحقيق التوازن بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الثاني:

تشير مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي إلى أن معظم هذه الدراسات تفترض علاقة خطية وثابتة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي، على غرار دراسة مريم وليم برسوم (2022) ودراسة عبد الحق بن تفات & محمد ساحل (2023) التي خلصت لوجود علاقة خطية إيجابية، في حين خلصت دراسة Bernardin Senadza , Agbemavor Korsi Fiagbe and Peter Quartey(2018) ودراسة جيهان عبد السلام عباس (2022) لوجود علاقة خطية سلبية، كما أشارت دراسة همام وائل محمد أبو شعبان (2016) لعدم وجود علاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، وتناولت بعض الدراسات العلاقة غير الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، على غرار دراسة حمدي أحمد علي الهنداوي (2019)، دراسة Wissem khanfir(2019) ودراسة Arcade Ndoricimpa(2020).

ويعود اختلاف نتائج الدراسات السابقة من حيث طبيعة التأثير(سلبية، إيجابية، منعدمة)، ونوع العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي(خطية وغير خطية)، لاختلاف طبيعة الاقتصاد لكل بلد والفترات الزمنية وطولها، بحيث هناك دراسات استخدمت فترات قصيرة وأخرى فترات طويلة، ولاختلاف المؤشرات المستخدمة في الدراسة، بالإضافة لاختلاف النماذج القياسية المستخدمة(نماذج كلاسيكية، نماذج حديثة).

ومن هنا تبرز أهمية الدراسة الحالية التي تسعى لسد هذه الفجوات من خلال تبني منهجية تحليلية متقدمة توظف نماذج قياسية حديثة لفهم التأثيرات الخطية و غير الخطية للدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي، مع استخدام بيانات محدثة تشمل فترات مختلفة من التحولات الاقتصادية، مما يعزز من دقة وموثوقية النتائج.

الفصـــل الثالث: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية

تمهيد

بعد التطرق لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، سوف نسعى من خلال هذا الفصل إلى تحليل التطورات بالاستعانة ببيانات السلاسل الزمنية والمتحصل عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي، والتي تتعلق بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، بحيث سوف يتم التعبير عن النمو الاقتصادي بمؤشر نمو إجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع والتعبير عن الدين العام الخارجي بمؤشر أرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كمتغيرات مستقلة ومتغير التضخم كمتغير تحكم، بحيث هذه المتغيرات تعكس تأثيرات الدين على النمو الاقتصادي، وذلك في دول عينة الدراسة(الجزائر، تونس، المغرب، مصر) خلال الفترة(1994-2023)، إذ سنقوم في البداية بدراسة تحليلية وصفية للمتغيرات وكذا اختبار طبيعة العلاقة فيما بينهم وذلك باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP)، ومن ثم القيام بالدراسة القياسية وذلك بتطبيق نموذجين أحدهما لاختبار العلاقة الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي والآخر لاختبار العلاقة غير الخطية من خلال تقدير عتبة الدين الخارجي وتحديد طبيعة التأثير إذا كانت إيجابية أو سلبية على النمو الاقتصادي بناء على هذه العتبة.

وبناء مما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

I. دراسة تحليلية وصفية لمعدلات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في دول محل الدراسة؛

II. البناء النظري للمنهجية المعتمدة في الدراسة التطبيقية؛

III. الدراسة القياسية لأثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي.

I. دراسة تحليلية ووصفية لمعدلات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في دول محل الدراسة

سوف نتطرق في هذا العنصر لعينة الدراسة من خلال التطرق ل:(أسباب اختيار العينة، مؤشرات الدراسة، الفترة الزمنية، البيانات والبرامج المستخدمة)، ومن ثم الدراسة التحليلية لمؤشرات الدراسة خلال الفترة(1994-2023) للدول المختارة.

I-1. عينة الدراسة

قبل مناقشة المنهجية والأسلوب المتبع والأدوات والاختبارات التي سوف يتم استخدامها في دراستنا هذه، وجب التطرق أولا لاستعراض عينة الدراسة والمؤشرات المستخدمة وسبب اختيارها، ومن ثم أدوات البرامج الإحصائية المستعملة في الدراسة.

I-1-1. أسباب اختيار العينة

تم اختيار أربعة دول نامية من شمال إفريقيا هي:(الجزائر، تونس، المغرب، مصر) كعينة لدراسة موضوع أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي، فتعد هذه الدول المختارة من أهم اقتصادات القارة الإفريقية إذ تساهم بشكل واضح في إجمالي الناتج المحلي الإفريقي، كما تتميز هذه الدول باختلاف في مستويات الدين العام الخارجي، إضافة إلى أن هذه الدول المختارة تمتلك خصائص اقتصادية تميزها عن بعضها البعض من حيث طبيعة الاقتصاد، فالجزائر تعتمد بشكل رئيسي على الاقتصاد الريعي(النفط والغاز)، أما تونس والمغرب تعتمدان في اقتصادهما المنفتح نسبيا على (الصناعة والزراعة والسياحة)، في حين مصر تعتمد في اقتصادها المتنوع على (الغاز، الزراعة، الصناعة، السياحة، الخدمات(قناة السويس)).

I-1-2. مؤشرات الدراسة:

تم اعتماد مؤشر نمو إجمالي الناتج المحلي في التعبير عن النمو الاقتصادي والذي يعبر عنه بالرمز: (GDPGR)، كونه مؤشر رئيسي لقياس أداء الاقتصادي للدولة، إذ يظهر معدل التغير في إنتاج السلع والخدمات خلال فترات زمنية محددة، وهو ما يجعله مؤشرا مناسبا كمتغير تابع لتقييم أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي، ومؤشر أرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والتي يعبر عنها بالرمز: (EXDS)، وكذا خدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والتي يعبر عنها بالرمز: (DSV)، كمتغيرات مستقلة، كونها تعتبر من المؤشرات الأساسية التي تستخدم لقياس عبء الدين الخارجي

على الاقتصاد الوطني، إذ تعكس أرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الحجم الإجمالي للالتزامات المالية الخارجية مقارنة بقدرة الدولة اقتصاديا، وهو الأمر الذي يسهل عملية تقييم مدى استدامة الدين العام الخارجي، في حين أن خدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، فهي تمثل الأعباء السنوية الملقاة على عاتق الدولة لسداد الفوائد والأقساط المستحقة على الدين الخارجي، وهو ما يؤثر وبشكل مباشر على الانفاق الحكومي وكذا الاستثمارات، إضافة إلى متغير التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون والتي يعبر عنها بالرمز:(INF)، كأحد متغيرات التحكم المساعدة نظرا لتأثيره المحتمل على القدرة الشرائية والاستقرار الاقتصادي، وهو ما ينعكس على مدى فعالية استخدام القروض الخارجية وكفاءة توجيه الموارد الاقتصادية نحو تحقيق النمو المستدام.

إذ تعد المؤشرات المعتمدة من المؤشرات الأكثر استخداما وفعالية في تحليل العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، وذلك بناء إلى ما تم التوصل إليه في الجانب النظري والدراسات السابقة كدراسة (عبد الحق بن تفات ومحمد ساحل(2023) الموسومة بعنوان: دراسة تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(2000-2020)، و دراسة(كريم خميس & موسى بوشنب(2021) الموسومة بعنوان: أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة(1980-2018) باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS))، ودراسة مريم وليم برسوم(2022) الموسومة بعنوان: الدين الخارجي والنمو الاقتصادي- الحالة المصرية خلال الفترة(1993-2020)، ودراسة Faraji Kasidi and A. Makame Said (2013), الموسومة بعنوان: Impact of External Debt on Economic Growth: A Case Study of Tanzania

و دراسة Akmal Allakuliev, Fayzullokh Sattoriy (2022)، تحت عنوان:

THE IMPACT OF EXTERNAL PUBLIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH: AS A CASE OF UZBEKISTAN

I-1-3. الفترة الزمنية

تم اعتماد الفترة الزمنية (1994-2023) لعدة أسباب علمية ومنهجية تجعلها ملائمة لدراستنا، والتي تتمثل في أربعة عناصر التالية:

– **توفر البيانات واستقرارها نسبيا:** منذ بداية 1994 بدأت العديد من الدول بتحسين أنظمة الاحصاءات الاقتصادية والتعاون مع المؤسسات المالية والدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو الأمر الذي أدى إلى توافر بيانات أكثر دقة؛

– **التحول الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية:** عرفت هذه الفترة تجسيد إصلاحات اقتصادية وهيكلية واسعة في الدول المختارة، لاسيما في ظل برامج الخصخصة وتحرير الأسواق وإعادة هيكلة الديون العامة، وهو الأمر الذي يجعلها حقبة غنية بالتغيرات الاقتصادية التي من شأنها التأثير على كل من الدين الخارجي والنمو الاقتصادي؛

– **التغيرات العالمية والاقليمية:** شملت هذه الفترة أحداثا اقتصادية عالمية كبرى منها: الأزمة المالية الآسيوية1997، الأزمة المالية2008، انخفاض أسعار البترول2014، بالإضافة إلى جائحة كوفيد-19 2020؛

– **مرور دورة اقتصادية كاملة:** تمتد فترة دراستنا ل30 سنة وهي فترة مقبولة، إذ تسمح برصد أثر الدين العام الخارجي والتضخم على النمو الاقتصادي خلال أكثر من دورة اقتصادية، وهو الأمر الذي ينمح التحليل قوة تفسيرية وتحليلية أكبر.

I-1-4. البيانات والبرامج المستخدمة

- **جمع البيانات:** تم الاعتماد في جمع البيانات السنوية لمؤشرات الدراسة خلال الفترة(1994-2023) على قاعدة بيانات البنك الدولي.
- **البرامج المستخدمة في الدراسة:** برنامج Excel وبرنامج SPSS-28 وبرنامج stata17 و Eviews 12 , xl-stat 2022 .

I-2. تحليل مؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في الدول المختارة

سيتم في هذا العنصر تحليل تطور مؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس والمغرب ومصر.

I-2-1. تحليل مؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر

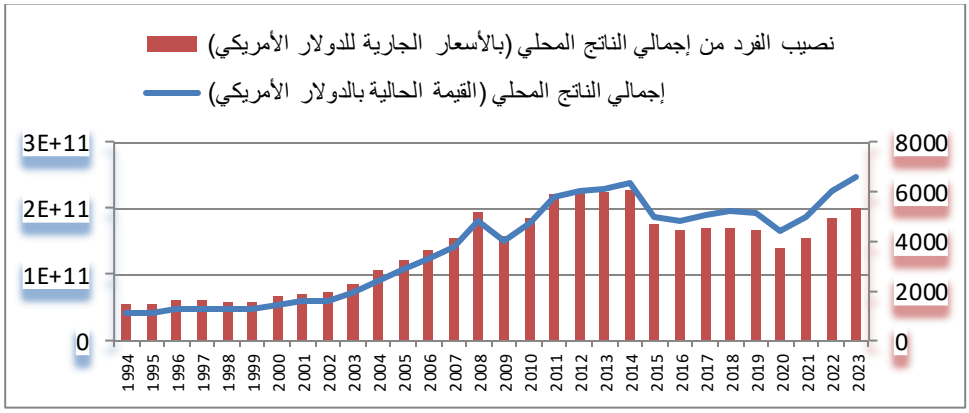
يعد الاقتصاد الجزائري من أكبر الاقتصادات في القارة الإفريقية، كما يحتل المرتبة الثالثة عربيًا، ويستند ذلك إلى مجموعة من المقومات التي تسهم في تشكيل بنيته الاقتصادية وتوجيه سياساته التنموية. ويمنح الموقع

الجغرافي الاستراتيجي للجزائر على البحر الأبيض المتوسط أهمية خاصة، إذ يجعلها حلقة وصل رئيسية للتبادل التجاري بين أوروبا وإفريقيا والعالم العربي. ومن جهة أخرى، تُعد الجزائر من أبرز الدول الإفريقية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، حيث يعتمد اقتصادها بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات الذي يساهم بنحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي، و86% من إجمالي الصادرات، و47% من إيرادات الميزانية العامة. وقد سجل الاقتصاد الجزائري معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بلغ 4.1% خلال سنة 2023[1]، الأمر الذي يعكس أداءً اقتصاديًا إيجابيًا.

- **تطور النمو الاقتصادي في الجزائر**

يمكننا تتبع تطور النمو الاقتصادي من خلال تتبع تطور إجمالي الناتج المحلي وكذا نصيب الفرد منه في الجزائر خلال فترة الدراسة بالاعتماد على الشكل التالي:

الشكل رقم (3–1): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994– 2023)



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد منه في الجزائر شهدا تطورات ملحوظة خلال الفترة (1994–2023)، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي نحو 42.54 مليار دولار سنة 1994، في حين بلغ نصيب الفرد منه 1,525.54 دولار، إلا أن هذين المؤشرين سجلا تراجعًا في سنة 1995، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي إلى 41.76 مليار دولار، وهي أدنى قيمة خلال فترة الدراسة، كما تراجع نصيب الفرد إلى 1,466.95 دولار، ويُعزى هذا الانخفاض إلى تداعيات الأزمة السياسية التي شهدتها الجزائر في بداية التسعينيات، والتي انعكست سلبًا على النشاط الاقتصاد.

[1]- مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي في الجزائر، 06-01-2025، 22:23.
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

إلا أنه في بداية سنة 1996 عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة من التحسن التدريجي، حيث سجل إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد منه اتجاهًا تصاعديًا متواصلًا إلى غاية سنة 2007، ويرتبط هذا الأداء بعودة الاستقرار السياسي، وارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي، الأمر الذي ساهم في تعزيز عائدات الصادرات، وزيادة احتياطات النقد الأجنبي، وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما أسهمت برامج الإنعاش الاقتصادي التي اعتمدتها الدولة، وعلى رأسها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)، في تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية وتحسين الظروف المعيشية للسكان ودعم التنمية الاقتصادية وتحديث المرافق العمومية إلى جانب تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال، غير أن سنة 2009 شهدت تراجعًا ملحوظًا في كل من إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد منه، حيث بلغا 150.32 مليار دولار و4,235.43 دولار على التوالي، ويُفسر ذلك بتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط وهو ما انعكس سلبًا على أداء الاقتصاد الجزائري.

وخلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، عاد المؤشران إلى مسارهما التصاعدي، إذ ارتفع إجمالي الناتج المحلي ليبلغ 238.94 مليار دولار، كما ارتفع نصيب الفرد إلى 6,094.69 دولار سنة 2014، ويُعزى هذا التحسن إلى تعافي الاقتصاد العالمي عقب الأزمة المالية وارتفاع أسعار النفط فضلًا عن السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف تنويع الهيكل الاقتصادي، كما ساهمت الاستثمارات العمومية المكثفة في مشاريع البنية التحتية إلى جانب تنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية (2010–2014) في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز النشاط الإنتاجي[1]، كما سجل الاقتصاد الجزائري تراجعًا خلال سنتي 2015 و2016 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط وما ترتب عنه من تراجع في الإيرادات العمومية، مما دفع السلطات إلى تبني سياسة لترشيد الإنفاق العام بهدف احتواء الاختلالات المالية، كما تم إنهاء العمل بحساب برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019) بتاريخ 31 ديسمبر 2016[2]، وهو ما انعكس على انخفاض إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد منه، أما خلال سنتي 2017 و2018، فقد شهد المؤشران تحسنًا نسبيًا بفضل التعافي الجزئي لأسعار النفط والغاز، غير أن هذا التحسن لم يدم طويلًا إذ عادا إلى الانخفاض خلال سنتي 2019 و2020 نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي التي عرفتها البلاد سنة 2019، إضافة إلى التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، وقد بلغ إجمالي الناتج المحلي سنة 2020 نحو 164.87 مليار دولار، بينما انخفض نصيب الفرد إلى 3,743.54 دولار.

ومع بداية مرحلة التعافي الاقتصادي خلال الفترة (2021–2023)، عاد كل من إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد إلى الارتفاع، مدعومين بانتعاش أسعار النفط والغاز إلى جانب توجه الدولة نحو تنويع الاقتصاد

[1]- عبد العزيز بن العايب، مرجع سبق ذكره، ص 122، 124، 125.

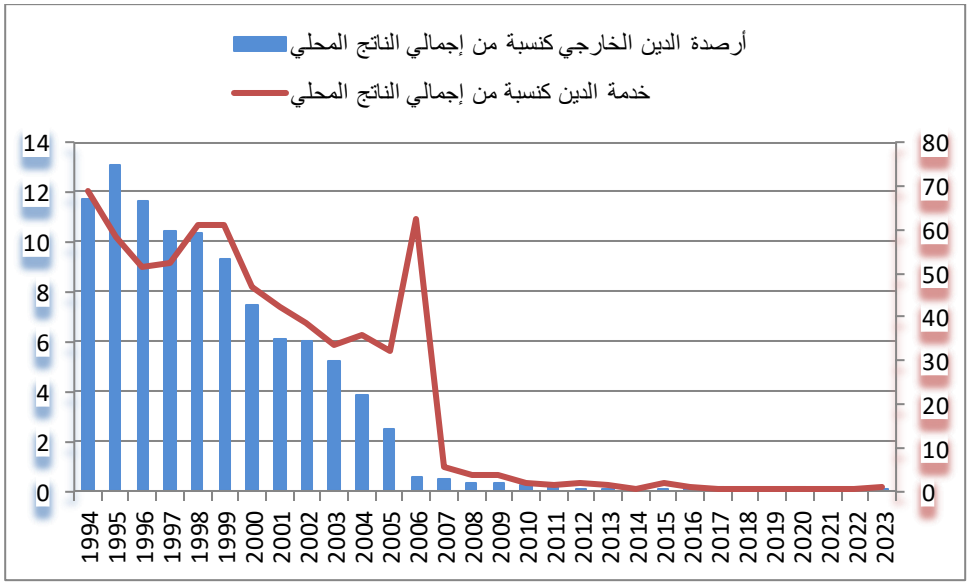
[2]-العالية مناد، مزريق عاشور، **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص 212.

الوطني من خلال دعم القطاعين الزراعي والصناعي، وتقليص الواردات، في إطار أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016–2030) الذي تمت المصادقة عليه في جويلية 2016[1]، وقد بلغ إجمالي الناتج المحلي أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة سنة 2023 مسجلًا 247.63 مليار دولار، في حين بلغ نصيب الفرد 5,364.03 دولار، الأمر الذي يعكس تحسن الأداء الاقتصادي.

– تطور أرصدة الدين العام الخارجي وخدمة الدين على الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1994–2023):

يمكننا تتبع تطور أرصدة الدين العام الخارجي وكذا خدمة الدين على الدين الخارجي في الجزائر خلال فترة الدراسة بالاعتماد على الشكل التالي:

الشكل رقم (3–2): تطور أرصدة الدين الخارجي وخدمة الدين على الدين الخارجي في الجزائر خلال فترة (1994 –2023)



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

يظهر الشكل أعلاه تطور أرصدة الدين العام الخارجي وخدمة الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1994–2023)، حيث يتبين أن هذين المؤشرين شهدا تذبذبات ملحوظة خلال سنوات الدراسة، فقد اتسمت الفترة (1994–2005) بارتفاع مستويات كل من أرصدة الدين الخارجي وخدمة الدين، إذ بلغت أرصدة الدين الخارجي أعلى مستوى لها سنة 1995 بقيمة 31.31 مليار دولار، بما يعادل 74.96% من

[1] -LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE), Ministère des Finances Algérienne, Juillet 2016 , p07. https://www.challenges.tn/pdf/Le-nouveau-modele-de-croissance-en-Algerie.pdf

إجمالي الناتج المحلي، في حين بلغت خدمة الدين الخارجي 4.25 مليار دولار، أي ما يمثل 10.17% من إجمالي الناتج المحلي، يُعزى هذا الارتفاع إلى الأزمة المالية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ منتصف الثمانينيات، فضلًا عن تداعيات الأزمة السياسية التي عرفتها البلاد خلال الفترة (1991–2001)، والتي أثرت سلبًا في الأداء الاقتصادي، إلى جانب التزامات برامج الإصلاح الاقتصادي المرتبطة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أما خلال الفترة (2002–2006) سجلت أرصدة الدين الخارجي وخدمة الدين تراجعًا ملحوظًا، مدعومتين بتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي أسهم في تعزيز احتياطات النقد الأجنبي، ومع ذلك شهدت سنة 2006 ارتفاعًا استثنائيًا في خدمة الدين الخارجي، حيث بلغت 13.42 مليار دولار بما يعادل 10.90% من إجمالي الناتج المحلي، في حين واصلت أرصدة الدين الخارجي انخفاضها لتصل إلى 3.86 مليار دولار أي ما نسبته 3.14% من إجمالي الناتج المحلي، ويُفسَّر هذا الارتفاع في خدمة الدين بعمليات تسوية وسداد جانب مهم من الالتزامات الخارجية خلال تلك السنة، أما خلال الفترة (2007–2023)، فقد اتسم كل من أرصدة الدين الخارجي وخدمة الدين بالاستقرار عند مستويات منخفضة، وهو ما يعكس تحسن الوضعية المالية الخارجية للجزائر، يُعزى ذلك إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط خلال جزء معتبر من هذه الفترة، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تبنتها السلطات منذ سنة 2006، والتي أسهمت في تعزيز الأداء الاقتصادي وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما ساهم تحسن الأداء في قطاع المحروقات إلى جانب تنمية القطاعات غير النفطية، لاسيما القطاعين الزراعي والصناعي، وارتفاع حجم الاستثمارات[1]، خاصة خلال الفترة (2020–2023) في دعم الدخل الوطني وتقليص الاعتماد على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز، وهو ما انعكس في انخفاض مستويات الدين الخارجي وخدمة الدين واستقرارهما عند مستويات محدودة.

- **تطور معدلات التضخم في الجزائر**

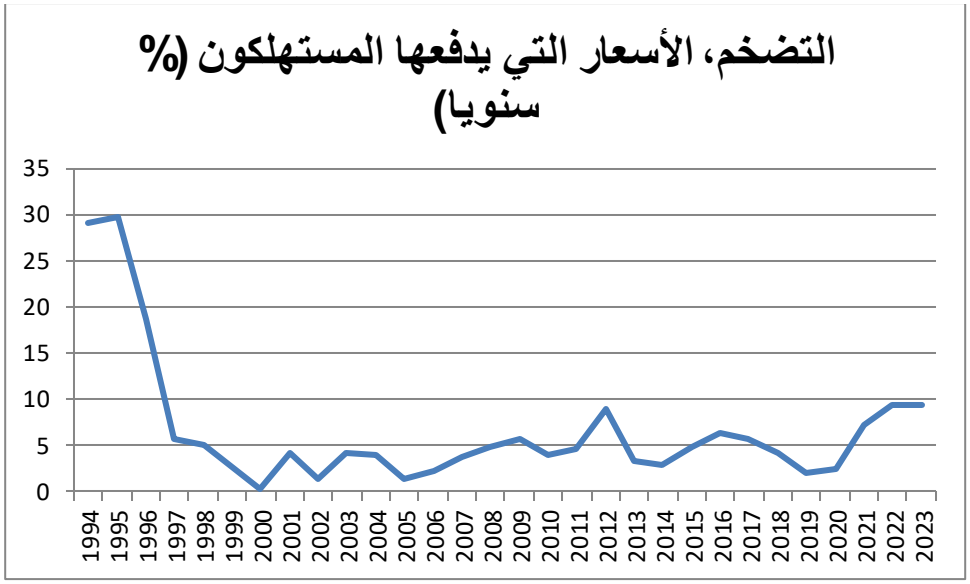
يعتمد الاقتصاد الجزائري في قياس التضخم على متابعة التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، وذلك باستخدام الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI) بوصفه المؤشر الرئيس لقياس معدلات التضخم، نظرًا لما يوفره من صورة دقيقة عن تطور أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السوق المحلية. ويُحتسب هذا المؤشر استنادًا إلى هيكل الإنفاق الاستهلاكي للأسر، حيث تُصنف السلع والخدمات إلى مجموعات رئيسية، تنقسم بدورها إلى 12 مجموعة فرعية. ويتم جمع البيانات الخاصة بهذه المجموعات من عينة تضم 30 مدينة وقرية موزعة

[1]- مجموعة البنك الدولي، الجزائر: الإستثمار في البيانات من أجل نمو إقتصادي متنوع، تم الاطلاع على الموقع في: 20-01-2025، على الساعة: 21:00.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/05/22/algeria-investing-in-data-key-for-diversified-growth

عبر مختلف أنحاء التراب الوطني، وفق توزيع يراعي الخصائص والتباينات الجغرافية[1]، بما يضمن تمثيلًا واقعيًا لمستويات الأسعار على المستوى الوطني.

يكمن تتبع تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة (1994–2023) بالاعتماد على الشكل التالي:

الشكل رقم (3–3): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة(1994– 2023)



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت تذبذبات ملحوظة خلال الفترة (1994–2023)، متأثرة بجملة من العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية، فقد سجلت معدلات التضخم مستويات مرتفعة خلال سنتي 1994 و1995، حيث بلغت 29.05% سنة 1994، لترتفع إلى 29.80% سنة 1995، وهو أعلى مستوى تم تسجيله خلال فترة الدراسة، ويُعزى ذلك إلى الاختلالات الاقتصادية التي عرفتها البلاد إلى جانب آثار برامج الإصلاح الاقتصادي والتحرير التدريجي للأسعار.

ابتداءً من سنة 1996، اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض بشكل متواصل إلى غاية سنة 2000، حيث بلغت أدنى مستوى لها خلال فترة الدراسة بنسبة 0.34%، يعود هذا التراجع إلى السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (1995–1999)، والتي شملت تحرير الأسعار وإعادة هيكلة نظام الدعم واعتماد سياسة مالية أكثر انضباطًا، مما ساهم في الحد من الضغوط التضخمية وتحقيق قدر من الاستقرار النقدي، أماخلال الفترة (2001–2005) شهد معدل التضخم تذبذبًا عند

[1] - Office National des Statistiques, Indice des Prix à la Consommation 2011–2020, Collections Statistiques N° 219/2021, Série E: Statistiques Economiques N° 106, ALGER, JUILLET-2021, p: 06.

مستويات معتدلة، إذ ارتفع سنة 2001 ثم انخفض في سنة 2002، قبل أن يعاود الارتفاع إلى 4.26% سنة 2003، ثم يتراجع إلى 1.40% سنة 2005، ويُعزى هذا السلوك إلى نتائج برنامج التصحيح الاقتصادي المنفذ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي إلى جانب فعالية السياسات النقدية والمالية التي استهدفت التحكم في الكتلة النقدية بالتوازي مع تنفيذ برامج تنموية واسعة ساهمت في تنشيط الاقتصاد، وهو ما انعكس على مستويات الأسعار، مع بداية سنة 2007 عادت معدلات التضخم إلى الارتفاع، حيث بلغت 3.07%، ثم ارتفعت إلى 4.90% سنة 2008 متأثرة بالتضخم العالمي وتداعيات الأزمة المالية العالمية[1]، واستمر هذا الاتجاه خلال سنة 2009، إذ بلغ معدل التضخم 5.70% رغم تباطؤ الاقتصاد العالمي ويُفسَّر ذلك بعوامل داخلية تمثلت في تقلص السيولة النقدية إضافة إلى اختلالات مرتبطة بإدارة السوق المحلية، في حين عرفت سنة 2010 انخفاظا في معدل التضخم إلى 3.90% نتيجة تحسن سعر الصرف الحقيقي وانعكاسه الإيجابي على أسعار السلع المحلية[2].

وفي سنة 2012، شهدت الجزائر ارتفاعًا ملحوظًا في معدل التضخم الذي بلغ 8.89%، نتيجة استمرار الضغوط التضخمية الداخلية التي بدأت منذ سنة 2011، إضافة إلى الأثر التوسعي للبرامج التنموية، غير أن معدل التضخم انخفض مجددًا سنة 2013 إلى 3.25%، عقب اعتماد البنك المركزي آلية جديدة للسياسة النقدية تضمنت عمليات استرجاع السيولة لمدة ستة أشهر ورفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، وهو ما ساهم في تعزيز الاستقرار النقدي، كما تراجع التضخم إلى 2.92% سنة 2014، بما يعكس تحسنًا نسبيًا في استقرار الأسعار، غير أن هذا الاستقرار لم يدم طويلًا[3]، إذ ارتفع معدل التضخم إلى 4.78% سنة 2015، ثم إلى 6.40% سنة 2016، قبل أن يتراجع نسبيًا إلى 5.59% سنة 2017، ولم يكن هذا الارتفاع ناتجًا عن العوامل التقليدية للتضخم، مثل التوسع في الكتلة النقدية أو تقلبات أسعار الصرف، وإنما ارتبط بضعف المنافسة وغياب التنظيم والرقابة في بعض الأسواق، إضافة إلى هيمنة عدد محدود من المؤسسات على بعض السلع والخدمات[4]، أماخلال سنتي 2019 و2020 انخفض معدل التضخم إلى 1.95% و2.42% على التوالي، ويُعزى ذلك إلى الإجراءات النقدية التي اتخذها بنك الجزائر، خاصة تفعيل آلية استرجاع السيولة[5]، إلى جانب تراجع الطلب المحلي في ظل الظروف الاقتصادية السائدة.

[1]- محمد لكصاسي، **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر** ، بنك الجزائر، 13-07-2008، ص15.
[2]- محمد لكصاسي، **التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010- عرض التقرير السنوي2010**، بنك الجزائر، 25-08-2010، ص03.
[3]- محمد لكصاسي، **التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013**، بنك الجزائر، ديسمبر 2013، ص05.
[4]- بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017**، فيفري 2018.
[5]- بنك الجزائر، تعليمة رقم 08-2020 المؤرخة في 29 افريل 2020، المعدلة للتعليمة رقم 06-2016 المؤرخة في 1 سبتمبر 2016، والمتعلقة بعمليات السوق المفتوحة الخاصة بإعادة تمويل البنوك.

أما خلال الفترة (2021–2023)، فقد عاد التضخم إلى الارتفاع متأثرًا بالتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، وما صاحبها من اضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع أسعار المواد الأولية والغذائية والطاقة، فقد بلغ معدل التضخم نحو 4.20% سنة 2021، ثم ارتفع إلى 7.20% سنة 2022 نتيجة الزيادة الكبيرة في أسعار النفط والغاز والمواد الخام، فضلًا عن ارتفاع تكاليف النقل والشحن العالمية بسبب التوترات الجيوسياسية، كما استمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال سنة 2023، حيث بلغ معدل التضخم حوالي 9.32% وهو أعلى مستوى يسجل منذ سنوات، ويُعزى ذلك إلى استمرار الضغوط التضخمية العالمية[1] وارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية، إلى جانب استمرار انتقال آثار التضخم المستورد إلى الاقتصاد الجزائري، رغم الجهود الحكومية الرامية إلى الحد من ارتفاع الأسعار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

I-2-2. تحليل مؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في تونس.

يعد الاقتصاد التونسي من الاقتصادات المفتوحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ويتميز بتنوع قطاعاته الاقتصادية ومصادر دخله، كما يُعدّ القطاع السياحي من أبرز القطاعات المساهمة في الاقتصاد الوطني، إذ تحتل تونس مكانة متقدمة بين الدول الإفريقية في مجال التنمية السياحية، فقد ساهم قطاعا السياحة والنقل معًا بنسبة 0.8% في نمو الناتج المحلي الإجمالي كما أسهما في الحد من عجز الميزان التجاري، حيث بلغت العائدات السياحية نحو 6921 مليون دينار خلال سنة 2023، أما القطاع الفلاحي فقد ساهم بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي واستوعب حوالي 14% من إجمالي القوى العاملة، كما مثّل 11% من إجمالي عائدات الصادرات خلال سنة 2023، وفي المقابل ساهم القطاع الصناعي بنسبة 15.1% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة نفسها[2]، مما يعكس أهمية القطاعين الفلاحي والصناعي في دعم الاقتصاد الوطني.

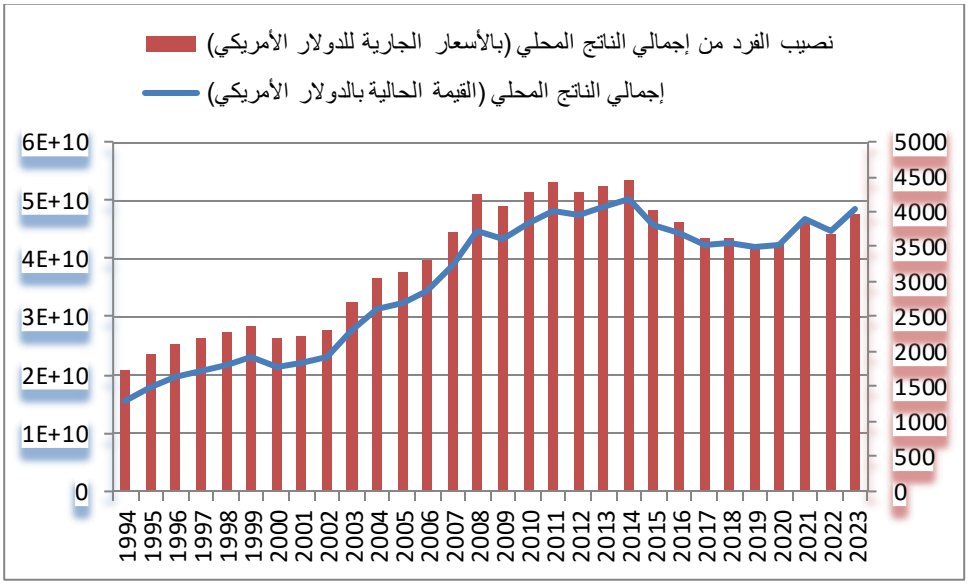
– تطور النمو الاقتصادي في تونس خلال فترة الدراسة.

يمكننا تتبع تطور النمو الاقتصادي من خلال تتبع تطور إجمالي الناتج المحلي وكذا نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في تونس خلال فترة الدراسة.

[1] - African Development Bank, AFRICAN ECONOMIC OUTLOOK 2024, Algerian Economic Outlook, Recent Macroeconomic and Financial Developments, p:215.

[2]- التقرير السنوي **للأداء لسنة 2023 مهمة الصناعة والطاقة والمناجم**، صفحة 26.

الشكل رقم (3-4): تطور النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة (1994- 2023)



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

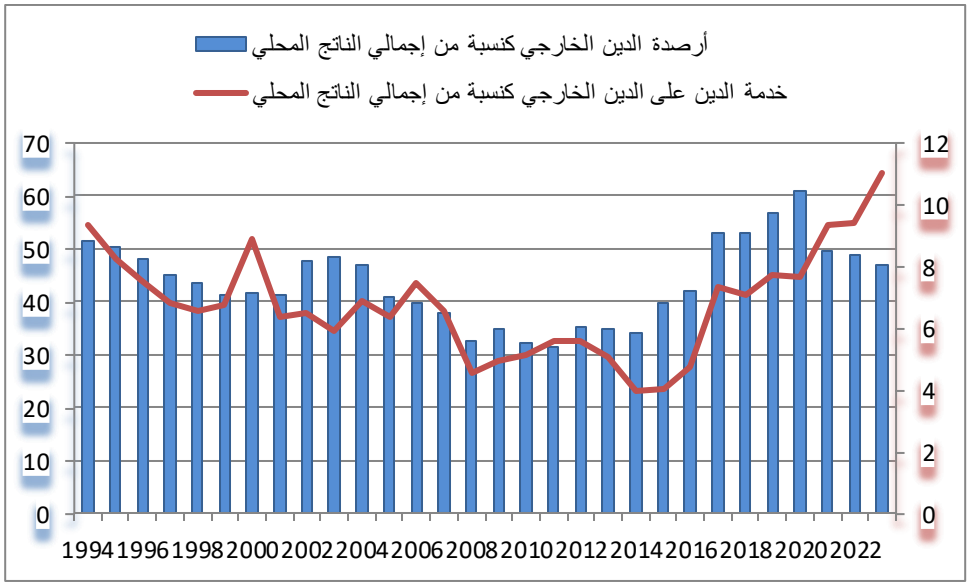
يتضح من خلال الشكل أعلاه تطور كل من إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد منه في تونس خلال الفترة الممتدة بين 1994 و2023، حيث اتسم هذا التطور بتقلبات واضحة تأثرت بالأوضاع الاقتصادية والسياسية المحلية والمتغيرات الدولية، أما خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي سجل الاقتصاد التونسي مستويات نمو متواضعة، إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي نحو 15.63 مليار دولار سنة 1994، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1,733.47 دولار وهي أدنى القيم المسجلة خلال فترة الدراسة، واستمر الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع بوتيرة بطيئة ليصل إلى 22.94 مليار دولار سنة 1999، بالتزامن مع ارتفاع نصيب الفرد إلى 2,376.07 دولار، غير أن هذا التحسن لم يكن مستدامًا، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى 21.47 مليار دولار سنة 2000، وانخفض نصيب الفرد إلى 2,199.04 دولار، ويُعزى ذلك إلى تباطؤ نمو القطاع الزراعي وتراجع عائدات السياحة نتيجة انعكاسات التحديات الاقتصادية العالمية، أماخلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2008، عاد الاقتصاد التونسي إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية قبل أن يتراجع مجددًا سنة 2009 متأثرًا بتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ليدخل بعد ذلك الاقتصاد مرحلة تعافٍ تدريجي استمرت حتى سنة 2014 رغم التداعيات السياسية والاقتصادية التي أعقبت الثورة التونسية سنة 2011، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي أعلى مستوياته خلال فترة الدراسة مسجلًا 50.27 مليار دولار، بينما ارتفع نصيب الفرد إلى 4,458.98 دولار، يُعزى هذا الأداء إلى جملة من السياسات الحكومية الهادفة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، إلا أن هذا التحسن لم يدم طويلًا، إذ انخفض إجمالي الناتج المحلي إلى 45.78 مليار دولار سنة 2015 وتراجع نصيب الفرد إلى 4,014.95 دولار، نتيجة تدهور الوضع الأمني وما ترتب

عليه من تراجع النشاط السياحي إلى جانب اتساع عجز الموازنة العامة وارتفاع حجم الدين الخارجي، أما الفترة 2016–2020 شهد كل من إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد منه تراجعًا تدريجيًا، ورغم شروع الحكومة التونسية منذ سنة 2016 في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى معالجة الاختلالات الهيكلية وتحسين الاستقرار المالي، فإن أداء القطاعين الزراعي والصناعي ظل محدودًا، في حين سجل القطاع السياحي تحسنًا نسبيًا، إلا أن سنة 2020 مثلت نقطة تحول سلبية، حيث تعرض الاقتصاد التونسي لانكماش حاد بفعل تداعيات جائحة كوفيد-19، التي أثرت بشكل مباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولا سيما السياحة والخدمات، إضافة إلى تفاقم العجز المالي واتساع الإنفاق العام مقابل تراجع الإيرادات،كما ساهمت الزيادات في أسعار السلع والطاقة التي تفاقمت لاحقًا مع الحرب الروسية الأوكرانية، في زيادة الضغوط على الاقتصاد، ونتيجة لذلك، انخفض إجمالي الناتج المحلي إلى 42.49 مليار دولار، وتراجع نصيب الفرد إلى 3,548.65 دولار، أما خلال الفترة 2021–2023 فقد واصلت تونس مواجهة تحديات اقتصادية كبيرة انعكست على مختلف المؤشرات الاقتصادية، ففي سنة 2021 سجل الاقتصاد تعافيًا نسبيًا مقارنة بانكماش سنة 2020، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي إلى 46.81 مليار دولار، وبلغ نصيب الفرد 3,885.28 دولار، غير أن هذا التحسن لم يستمر، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى 44.58 مليار دولار سنة 2022، وانخفض نصيب الفرد إلى 3,678.40 دولار، في ظل استمرار الصعوبات المالية والاقتصادية، وفي سنة 2023 عاد كلا المؤشرين إلى الارتفاع، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 48.53 مليار دولار، وارتفع نصيب الفرد إلى 3,977.70 دولار، ورغم هذا التحسن، فإن وتيرة النمو لا تزال دون المستوى المطلوب لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

– تطور أرصدة الدين العام الخارجي وخدمة الدين على الدين الخارجي في تونس خلال الفترة (1994–2023).

يمكن تتبع تطور أرصدة الدين العام الخارجي وخدمة الدين على الدين الخارجي في تونس خلال فترة الدراسة بالاعتماد على الشكل التالي:

الشكل رقم (3–5): تطور أرصدة الدين العام الخارجي وخدمة الدين على الدين الخارجي في تونس خلال الفترة (1994– 2023).



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

يظهر الشكل أعلاه تطور كل من أرصدة الدين العام الخارجي وخدمة الدين الخارجي في تونس خلال الفترة الممتدة بين 1994 و2023، حيث شهد هذان المؤشران تذبذبًا واضحًا تأثر بالتطورات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، إلى جانب المتغيرات الاقتصادية العالمية، أماخلال الفترة (1994–2001)، سجلت أرصدة الدين العام الخارجي ارتفاعًا تدريجيًا، وإن ظلت عند مستويات معتدلة نسبيًا مقارنة بالمراحل اللاحقة، فقد بلغت أرصدة الدين الخارجي 8.01 مليار دولار سنة 1994، بما يعادل 51.22% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت خدمة الدين الخارجي 1.46 مليار دولار، واستمرت أرصدة الدين في الارتفاع حتى سنة 1998، قبل أن تشهد تراجعًا طفيفًا إلى غاية سنة 2001، حيث بلغت 9.11 مليار دولار، أي ما يعادل 41.30% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت خدمة الدين 1.39 مليار دولار، بما يمثل 6.32% من الناتج المحلي الإجمالي، أما خدمة الدين فقد ارتفعت خلال سنتي 1994 و1995، ثم تراجعت تدريجيًا بين 1996 و1998، قبل أن تعاود الارتفاع خلال عامي 1999 و2000، يُعزى هذا المسار إلى السياسات الاقتصادية التي انتهجتها تونس خلال التسعينيات، والتي ارتكزت على خصخصة عدد من المؤسسات العمومية وفتح رؤوس أموالها أمام المستثمرين الأجانب، بما استدعى اللجوء إلى التمويل الخارجي لدعم برامج الإصلاح الاقتصادي، أما الفترة (2002–2010)، اتسمت المؤشرات بالارتفاع المستمر، إذ بلغت أرصدة الدين الخارجي 10.98 مليار دولار سنة 2002، وهو ما يمثل 47.44% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت خدمة الدين 1.49 مليار دولار، أي ما يعادل 6.45% من الناتج المحلي الإجمالي، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي

ليصل رصيد الدين الخارجي إلى 14.86 مليار دولار سنة 2010، بما يمثل 32.16% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما ارتفعت خدمة الدين إلى 2.37 مليار دولار، أي ما يعادل 5.13% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس استمرار اعتماد الدولة على الاقتراض الخارجي لتمويل احتياجاتها التنموية والمالية، أما الفترة (2011–2015)، شهدت أرصدة الدين العام الخارجي ارتفاعًا بوتيرة متسارعة، في حين اتجهت خدمة الدين نحو الانخفاض النسبي، ففي سنة 2015 بلغت أرصدة الدين الخارجي 18.11 مليار دولار، بما يعادل 39.55% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما سجلت خدمة الدين 1.85 مليار دولار، أي ما يمثل 4.03% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يرتبط هذا التطور بالظروف الاقتصادية والسياسية التي أعقبت الثورة التونسية سنة 2011[1]، والتي فرضت على الدولة توسيع اللجوء إلى التمويل الخارجي لتغطية العجز المالي ودعم الاستقرار الاقتصادي.

وفي الفترة (2016–2020)، واصل كل من رصيد الدين الخارجي وخدمة الدين اتجاههما التصاعدي، حيث بلغت أرصدة الدين العام الخارجي أعلى مستوياتها خلال فترة الدراسة مسجلة 25.78 مليار دولار سنة 2020، بما يعادل 60.66% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين ارتفعت خدمة الدين إلى 3.26 مليار دولار، أي ما يمثل 7.66% من الناتج المحلي الإجمالي، يُعزى هذا الارتفاع إلى تزايد احتياجات التمويل الخارجي في ظل استمرار الضغوط المالية، إضافة إلى تداعيات الأزمة السياسية التي أعقبت الثورة التونسية، فضلاً عن الآثار الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-19 خلال سنتي 2019 و2020، والتي دفعت الحكومة إلى تعزيز الاقتراض الخارجي، بما في ذلك الحصول على تمويلات من المؤسسات المالية الدولية، أما الفترة (2021–2023)، شهدت تراجعا تدريجيًا في أرصدة الدين العام الخارجي ، لتبلغ 22.66 مليار دولار سنة 2023، وهو ما يعادل 46.70% من الناتج المحلي الإجمالي، في المقابل انخفضت خدمة الدين في سنة 2021، قبل أن تعود إلى الارتفاع خلال سنتي 2022 و2023، لتصل إلى أعلى مستوى لها عند 5.33 مليار دولار سنة 2023، بما يمثل 10.98% من الناتج المحلي الإجمالي، يُفسر هذا الارتفاع بزيادة أعباء خدمة الدين الناتجة عن تراكم القروض الخارجية وارتفاع مدفوعات الفوائد وأقساط السداد إلى جانب تشديد شروط التمويل وارتفاع تكاليف الاقتراض في الأسواق الدولية، وهو ما زاد من الضغوط على المالية العمومية التونسية.

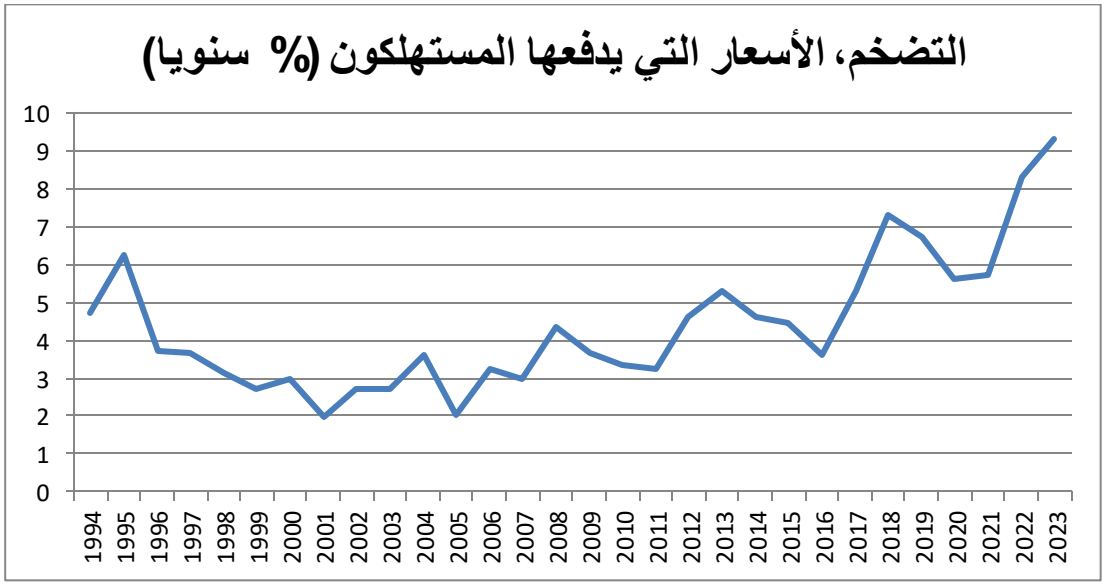
- **تطور معدلات التضخم في تونس**

تشير العديد من الدراسات والتحليلات الاقتصادية إلى أن التضخم في تونس يُعزى إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، التي تجمع بين العوامل النقدية والعوامل الهيكلية. فمن جهة، تؤثر المتغيرات النقدية، مثل الكتلة

[1] - Kahri Aya, Hachicha Ahmed, Ghorbel Amal, PUBLIC EXTERNAL DEBT AND ECONOMIC GROWTH IN TUNISIA, Studies in Business and Economics, vol26, Issue01, 2023-06-15, p82-84.

النقدية، وسعر الفائدة، وسعر الصرف الفعلي، بصورة مباشرة في تطور مؤشر أسعار المستهلك. ومن جهة أخرى، تلعب العوامل الهيكلية دورًا مهمًا في تحديد مستويات التضخم، ومن أبرزها متوسط الأجر السنوي، ومؤشر أسعار الواردات، ومستوى الإنتاج الحقيقي[1]، وفي هذا السياق، يوضح الشكل التالي تطور معدلات التضخم في تونس خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2023.

الشكل رقم (3-6): تطور معدلات التضخم في تونس



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن معدلات التضخم في تونس خلال الفترة الممتدة بين 1994 و2023 عرفت تقلبات ملحوظة، تأثرت بمجموعة من العوامل الاقتصادية النقدية والهيكلية والظرفية، ففي بداية الفترة سجل معدل التضخم 4.73% سنة 1994، يُعزى ذلك إلى فعالية السياسات النقدية والمالية المعتمدة آنذاك، غير أنه ارتفع إلى 6.24% سنة 1995 نتيجة عوامل ظرفية، من أبرزها ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة وتراجع أسعار بعض المنتجات الفلاحية، وبعد ذلك اتجه التضخم نحو الانخفاض التدريجي إلى غاية سنة 1999، حيث بلغ حوالي 2.7%، ويعود ذلك إلى تشديد السياسة النقدية لا سيما التحكم في الكتلة النقدية واستقرار سعر الصرف، إلى جانب تحسن الإنتاج الفلاحي، ليعود بعدها معدل التضخم للارتفاع ليصل إلى 2.96% سنة 2000، نتيجة تراجع الإنتاج الفلاحي وارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميًا، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، غير أنه انخفض مجددًا ليسجل أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة سنة 2001 بنسبة 1.98%، ليشهد بعدها اتجاهًا

[1] - Kaouther Abderrahim et Vincent Castel, Inflation en Tunisie : entre perception et réalité dans un contexte de transition, Bureau de l'économiste en chef, African Development Bank, Avril 2012, p :02.

تصاعديًا إلى غاية سنة 2004 حيث بلغ 3.63%، قبل أن يتراجع سنة 2005 إلى 2.017%، ويُفسر هذا الانخفاض بتحسن التوازنات المالية للدولة وتعافي الإنتاج الفلاحي، أما الفترة الممتدة من 2006 إلى 2008، عاد التضخم للارتفاع مجددًا ليبلغ 4.34% سنة 2008، متأثرًا بارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة الأزمة المالية العالمية. ثم شهد تراجعًا نسبيًا، قبل أن يعاود الارتفاع تدريجيًا إلى غاية سنة 2013، حيث بلغ 5.31%، يُعزى هذا الارتفاع إلى تداعيات الثورة التونسية سنة 2011، بما في ذلك تراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي واتساع عجز الميزان التجاري وتدهور سعر صرف الدينار التونسي، بعد ذلك سجل التضخم اتجاهًا تنازليًا إلى غاية سنة 2016، حيث بلغ 3.62%، قبل أن يعود للارتفاع خلال سنتي 2017 و2018، ثم عرف تراجعًا في سنتي 2019 و2020 مسجلًا 6.72% و5.63% على التوالي، وهو ما يرتبط بتطبيق سياسة نقدية تقييدية من قبل البنك المركزي التونسي، تمثلت في رفع أسعار الفائدة مرتين خلال سنتي 2018 و2019، إضافة إلى الضغوط المستمرة على سوق النقد الأجنبي منذ سنة 2011 نتيجة محدودية توفر العملة الصعبة، أما الفترة (2021–2023)، استمر التضخم في الارتفاع ليبلغ أعلى مستوياته خلال سنة 2023، حيث سجل 9.32%، مما يعكس استمرار الضغوط التضخمية المرتبطة بالعوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك اختلالات العرض والطلب وتزايد تكاليف الاستيراد.

I–2–3. تحليل مؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في المغرب.

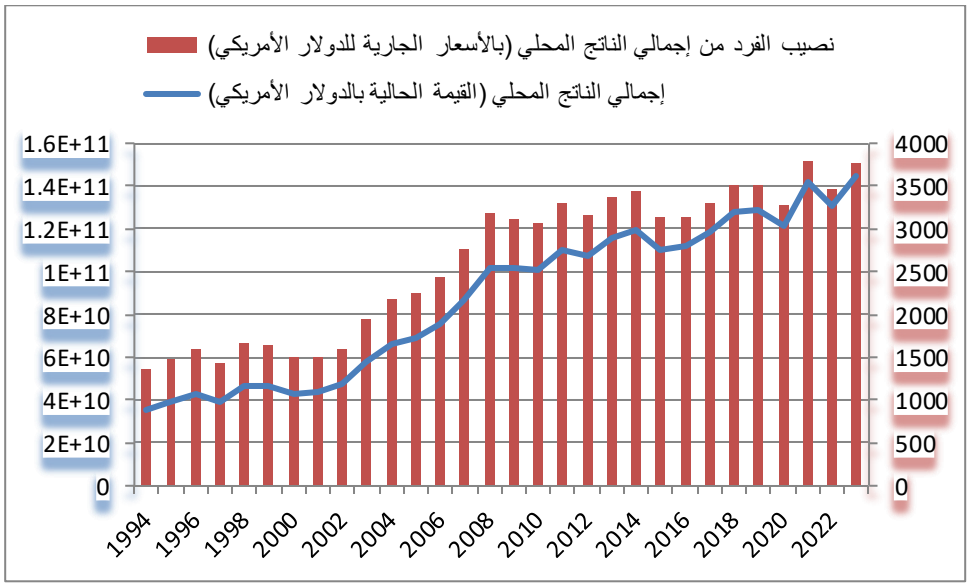
يُعد اقتصاد المغرب من بين أبرز الاقتصادات في القارة الإفريقية، حيث يعتمد في بنيته الاقتصادية على مجموعة من القطاعات الرئيسية، أبرزها الفلاحة، والسياحة، والصناعة، خاصة صناعات النسيج وإنتاج الفوسفات، ففي سنة 2021 سجل القطاع الفلاحي ارتفاعًا في القيمة المضافة بنسبة 19%، وهو ما يعكس مساهمته المهمة في الاقتصاد الوطني، حيث يساهم بما يقارب 15–20% من الناتج المحلي الإجمالي، أما القطاع الصناعي فقد حقق نموًا بنسبة 7.7%، مما يعكس أداءً قويًا خلال السنة نفسها خاصة مع الدور البارز لصناعة الفوسفات التي تمثل نحو 20% من الإنتاج العالمي، وتُساهم بحوالي 50% من عائدات الدولة مع تقدير مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بما يتراوح بين 20–25.%، في المقابل سجل قطاع الخدمات نموًا أبطأ نسبيًا بنسبة 4.8%، متأثرًا بتداعيات جائحة كوفيد-19 لا سيما على قطاعي السياحة والخدمات المرتبطة به، ورغم ذلك يظل هذا القطاع المحرك الأساسي للاقتصاد المغربي، إذ يشمل التجارة والسياحة والخدمات المالية، وتُقدر مساهمته بما بين 55–60% من الناتج المحلي الإجمالي[1].

[1]- مجموعة البنك الدولي، المغرب: **الآفاق الإقتصادية**- أبريل 2022.

- **تطور النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة (1994– 2023).**

يمكن تتبع تطور النمو الاقتصادي من خلال تتبع تطور إجمالي الناتج المحلي وكذا نصيب الفرد منه في المغرب خلال فترة الدراسة بالاعتماد على الشكل التالي:

الشكل رقم (3–7): تطور النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة (1994– 2023).



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

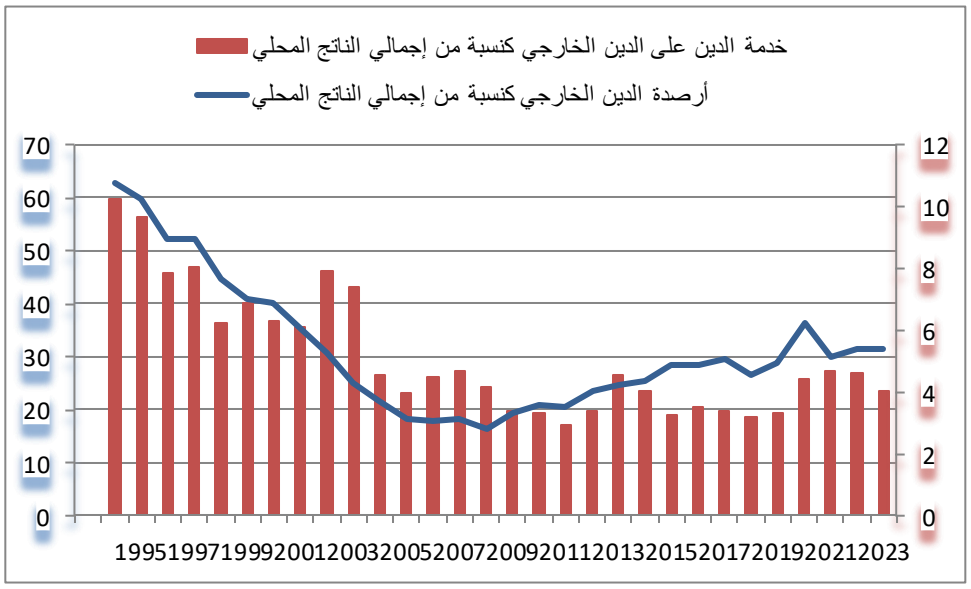
يتضح من خلال الشكل أعلاه أن إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد منه في المغرب خلال الفترة الممتدة بين 1994 و2023 شهدا اتجاهًا عامًا تصاعديًا مع بعض التذبذبات المرتبطة بالظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث الفترة (1994–2002) سجل الاقتصاد المغربي مستويات نمو متوسطة، إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي سنة 1994 نحو 35.60 مليار دولار، وهو من أدنى المستويات خلال فترة الدراسة، بينما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1,358.79 دولار، يُعزى هذا الأداء المحدود إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في قطاعي الخدمات والصناعة بما في ذلك السياحة إضافة إلى تراجع الإنتاج الفلاحي نتيجة التقلبات المناخية والجفاف، فضلًا عن ارتفاع المديونية العامة التي حدّت من قدرة الدولة على الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع التنموية، أما خلال الفترة (2003–2008)، فقد شهد الاقتصاد المغربي نموًا قويًا ومستمرًا في كل من إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد منه، حيث ارتفع الناتج المحلي من 58.03 مليار دولار سنة 2003 إلى 101.82 مليار دولار سنة 2008، بينما بلغ نصيب الفرد حوالي 3,183.20 دولار، يُعزى هذا التحسن إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى جانب تنفيذ إصلاحات هيكلية عززت مناخ الأعمال وجذبت الاستثمارات، فضلاً عن تحسن أداء القطاع الفلاحي وانتعاش القطاع السياحي، اما الفترة (2009–2023)، حافظ الاقتصاد المغربي

على مستويات مرتفعة من الناتج المحلي مع تسجيل بعض التقلبات، فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي 101.15 مليار دولار سنة 2009، ليستمر في الارتفاع ليصل إلى 144.42 مليار دولار سنة 2023، وهي أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة، بينما بلغ نصيب الفرد حوالي 3,771.45 دولار، ويعكس هذا الأداء قدرة الاقتصاد المغربي على تحقيق نمو مستدام نسبيًا، مدعومًا بالإصلاحات الهيكلية المستمرة والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية والمشاريع التنموية إضافة إلى تحسن أداء القطاعات الرئيسية خاصة السياحة نتيجة الحملات الترويجية والصناعة المرتبطة بارتفاع عائدات الفوسفات، في المقابل يمكن تفسير التذبذبات التي عرفها الاقتصاد خلال هذه الفترة بعدة صدمات خارجية وداخلية، أبرزها الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت على الطلب الخارجي، خصوصًا من أوروبا باعتبارها الشريك التجاري الرئيسي للمغرب، إضافة إلى تداعيات ما سُمّي بالربيع العربي سنة 2011[1]، وجائحة كوفيد-19 سنة 2020 وما خلفته من آثار سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

- تطور أرصدة الدين العام الخارجي وخدمة الدين على الدين الخارجي في المغرب خلال الفترة (1994-2023):

يمكن تتبع تطور أرصدة الدين العام الخارجي وكذا خدمة الدين على الدين الخارجي في المغرب خلال فترة الدراسة بالاعتماد على الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8): تطور أرصدة الدين الخارجي وخدمة الدين على الدين الخارجي في المغرب خلال الفترة (1994 – 2023).



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

[1] - Maximilien Queyranne, Morocco: 20 Years of Reforms, International Monetary Fund, 09 Oct 2023, p :16.

يظهر الشكل أعلاه وجود تقلبات واضحة في كل من أرصدة الدين الخارجي وخدمة الدين الخارجي في المغرب خلال الفترة الممتدة بين 1994 و2023، حيث تأثرت هذه المؤشرات بمزيج من العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية، إضافة إلى السياسات المالية والنقدية المعتمدة.

خلال الفترة (1994–2005)، اتجهت أرصدة الدين الخارجي نحو التراجع التدريجي، لتسجل أدنى مستوياتها سنة 2005 بحوالي 12.5 مليار دولار، أي ما يعادل 18.15% من الناتج المحلي الإجمالي، يُعزى هذا الانخفاض إلى عمليات إعادة هيكلة الديون، وفي المقابل شهدت خدمة الدين الخارجي تراجعًا حتى سنة 1998، حيث بلغت حوالي 2.9 مليار دولار (6.23% من الناتج المحلي الإجمالي)، ويُفسر ذلك بتحسن احتياطي النقد الأجنبي وانخفاض أسعار الفائدة العالمية، مما ساهم في تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز الإيرادات الحكومية، كما استفاد المغرب من القروض الميسرة والمساعدات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهو ما خفّض الحاجة إلى التمويل الخارجي وقلل من أعباء خدمة الدين، غير أن خدمة الدين عرفت ارتفاعًا سنة 1999 لتصل إلى 3.16 مليار دولار (6.83% من الناتج المحلي الإجمالي)، نتيجة تراكم الديون خلال السنوات السابقة، إلى جانب تقلبات أسعار الفائدة وتأثير الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات، ثم عادت للانخفاض خلال سنتي 2000 و2001، لتسجل أدنى مستوى لها سنة 2001 عند 2.67 مليار دولار (6.09% من الناتج المحلي الإجمالي)، بفعل استمرار عمليات إعادة هيكلة الديون وتراجع أسعار الفائدة العالمية وتحسن نسبي في قيمة الدرهم المغربي، مما خفف من تأثير تقلبات أسعار الصرف على خدمة الدين. إلا أن هذه المؤشرات عرفت ارتفاعًا خلال سنتي 2002 و2003 نتيجة تقلبات الأسواق المالية العالمية وتراجع الأداء الاقتصادي، قبل أن تعاود الانخفاض إلى غاية 2005 بفعل استمرار الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتحسن الاستقرار النقدي، أما خلال الفترة (2006–2020) فقد شهدت أرصدة الدين الخارجي اتجاهًا تصاعديًا عامًا مع بعض التذبذبات الطفيفة، لتبلغ 43.95 مليار دولار سنة 2020، أي ما يعادل 36.22% من الناتج المحلي الإجمالي، يُعزى هذا الارتفاع إلى تزايد الاعتماد على الاقتراض الخارجي لتمويل المشاريع التنموية ومواجهة العجز المالي خاصة في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19 سنة 2020[1]، كما ساهمت تقلبات أسعار الفائدة وسعر صرف العملة إلى جانب الضغوط الاقتصادية الداخلية والخارجية في هذه الديناميكية، ومع ذلك سجلت الفترة (2021–2022) تراجعًا نسبيًا في أرصدة الدين الخارجي لتصل إلى 41.29 مليار دولار سنة 2022 (31.53% من الناتج المحلي الإجمالي)، نتيجة تحسن نسبي في المؤشرات الاقتصادية وتراجع الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، إضافة إلى تسديد جزء من الالتزامات المالية، غير أن هذه الأرصدة عادت للارتفاع سنة

[1] - International Monetary Fund, Morocco: Assessment of the Impact of the Proposed Arrangement Under the Flexible Credit Line on the Fund's Finances and Liquidity Position, Middle East and Central Asia Dept, 24 Apr 2023, p:03.

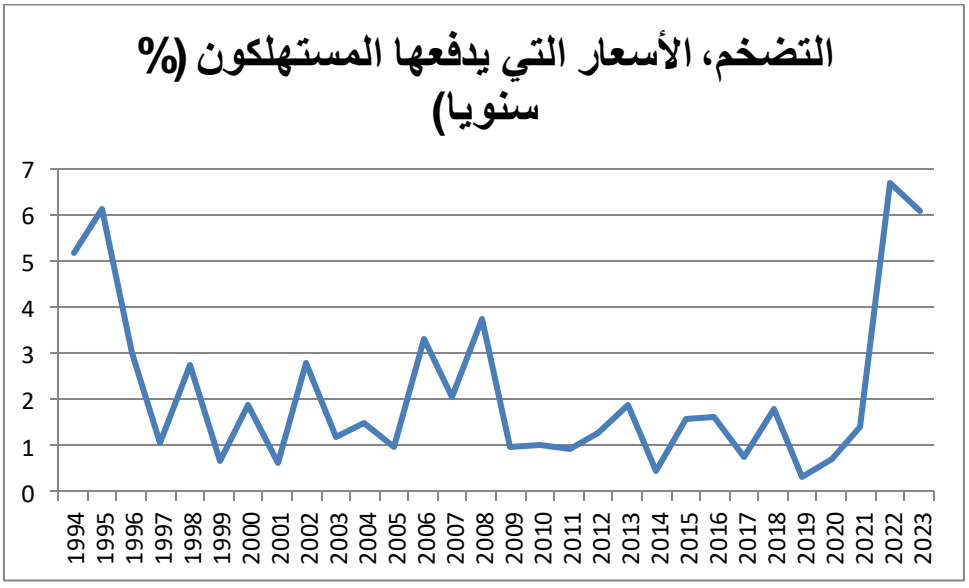
2023 لتبلغ 45.12 مليار دولار (31.24% من الناتج المحلي الإجمالي)، مسجلة أعلى مستوياتها خلال هذه المرحلة.

- **تطور معدلات التضخم في المغرب خلال الفترة(1994-2023)**

عرفت معدلات التضخم في المغرب تطورات ملحوظة تعكس التغيرات الاقتصادية والسياسات النقدية المنتهجة خلال فترة الدراسة، إضافة إلى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على الاقتصاد المغربي، كما تميزت هذه المرحلة بتقلبات في مستوى الأسعار، إذ شهدت هذه المرحلة فترات من الاستقرار النسبي بسبب السياسات المحافظة، إضافة إلى فترات أخرى شهدت ارتفاع ملحوظ في التضخم بسبب الصدمات الخارجية كالأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-19 كما أن المغرب ومنذ تطبيقها برنامج التكيف الهيكلي الذي أقره البنك الدولي سنة 1983 والذي يحمل في طياته معايير إلزامية لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والتي منها ألا يتجاوز معدل التضخم 2% [1].

يمكن تتبع تطور معدلات التضخم في المغرب بالاعتماد على الشكل التالي:

الشكل رقم (3-9): تطور معدلات التضخم في المغرب



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

[1] - Hicham Sadok, Rachid Elfakir, and Idriss Hakik, Optimal inflation threshold and economic growth in Morocco: an empirical analysis, Journal of Economic Cooperation and Development, Issue:43,vol:04,(2022), p;105-110.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن معدلات التضخم في المغرب خلال الفترة الممتدة بين 1994 و2023 عرفت تذبذبات ملحوظة، تأرجحت بين فترات ارتفاع وانخفاض تبعًا للظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية.

ففي سنة 1994، سجل معدل التضخم 5.14%، قبل أن يرتفع إلى 6.12% سنة 1995، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتداعيات الجفاف الذي أثر سلبًا على أداء القطاع الزراعي. وبعد ذلك، شهدت معدلات التضخم انخفاضًا خلال سنتي 1996 و1997، حيث بلغت 2.98% و1.03% على التوالي، أما الفترة الممتدة من 1998 إلى 2007، تميز التضخم عمومًا بمستويات منخفضة مع بعض التذبذبات، حيث بلغ 2.04% سنة 2007، ويُفسر ذلك بتراجع النشاط الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار المواد الأولية، إلا أن سنة 2008 عرفت ارتفاعًا في معدل التضخم ليصل إلى 3.71%، نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية و تراجع أداء القطاع الزراعي بسبب الجفاف وانعكاسات تقلبات أسعار الطاقة، أما خلال الفترة (2009–2019)، فقد عاد التضخم إلى مستويات منخفضة ومستقرة نسبيًا، حيث سجل أدنى مستوياته سنة 2019 بنسبة 0.30%، وهو ما يعكس استقرارًا نسبيًا في الأسعار والسياسات الاقتصادية خلال تلك المرحلة، غير أن الفترة اللاحقة شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات التضخم، حيث بلغ 6.65% سنة 2022، وهو أعلى مستوى خلال فترة الدراسة، يُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالميًا نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، إضافة إلى تأثيرات الجفاف التي انعكست على الإنتاج الزراعي، ثم انخفض المعدل بشكل طفيف ليصل إلى 6.09% سنة 2023، رغم استمرار الضغوط التضخمية على الاقتصاد المغربي.

I–2–4. تحليل مؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في مصر.

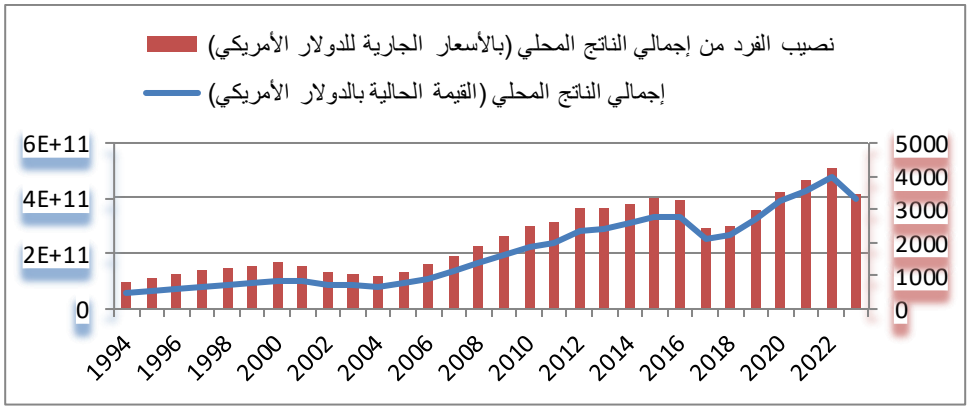
يعد الاقتصاد المصري ضمن أكبر الاقتصاديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بحيث تتنوع مصادره بين قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، بحيث يعتمد وبشكل أساسي على قناة السويس والسياحة كمصادر رئيسية للإيرادات، إذ ساهمت السياحة بحوالي 20.1 % في نمو إجمالي الناتج المحلي المصري في سنة 2019، كما ساهمت قناة السويس في نمو إجمالي الناتج المحلي بحوالي 7.9% في سنة 2019، في حين القطاع الزراعي ساهم بحوالي 3.3 % في إجمالي الناتج المحلي في سنة 2019، رغم أن الاقتصاد المصري يعرف تطورا مستمرا إلا أنه يعاني من تحديات كبيرة كالبطالة والتضخم والديون العامة[1].

[1]- بورحلة الزهرة، **دراسة دور التجارة الإلكترونية في النمو الاقتصادي - حالة عينة من الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2023، ص 251- 252.

- **تطور النمو الاقتصادي في مصر**

يمكن تتبع تطور النمو الاقتصادي من خلال تتبع تطور كل من إجمالي الناتج المحلي وكذا نصيب الفرد منه في مصر خلال فترة الدراسة بالاعتماد على الشكل التالي:

الشكل رقم (3–10): تطور النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة(1994– 2023).



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد منه في مصر خلال الفترة الممتدة بين 1994 و2023 شهدا اتجاهًا عامًا تصاعديًا مع بعض التذبذبات الناتجة عن تغير الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية، حيث الفترة (1994–2004) سجل الاقتصاد المصري مستويات نمو متفاوتة، إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي أدنى قيمة له سنة 1994 بنحو 51.90 مليار دولار، بينما بلغ نصيب الفرد حوالي 807.30 دولار، ثم شهد الاقتصاد نموًا تدريجيًا إلى غاية سنة 2000، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي إلى 99.84 مليار دولار، وبلغ نصيب الفرد 1,366.09 دولار، يُعزى ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية وتحسن الاستقرار النسبي، غير أن هذا النمو لم ينعكس بشكل متكافئ على نصيب الفرد، نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني وعدم عدالة توزيع الدخل، بعد ذلك تراجع إجمالي الناتج المحلي تدريجيًا إلى أن بلغ 78.78 مليار دولار سنة 2004، وهو ما ترافق مع انخفاض نصيب الفرد إلى 991.26 دولار، ويُفسر هذا التراجع بانخفاض الاستثمارات الأجنبية وتراجع النشاط السياحي نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي، أما خلال الفترة (2005–2016)، فقد شهد الاقتصاد المصري نموًا مستمرًا وبمعدلات مرتفعة نسبيًا، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي من 89.60 مليار دولار سنة 2005 إلى 332.40 مليار دولار سنة 2016، بينما بلغ نصيب الفرد 3,270.63 دولار، يُعزى هذا الأداء إلى تحسين بيئة الأعمال، وتحرير التجارة وتحسن أداء قطاعات السياحة والطاقة والاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب استقرار نسبي في الأوضاع الأمنية، كما ساهم قرار تحرير سعر

الصرف في نهاية سنة 2016 في تعزيز مرونة الاقتصاد والتكيف مع الصدمات الخارجية[1]، غير أن سنة 2017 شهدت تراجعًا حادًا في المؤشرين، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي إلى 248.4 مليار دولار، وتراجع نصيب الفرد إلى 2,395.10 دولار ويُعزى ذلك إلى الانخفاض الكبير في قيمة الجنيه المصري بعد عملية التعويم، وما ترتب عنها من ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية، إضافة إلى تباطؤ بعض القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعة والزراعة، أما الفترة (2018–2022) عاد الاقتصاد المصري إلى مسار النمو، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي ذروته سنة 2022 عند 476.75 مليار دولار، كما بلغ نصيب الفرد أعلى مستوى له عند 4,233.31 دولار، يُعزى هذا التحسن إلى تعافي قطاع السياحة والطاقة، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، واستمرار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، بما ساهم في الحفاظ على معدلات نمو إيجابية نسبيًا خلال هذه الفترة،

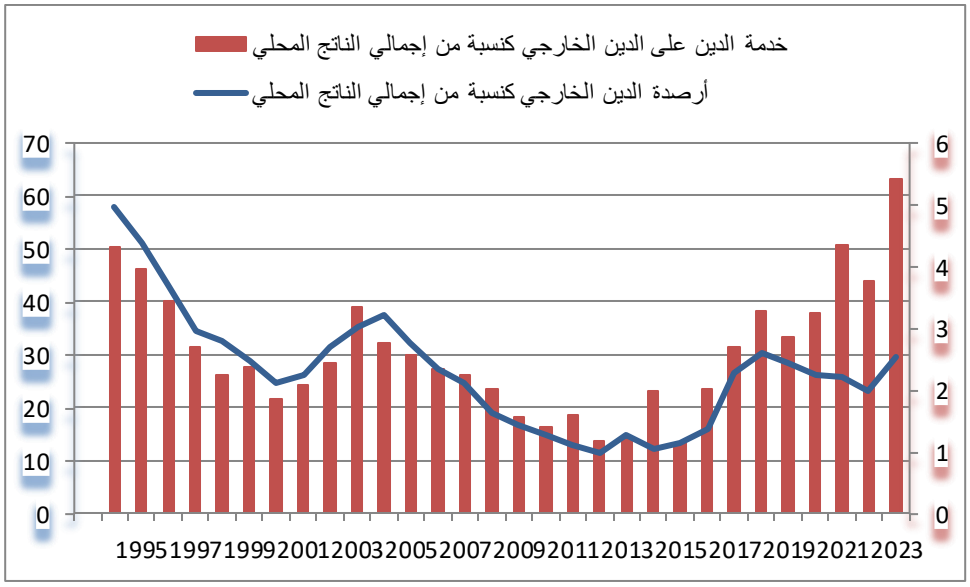
إلا أن سنة 2023 شهدت تراجعًا في المؤشرين، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي إلى 396 مليار دولار، وتراجع نصيب الفرد إلى 3,457.46 دولار، نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، من بينها تراجع قيمة العملة المحلية، وارتفاع معدلات التضخم، واستمرار تداعيات الأزمات العالمية، وعلى رأسها الحرب الروسية الأوكرانية، إضافة إلى تبني سياسات نقدية ومالية متشددة حدّت من قدرة الدولة على دعم النمو الاقتصادي.

– تطور معدلات الدين العام الخارجي وخدمة الدين على الدين الخارجي في مصر

يمكن تتبع تطور الدين العام الخارجي وكذا خدمة الدين على الدين الخارجي في مصر خلال فترة الدراسة بالاعتماد على الشكل التالي:

[1]- موقع البنك الدولي:
https://www.imf.org/en/news/articles/2016/11/08/pr16494-egypt-statement-by-imf-managing-director-christine-lagarde?utm_source=chatgpt.com.

الشكل رقم (3–11) : تطور أرصدة الدين الخارجي وخدمة الدين على الدين الخارجي في مصر خلال الفترة (1994– 2023).



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

يظهر الشكل أعلاه تطور كل من أرصدة الدين الخارجي وخدمة الدين الخارجي في مصر خلال الفترة الممتدة بين 1994 و2023، حيث عرفت هذه المؤشرات تذبذبًا واضحًا يعكس تأثير التحولات الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية.

خلال الفترة (1994–2001)، سجلت أرصدة الدين الخارجي وخدمة الدين اتجاهًا تنازليًا بطيئًا نسبيًا، حيث بلغت أرصدة الدين الخارجي أدنى مستوى لها سنة 2000 بنحو 24.4 مليار دولار، أي ما يعادل 24.42% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت خدمة الدين الخارجي حوالي 1.84 مليار دولار، وهو ما يمثل 1.84% من الناتج المحلي الإجمالي، يُعزى هذا الانخفاض أساسًا إلى استفادة مصر من اتفاقيات إعادة جدولة وشطب جزء من ديونها الخارجية بنسبة 50% ضمن مفاوضات نادي باريس، إلى جانب تحسن الأداء الاقتصادي[1]، بعد ذلك، اتجه كل من رصيد الدين الخارجي وخدمة الدين نحو الارتفاع التدريجي إلى غاية سنة 2013، نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، فقد ساهم اتساع عجز الموازنة وارتفاع الاعتماد على الاقتراض الخارجي في زيادة أرصدة الدين، إلى جانب تقلبات أسعار صرف العملات المقترض بها مقابل الدولار، أما بالنسبة لخدمة الدين، فقد تأثرت سلبًا بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ثم بالتوترات السياسية التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011، وما ترتب عنها من تراجع الاستثمارات الأجنبية وانكماش قطاع السياحة، وهو ما

[1]- صندوق النقد العربي، **أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**، ص 10-13.

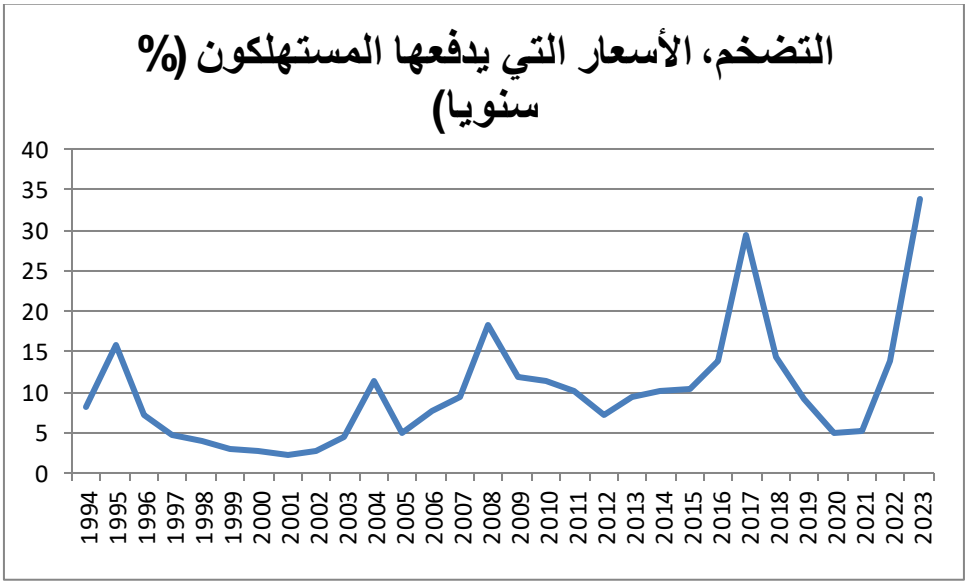
ضاعف الضغوط على الاقتصاد المصري، أما الفترة (2015–2023)، شهدت المؤشرات المالية ارتفاعًا ملحوظًا ومتصاعدًا، حيث بلغ رصيد الدين الخارجي ذروته سنة 2023 عند 117.4 مليار دولار، أي ما يعادل 29.64% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت خدمة الدين الخارجي 21.4 مليار دولار، بما يمثل 5.40% من الناتج المحلي الإجمالي، ويُفسر هذا الارتفاع بتزايد الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل العجز المالي المستمر، وتعويض تراجع الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي شمل تعويم الجنيه المصري ورفع أسعار الفائدة. كما ساهمت تداعيات الأزمات العالمية، وعلى رأسها جائحة كوفيد–19، وارتفاع أسعار العملات المقترض بها مقابل الدولار، في زيادة أعباء الدين الخارجي وخدمة الدين خلال هذه الفترة.

- **تطور معدلات التضخم في مصر**

شهد الاقتصاد المصري تطورات ملحوظة في معدلات التضخم خلال الفترة (1994–2023)، إذ يعد التضخم في مصر ظاهرة متعددة الأبعاد، وهو ما يعكس مدى تعقيد هذه الظاهرة وتشابك أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد ارتفعت معدلات التضخم في عدة مراحل بسبب زيادة الانفاق العام، لاسيما في مجال الدفاع الوطني والتوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، وهو الأمر الذي ساهم في تفاقم العجز المالي، إضافة إلى تعرض جزء كبير من التضخم في مصر لضغوط التكلفة، كتراجع في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي وتزايد تكلفة الاستيراد وارتفاع أسعار الطاقة، مما ساهم في رفع معدلات التضخم، كما عرفت هذه الفترة موجات تضخمية متكررة نتيجة الزيادة في عرض النقود دون مراعاة نمو الانتاج الحقيقي، إلى جانب ارتفاع معدلات الطلب الكلي في فترات الاصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي توسعت في تطبيقه مصر بدعم من صندوق النقد الدولي سنة 2016، وعليه وجب لتحليل معدلات التضخم مقاربة شاملة تلم بهذه العوامل وتداعياتها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[1].

[1]- ماهر عبد الوهاب حامد أبو زيادة، **تطور معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1990-2021**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المجلد:112، العدد: 544، أكتوبر 2021، جامعة بنها، ص 397-398.

الشكل رقم (3-12): تطور معدلات التضخم في مصر خلال الفترة (1994- 2023)



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن معدلات التضخم في مصر خلال الفترة (1994–2023) اتسمت عمومًا بنمط من الاستقرار النسبي مع وجود تقلبات متفاوتة ارتبطت بالتغيرات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية والصدمات الخارجية، ففي سنة 1994 سجل معدل التضخم 8.15%، ثم ارتفع بشكل ملحوظ في سنة 1995 ليصل إلى 15.74%، يُعزى ذلك إلى إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي شملت تحرير الأسعار وتقليص الدعم ورفع أسعار بعض السلع الأساسية، بعد ذلك شهدت الفترة (1996–2001) تراجعًا تدريجيًا في معدلات التضخم، حيث بلغ أدنى مستوياته سنة 2001 عند 2.26%، نتيجة نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات الهادفة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية والسعرية، غير أن معدلات التضخم عادت للارتفاع خلال الفترة اللاحقة، لتصل سنة 2004 إلى 11.27%، ويُفسر ذلك بانخفاض قيمة الجنيه المصري عقب سياسة التعويم الجزئي، حيث فقدت العملة جزءًا من قيمتها أمام الدولار، ثم تراجع التضخم سنة 2005 إلى 4.86%، قبل أن يعاود الارتفاع مجددًا ليبلغ 18.31% سنة 2008، متأثرًا بالأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية، أما خلال الفترة (2009–2012) اتجه التضخم نحو التراجع النسبي، إلا أنه عاد للارتفاع خلال الفترة (2013–2017)، ليبلغ ذروته سنة 2017 عند 29.50%، يُعزى ذلك إلى تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف وما ترتب عنها من ضغوط تضخمية قوية، بعد ذلك انخفض التضخم بشكل ملحوظ خلال الفترة (2018–2021)، ليستقر عند 5.21% سنة 2021، قبل أن يعاود الارتفاع مجددًا خلال سنتي 2022 و2023 بشكل متسارع، مسجلًا أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة عند 33.88% سنة 2023. ويعود

هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، من بينها الضغوط التضخمية العالمية بعد التعافي من جائحة كوفيد-19، إلى جانب اختلالات العرض وارتفاع تكاليف الاستيراد.

I-3. الدراسة الوصفية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) للدول عينة الدراسة.

يتناول هذا العنصر الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة باستخدام أسلوب **التحليل بالمركبات الرئيسية** (ACP)، وذلك لكل من الجزائر وتونس والمغرب ومصر، بهدف وصف البيانات وتحليل العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة.

I-3-1. التحليل الوصفي لمؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

تم في هذه الدراسة تطبيق أسلوب **التحليل بالمركبات الرئيسية** (**ACP**) على بيانات الجزائر، والتي تضمنت 30 مشاهدة و4 متغيرات، بهدف تحليل البنية الداخلية للبيانات واستخلاص المركبات الرئيسية الأكثر قدرة على تفسير التباين الكلي بين المتغيرات، وقد أسفرت نتائج التحليل عن ما يلي:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لا يُعد المتوسط الحسابي وحده كافيًا لتقديم وصف شامل ودقيق للبيانات، إذ يقتصر دوره على بيان القيمة المركزية دون أن يعكس مدى تشتت القيم أو تباعدها حول هذا المتوسط. لذلك، تُعد مقاييس التشتت ضرورية لاستكمال الوصف الإحصائي للبيانات، لما توفره من معلومات حول درجة تباين المشاهدات، ومن أهمها الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، ويعرض الجدول التالي مجموعة من مقاييس الإحصاء الوصفي الخاصة ببيانات الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2023:

الجدول رقم (3-1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيانات الجزائر

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
GDPGR	**30**	**2.97**	**2.17**	**0.730**
EXDS	**30**	**19.33**	**25.66**	**1.327**
DSV	**30**	**3.93**	**4.44**	**1.129**
INF	**30**	**6.60**	**7.08**	**1.072**

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

استنادًا إلى النتائج الواردة في الجدول أعلاه، بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) نحو 2.97%، وهي نسبة تُعد منخفضة نسبيًا خلال فترة الدراسة، وقد سجل معامل الاختلاف قيمة 0.730، مما يشير إلى درجة تشتت منخفضة نسبيًا واستقرار نسبي في معدلات النمو، رغم بطئها. ويُعزى ذلك إلى التأثيرات السلبية للاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر، فضلًا عن تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1994–2023)، أما فيما يخص أرصدة الدين الخارجي(EXDS) ، فقد بلغ متوسطها 19.33% من إجمالي الناتج المحلي، وهو أعلى متوسط بين متغيرات الدراسة، كما سجل أعلى معامل اختلاف بلغ 1.327، مما يعكس ارتفاع درجة التشتت وعدم استقرار هذا المتغير. ويُفسر ذلك بأن لجوء الجزائر إلى التمويل الخارجي لم يكن منتظمًا، وإنما ارتبط بالظروف الاقتصادية، حيث ازداد خلال فترات انخفاض عائدات النفط والأزمات المالية، بينما تراجع خلال فترات ارتفاع الإيرادات النفطية وتحسن الأوضاع المالية، أما متوسط خدمة الدين الخارجي(DSV) ، فقد بلغ 3.93%من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة منخفضة نسبيًا، بما يشير إلى أن عبء خدمة الدين لم يكن مرتفعًا على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، إلا أن معامل الاختلاف بلغ 1.129، وهو ما يدل على وجود تذبذب ملحوظ في هذا المتغير، نتيجة التغيرات التي شهدتها أعباء خدمة الدين تبعًا لتطور مستويات الاقتراض الخارجي والظروف الاقتصادية السائدة.

وبالنسبة لمعدل التضخم(INF) ، فقد بلغ متوسطه 6.60%، وهو مستوى مرتفع نسبيًا، ويُعزى ذلك إلى موجة التضخم التي شهدتها الجزائر في بداية التسعينيات نتيجة الأزمة الاقتصادية، والاختلالات المالية، وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي، وهي عوامل ساهمت في رفع المستوى العام للأسعار، رغم تحسن معدلات التضخم خلال السنوات اللاحقة. كما بلغ معامل الاختلاف 1.072، مما يشير إلى وجود درجة متوسطة من التشتت، ويعكس تقلبات في معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، إلا أنها لم تصل إلى مستويات مفرطة، ويرجع ذلك أساسًا إلى التأثير الكبير لموجة التضخم التي عرفتها البلاد في السنوات الأولى من الفترة محل الدراسة.

2. اختبارات ملاءمة تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP)

يتطلب تطبيق أسلوب **التحليل بالمركبات الرئيسية** (ACP)التحقق من مجموعة من الفرضيات والشروط الأساسية التي تضمن ملاءمة البيانات لهذا النوع من التحليل، بما يسهم في تعزيز موثوقية النتائج المستخلصة ودقتها، ويضمن سلامة تفسير المركبات الرئيسية الناتجة.

الجدول رقم (3-2): نتائج اختبار ملاءمة تطبيق طريقة (ACP) في الجزائر

محدد مصفوفة معاملات الارتباط		0.129
اختبار كايزر-ماير-اولكن KMO		0.518
اختبار بارتليت Bartlett	**القيمة الاحصائية لـ Chi-square**	54.91
	القيمة الحرجة لـ Chi-square	12.59

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

لدينا من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط يختلف عن الصفر حيث أن det =0.129 وهو ما يدل على سلامة المعطيات وخلو نتائج التحليل من مشكلة التعدد الخطي، ومن خلال نتائج اختبار KMO نلاحظ أن قيمة المؤشر بلغت 0.518، وهو الأمر الذي يدل على كفاية العينة وقبولها للتحليل، ومن خلال نتائج اختبار بارتليت Bartlett نجد أن القيمة الإحصائية $\chi_C^2 = 54.91$ وهي أكبر من القيمة الحرجة $\chi_t = 12.59$ مما يعني رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على اختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة، أي أنه توجد تباينات مشتركة بين متغيرات الدراسة.

3. دراسة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

سنعتمد في هذا الفرع من الدراسة على تحليل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة من خلال مصفوفة معاملات الارتباط، والتي تُعد من أهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحديد طبيعة العلاقات الثنائية بين المتغيرات وقياس اتجاهها وقوتها، وسيركز التحليل بصورة خاصة على دراسة العلاقة بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) وبقية متغيرات الدراسة، بهدف الوقوف على اتجاه هذه العلاقات ومدى قوتها، والجدول التالي يوضح نتائج مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات:

الجدول رقم (3-3): مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات في الجزائر

المتغيرات	GDPGR	EXDS	DSV	INF
GDPGR	1	0.119	0.162	-0.121
EXDS	0.119	1	0.882	0.553
DSV	0.162	0.882	1	0.362
INF	-0.121	-0,418	0.362	1

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

استنادًا إلى نتائج مصفوفة معاملات الارتباط الواردة في الجدول أعلاه، يتبين وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) وأرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (EXDS)، حيث بلغ معامل الارتباط 0.119، مما يشير إلى أن زيادة أرصدة الدين الخارجي ارتبطت بارتفاع طفيف في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، إلا أن هذه العلاقة تظل محدودة من حيث القوة، كما تُظهر النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) وخدمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(DSV) ، حيث بلغ معامل الارتباط 0.162، وهو ما يعكس وجود ارتباط طردي محدود بين المتغيرين، بما يعني أن ارتفاع خدمة الدين ارتبط بزيادة طفيفة في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، في المقابل تشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط سالبة ضعيفة بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR)ومعدل التضخم(INF) ، إذ بلغ معامل الارتباط 0.121-، وهو ما يدل على أن ارتفاع معدلات التضخم يرتبط بانخفاض طفيف في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي يعكس الأثر السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي، وإن كانت قوة هذه العلاقة تبقى محدودة.

4.فعالية تمثيل المتغيرات

سوف نتناول في هذا الجزء تقييم جودة تمثيل المتغيرات بالاعتماد على معاملات الارتباط المتعدد ومقدرات التباينات المشتركة، ويتضح من الجدول التالي أن قيم التباينات المشتركة المستخرجة(Extraction) ، الواردة في العمود الثاني، تجاوزت جميعها قيمة (0.5)، مما يدل على أن معظم متغيرات الدراسة تتمتع بجودة تمثيل مرتفعة ضمن العوامل المستخرجة، هو مايعكس ملاءمة هذه المتغيرات للتحليل وقدرتها على تفسير الظاهرة محل الدراسة بكفاءة.

الجدول رقم (3-4): فعالية تمثيل المتغيرات في الجزائر

Communalities

	Initial	Extraction
DSV-ALG	1.000	.846
EXDS-ALG	1.000	.931
INF-ALG	1.000	.664
GDPGR-ALG	1.000	.885

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج SPSS-28

5. القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحاور

تعبر القيم الذاتية عن مقدار التباين الذي يفسره كل عامل في المتغيرات المرتبطة به، أي إلى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي، ويبين الجدول التالي القيم الذاتية ونسب التشتت لكل عامل.

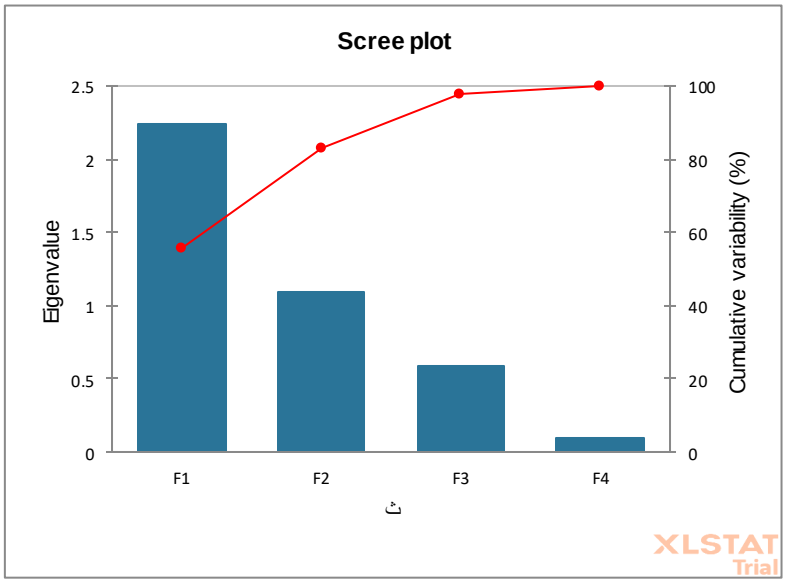
الجدول رقم (3-5): القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحاور في الجزائر

	F1	F2	F3	F4
Eigenvalue	2.237	1.089	0.583	0.091
Variability (%)	55.934	27.225	14.566	2.275
Cumulative %	55.934	83.159	97.725	100

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج SPSS-28

استنادًا إلى نتائج الجدول أعلاه يتضح أن المحور الأول(F1) الذي يمثل المركبة الأساسية الأولى، يفسر ما نسبته (55.93%) من التشتت الكلي للبيانات، ويقترن بأكبر قيمة ذاتية بلغت $\lambda_1 = 2.237$ أما المحور الثاني(F2) الذي يمثل المركبة الأساسية الثانية فيفسر (27.225%) من التشتت الكلي، ويقترن بالقيمة الذاتية الثانية $_2 = 1.089$ وبذلك تبلغ نسبة التباين المفسر من خلال المحورين الأول والثاني (83.159%)، وهي نسبة مرتفعة وكافية لتقديم تمثيل دقيق وواضح لسحابة النقاط على المخطط العاملي، وعليه سيتم الاكتفاء بتمثيل متغيرات دولة الجزائر على المستوى العاملي ثنائي الأبعاد المكون من المحورين (F1) و(F2)، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-13): تمثيل القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحاور في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

6. التمثيل البياني للمتغيرات على المحاور العاملية

أظهرت نتائج التحليل أن المحورين الأول (F1) والثاني (F2) يفسران معًا ما نسبته (83.159%) من إجمالي التباين، وهي نسبة مرتفعة تعكس جودة التمثيل العاملي للمتغيرات على هذين المحورين، بما يسمح بتقديم وصف دقيق لبنية البيانات، الجدول التالي يبين نسب مساهمة كل متغير في تكوين المحورين (F1) و(F2)، إلى جانب نسب تمثيله عليهما وإحداثياته في الفضاء العاملي:

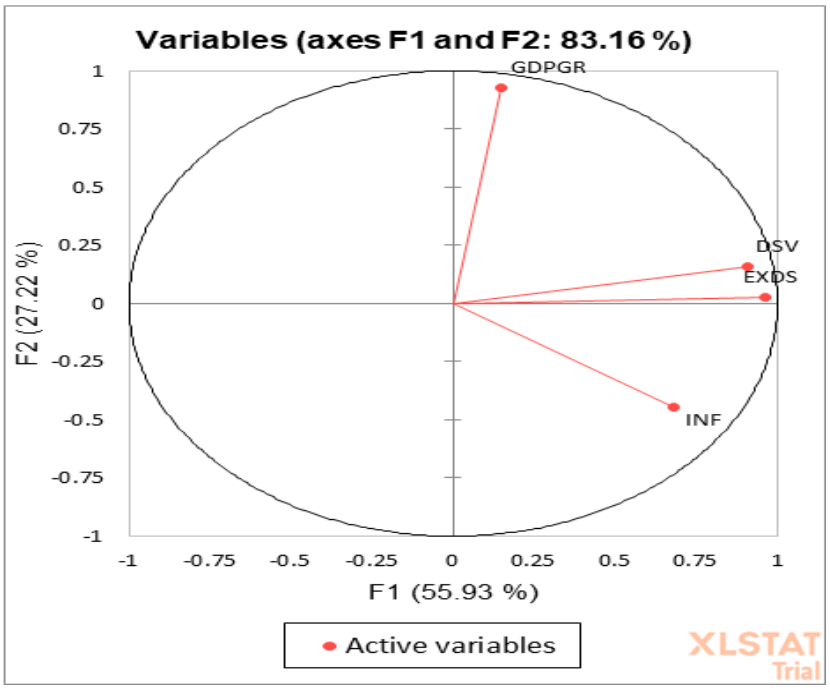
الجدول رقم (3-6): نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين وإحداثياتهم

المتغيرات	نسب مساهمات المتغيرات		نسب تمثيل المتغيرات		إحداثيات المتغيرات	
	F1	F2	F1	F2	F1	F2
GDPGR	0.941	79.36	0.021	0.864	0.145	0.930
EXDS	41.57	0.072	0.930	**0.001**	0.964	0.028
DSV	36.69	2.27	**0.821**	0.025	0.906	0.157
INF	20.78	18.29	**0.465**	0.199	0.682	-0.446

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن المتغيرات تتباين في درجة مساهمتها في تكوين المحورين الأول (F1) والثاني .(F2) ففيما يتعلق بالمحور الأول(F1) ، ساهمت المتغيرات EXDSو DSVو INFبنسبة إجمالية بلغت 99.04 %، حيث سجل المتغير EXDS أعلى نسبة مساهمة بلغت 41.57 %، يليه المتغير DSVبنسبة 36.69 %، ثم المتغير INFبنسبة 20.78 % ، مما يدل على أن هذه المتغيرات تمثل العناصر الأساسية المكونة لهذا المحور. أما بالنسبة للمحور الثاني(F2) ، فقد بلغت المساهمة الإجمالية للمتغيرين GDPGRو INFنسبة 97.65 %، توزعت بين 79.36 %للمتغير GDPGR و 18.29 %للمتغيرINF ، وهو ما يعكس الدور المحوري لهذين المتغيرين في تفسير هذا المحور، ولإبراز طبيعة العلاقات بين المتغيرات ومواضعها على المستوى العاملي، تُسقط إحداثياتها على المستوى الأول المكون من المحورين (F1) و(F2)، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-14): التمثيل البياني للمتغيرات في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

يتضح من الشكل أعلاه أن نتائج التحليل يمكن تفسيرها على ثلاثة مستويات رئيسة، وهي كالآتي:

– **جودة التمثيل** :يبين الشكل أن جميع المتغيرات تقع بعيدًا عن مركز الإحداثيات (نقطة الأصل) وقريبة من محيط دائرة الارتباط، مما يدل على أنها ممثلة بدرجة عالية على المستوى العاملي الأول المشكل من المحورين (F1) و (F2) ويؤكد ذلك جودة تمثيل هذه المتغيرات وملاءمتها لإجراء التحليل واستخلاص النتائج.

– **علاقة المتغيرات بالمحاور** :يتضح أن متغير أرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (EXDS)، ومتغير خدمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(DSV) ، بالإضافة إلى معدل التضخم(INF) ، ترتبط ارتباطًا موجبًا وقويًا بالمحور الأول(F1) ، مما يعكس مساهمتها الأساسية في تكوين هذا المحور. في المقابل، يرتبط متغير معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) ارتباطًا موجبًا وقويًا بالمحور الثاني (F2)، الأمر الذي يشير إلى أن هذا المحور يعبر بدرجة أكبر عن التغيرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي.

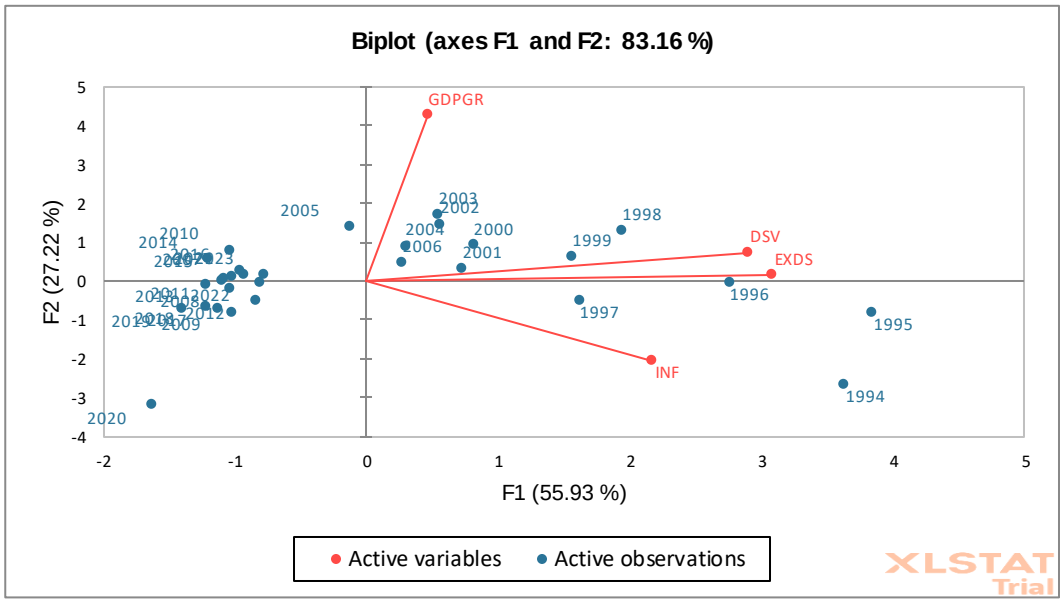
– **العلاقة بين المتغيرات ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي(GDPGR)** : يتضح من توزيع المتغيرات على المستوى العاملي أن متغير معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) يقع على مسافة بعيدة نسبيًا عن بقية المتغيرات، وهو ما يعكس ضعف الارتباط بينه وبينها سواء كان ارتباطًا موجبًا أو سالبًا خلال فترة الدراسة، في المقابل تظهر مسافة قصيرة بين متغيري أرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (EXDS)

وخدمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(DSV) ، مما يدل على وجود ارتباط موجب قوي بينهما، كما يلاحظ وجود مسافة متوسطة بين كل من EXDSوINF، وكذلك بين DSVوINF، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة بين هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة.

7. التمثيل البياني المشترك للمتغيرات والأفراد على المحاور العاملية.

استنادًا إلى التمثيل البياني السابق للمتغيرات، سيتم إسقاط سنوات الدراسة على المستوى العاملي نفسه، بهدف تحليل توزيعها وتحديد طبيعة علاقتها بالمتغيرات محل الدراسة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-15): التمثيل البياني المشترك للمتغيرات والأفراد على المحاور العاملية في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الشكل السابق يمكننا أن نلاحظ:

- إن السنوات من 1998 إلى سنة 2006 ترتبط ارتباط قوي وموجب بالمتغير الخاص بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي(GDPGR)، يعد هذا منطقي نظرا إلى الظروف الاقتصادية السائدة في تلك المرحلة، حيث شهدت هذه الفترات ارتفاع أسعار النفط، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية للدولة والتي تعد المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق العام وتبني برامج ومشاريع تنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- إن السنوات من 1994 إلى سنة 1997لها ارتباط قوي وموجب مع المتغير الخاص بمعدل التضخم (INF) وهذا منطقي جدا نظرا للظروف التي عرفتها تلك الفترة من ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية نتيجة المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الوطني بالتوجه إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى تدهور الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي.

- إن السنوات من 1994 إلى سنة 2001 لها ارتباط قوي وموجب مع المتغيرتين الخاصتين بأرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(EXDS) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DSV)، وهذا منطقي جدا نظرا للظروف الاقتصادية السائدة في تلك الفترة، والتي شهدت ضعف الايرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط عالميا، وهو ما أدى إلى العجز في الميزانية العامة وبالتالي الحاجة إلى تمويل خارجي، وهو ما أدى إلى تراكم أرصدة الدين العام الخارجي وارتفاع تكاليف خدمته.

- كما يمكن ملاحظة وجود علاقة ارتباط قوية سلبية بين السنوات من 2010 إلى سنة 2023 باستثناء سنة 2020 مع المتغيرات الخاصة بأرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (EXDS) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DSV) وبمعدل التضخم (INF)، وهو أمر منطقي جدا نظرا لتحسن أداء المالية العامة نتيجة الارتفاع النسبي في أسعار النفط والبيئة الاقتصادية، كما ساهمت السياسات الاقتصادية والمالية التي تم تبنيها وضبط النفقات العامة وتحسين كفاءة إدارة الدين في خفض أعباء الدين الخارجي، أما استثناء سنة 2020 يعود لتأثرها بشكل استثنائي بجائحة كوفيد-19، والتي عرفت اختلالات اقتصادية واسعة على المستوى العالمي، وهو مانتج عنه اضطرابات في الأسعار والمالية العامة والديون، وعليه فإن علاقة الارتباط العكسية بين هذه السنوات والمتغيرات تعبر عن تحسن نسبي في الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسات الاقتصادية المنتهجة خلال هذه الفترة.

- إن السنوات من 2010 إلى سنة 2023 ترتبط ارتباط متوسط وسلبي مع المتغير الخاص بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي(GDPGR)، باستثناء سنة 2020 التي ترتبط معها بارتباط قوي وسالب، وهو أمر منطقي جدا نظرا للواقع البطيء لتعافي الاقتصاد من التقلبات في أسواق السلع والأثر الممتد للأزمات العالمية على النمو، لاسيما تلك الدول ذات الهياكل الاقتصادية الأقل تنوعا، أما استثناء سنة 2020 فيعود لكونها حالة استثنائية شهد عندها العالم تفشيا واسعا لجائحة كوفيد-19 وهو ما أثر على الاقتصادي العالمي.

I-3-2. التحليل الوصفي لمؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في تونس.

تم في هذه الدراسة تطبيق أسلوب **التحليل بالمركبات الرئيسية (ACP)** على بيانات تونس، والتي تضمنت 30 مشاهدة و4 متغيرات، بهدف تحليل البنية الداخلية للبيانات واستخلاص المركبات الرئيسية الأكثر قدرة على تفسير التباين الكلي بين المتغيرات، وقد أسفرت نتائج التحليل عن ما يلي:

1- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لا يُعد المتوسط الحسابي وحده كافيًا لتقديم وصف شامل ودقيق للبيانات، إذ يقتصر دوره على بيان القيمة المركزية دون أن يعكس مدى تشتت القيم أو تباعدها حول هذا المتوسط. لذلك، تُعد مقاييس التشتت ضرورية لاستكمال الوصف الإحصائي للبيانات، لما توفره من معلومات حول درجة تباين المشاهدات، ومن أهمها الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، ويعرض الجدول التالي مجموعة من مقاييس الإحصاء الوصفي الخاصة ببيانات تونس خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2023:

الجدول رقم (3-07): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيانات تونس

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
GDPGR	**30**	**3.003**	**3.053**	**1.016**
EXDS	**30**	**43.531**	**7.629**	**0.175**
DSV	**30**	**6.757**	**1.714**	**0.253**
INF	**30**	**4.397**	**1.804**	**0.410**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

انطلاقا من النتائج الموضحة في الجدول اعلاه بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (**GDPGR**) النسبة 3.003% وهي نسبة منخفضة وبمعامل اختلاف كبير التشتت قدره 1.016، إذ يفسر تباطؤ النمو وعدم استقرار هذا المتغير بضعف استقرار الاقتصاد الكلي بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها دولة تونس خلال الفترة (1994-2023)، بالرغم من ارتفاع متوسط أرصدة الدين العام الخارجي(**EXDS**) بنسبة 43.531% كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، فإن معامل الاختلاف هو الأصغر والأقل تشتت 0.175، ويعزى ارتفاع متوسط أرصدة الدين العام الخارجي بالمستوى المقلق في الاعتماد على التمويل الخارجي، رغم الاستقرار النسبي في الحجم الكبير لهذه الديون أي لم تشهد تونس تقلبات حادة في جحم الديون، وهو ما يدل على أداء إدارة الديون المنضبطة نسبيا رغم ارتفاع هذه الديون الخارجية، كذلك فقد بلغ متوسط خدمة الدين على الدين الخارجي (**DSV**) النسبة 6.757%كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وتعد نسبة مرتفعة نسبيا، وبمعامل اختلاف يعتبر أقل تشتتا بقيمة 0.253، إلا أنها تعكس عبء مالي كبير وثقيل على الاقتصاد، وهو ما قد يحد من قدرة الدولة على تمويل سياساتها التنموية والاجتماعية، كماجاء معدل التضخم (INF) بمتوسط معدل نمو

قدره 4.397% وهو معدل مرتفع قليلا، وبمعامل اختلاف قيمته 0.410 ما يعكس وجود تقلبات متوسطة في معدلات التضخم، كما يرجع سبب ارتفاع متوسط معدلات التضخم إلى الموجة التضخمية التي عرفتها البلاد في فترة بداية التسعينيات نتيجة تجسيد إصلاحات اقتصادية هيكلية وهو ما أثر على الأسعار.

2- اختبارات ملاءمة تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP)

يتطلب تطبيق أسلوب **التحليل بالمركبات الرئيسية** (ACP)التحقق من مجموعة من الفرضيات والشروط الأساسية التي تضمن ملاءمة البيانات لهذا النوع من التحليل، بما يسهم في تعزيز موثوقية النتائج المستخلصة ودقتها، ويضمن سلامة تفسير المركبات الرئيسية الناتجة.

الجدول رقم (3-8): نتائج اختبار ملاءمة تطبيق طريقة (ACP) في تونس

محدد مصفوفة معاملات الارتباط		0.321
اختبار كايزر-ماير-اولكن KMO		0.561
اختبار بارتليت Bartlett	القيمة الاحصائية لـ Chi-square	30.534
	القيمة الحرجة لـ Chi-square	12.592

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

استنادًا إلى النتائج الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط بلغت (det = 0.321) وهي قيمة تختلف عن الصفر، مما يشير إلى سلامة البيانات وعدم وجود مشكلة تعدد خطي تؤثر في نتائج التحليل، كما أظهرت نتائج اختبار (KMO)أن قيمة المؤشر بلغت 0.561، وهي قيمة تدل على كفاية حجم العينة وملاءمتها لتطبيق أسلوب التحليل بالمركبات الرئيسية (ACP) ، أما بالنسبة لاختبار بارتليت(Bartlett) ، فقد بلغت قيمة إحصاء الاختبار $\chi_c^2 = 30.534$ ، وهي أكبر من القيمة الحرجة $\chi_t = 12.592$، الأمر الذي يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة(H_1) ، والتي تنص على أن مصفوفة الارتباط تختلف عن مصفوفة الوحدة. ويؤكد ذلك وجود ارتباطات ذات دلالة إحصائية وتباين مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يدل على ملاءمة البيانات لتطبيق التحليل بالمركبات الرئيسية واستخلاص مركبات ذات دلالة تفسيرية.

3- دراسة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

سنعتمد في هذا الفرع من الدراسة على تحليل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة من خلال مصفوفة معاملات الارتباط، والتي تُعد من أهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحديد طبيعة العلاقات الثنائية بين المتغيرات وقياس اتجاهها وقوتها، وسيركز التحليل بصورة خاصة على دراسة العلاقة بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) وبقية متغيرات الدراسة، بهدف الوقوف على اتجاه هذه العلاقات ومدى قوتها، والجدول التالي يوضح نتائج مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات:

الجدول رقم (3-9): مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات في تونس

المتغيرات	GDPGR	EXDS	DSV	INF
GDPGR	1	-0.290	-0.290	-0.350
EXDS	-0.290	1	0.637	0.447
DSV	-0.290	0.637	1	0.519
INF	-0.350	0.447	0.519	1

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

استنادًا إلى نتائج مصفوفة الارتباط الواردة في الجدول أعلاه، يتبين وجود علاقة ارتباط سالبة وضعيفة بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) وجميع المتغيرات الأخرى، فقد بلغت معاملات الارتباط بين GDPGRوكل من EXDSو DSVو INFقيمًا قدرها 0.290-(0.290-، 0.290-، 0.350-) على التوالي، وتشير هذه النتائج إلى أنه كلما ارتفعت قيم هذه المتغيرات، اتجه معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى الانخفاض، وهو ما يعكس وجود علاقة عكسية بينها وبين النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

4- فعالية تمثيل المتغيرات

سوف نتناول في هذا الجزء تقييم جودة تمثيل المتغيرات بالاعتماد على معاملات الارتباط المتعدد ومقدرات التباينات المشتركة، ويتضح من الجدول التالي أن قيم التباينات المشتركة المستخرجة(Extraction) ، الواردة في العمود الثاني، تجاوزت جميعها قيمة (0.5)، مما يدل على أن معظم متغيرات الدراسة تتمتع بجودة تمثيل مرتفعة ضمن العوامل المستخرجة، هو مايعكس ملاءمة هذه المتغيرات للتحليل وقدرتها على تفسير الظاهرة محل الدراسة بكفاءة.

الجدول رقم (3-10): فعالية تمثيل المتغيرات في تونس

Communalities

	Initial	Extraction
DSV-TUN	1.000	.870
EXDS-TUN	1.000	.719
INF-TUN	1.000	.649
GDPGR-TUN	1.000	.945

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج SPSS-28

5- القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحاور

تعبر القيم الذاتية عن مقدار التباين الذي يفسره كل عامل في المتغيرات المرتبطة به، أي إلى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي، ويبين الجدول التالي القيم الذاتية ونسب التشتت لكل عامل.

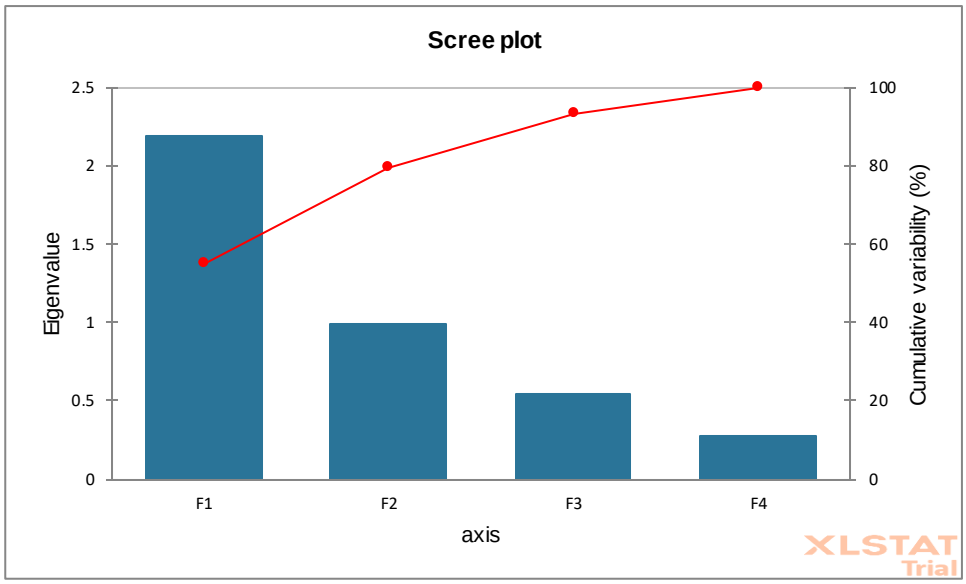
الجدول رقم (3-11): القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحاور في تونس

	F1	F2	F3	F4
Eigenvalue	2.194	0.990	0.545	0.271
Variability (%)	54.861	24.739	13.634	6.765
Cumulative %	54.861	79.600	93.235	100

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

استنادًا إلى نتائج الجدول أعلاه يتضح أن المحور الأول(F1) الذي يمثل المركبة الأساسية الأولى، يفسر ما نسبته54.861% من التشتت الكلي للبيانات، ويقترن بأكبر قيمة ذاتية بلغت $\lambda_1 = 2.194$ أما المحور الثاني(F2) الذي يمثل المركبة الأساسية الثانية فيفسر 24.739% من التشتت الكلي، ويقترن بالقيمة الذاتية الثانية $\lambda_2 = 0.990$ وبذلك تبلغ نسبة التباين المفسر من خلال المحورين الأول والثاني 79.600%، وهي نسبة مرتفعة وكافية لتقديم تمثيل دقيق وواضح لسحابة النقاط على المخطط العاملي، وعليه سيتم الاكتفاء بتمثيل متغيرات دولة الجزائر على المستوى العاملي ثنائي الأبعاد المكون من المحورين (F1) و(F2)، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-16): تمثيل القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحاور في تونس



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

6- التمثيل البياني للمتغيرات على المحاور العاملية

أظهرت نتائج التحليل أن المحورين الأول (F1) والثاني (F2) يفسران معًا ما نسبته (79.600%) من إجمالي التباين، وهي نسبة مرتفعة تعكس جودة التمثيل العاملي للمتغيرات على هذين المحورين، بما يسمح بتقديم وصف دقيق لبنية البيانات، الجدول التالي يبين نسب مساهمة كل متغير في تكوين المحورين (F1) و(F2)، إلى جانب نسب تمثيله عليهما وإحداثياته في الفضاء العاملي:

الجدول رقم (3-12): نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين وإحداثياتهم

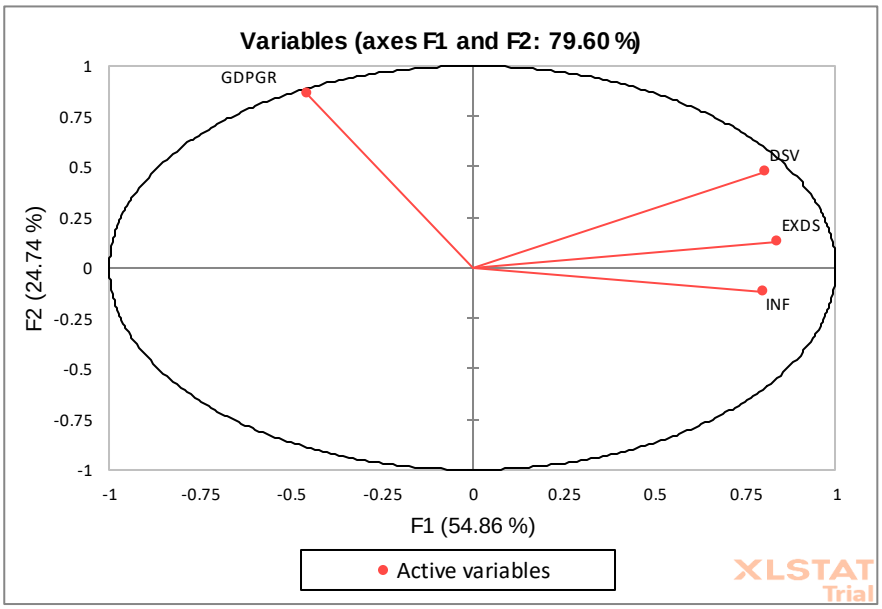
المتغيرات	نسب مساهمات المتغيرات		نسب تمثيل المتغيرات		إحداثيات المتغيرات	
	F1	F2	F1	F2	F1	F2
GDPGR	9.496	74.466	0.208	0.737	-0.456	0.858
EXDS	32.047	1.627	0.703	**0.016**	0.839	0.127
DSV	29.504	22.496	**0.647**	0.223	0.805	0.472
INF	28.953	1.411	**0.635**	0.014	0.797	-0.118

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن مساهمة المتغيرات في تكوين المحورين الأول (F1) والثاني (F2) تختلف تبعًا لدرجة ارتباط كل متغير بكل محور. ففيما يتعلق بالمحور الأول(F1) ، ساهمت المتغيرات EXDSو DSV و INFبنسبة إجمالية بلغت 90.531 %، حيث سجل المتغير EXDSأعلى نسبة مساهمة بلغت % 32.047،يليه المتغير DSVبنسبة 29.504 %، ثم المتغير INFبنسبة 28.953 %، ويعكس ذلك الدور الرئيس لهذه المتغيرات في تكوين المحور الأول وتفسيره.

أما بالنسبة للمحور الثاني(F2) ، فقد بلغت المساهمة الإجمالية للمتغيرين GDPGRو DSVنسبة 96.962 %، توزعت بين 74.466 %للمتغير GDPGRو 22.496 % للمتغير DSV، مما يدل على أن هذين المتغيرين يمثلان المكونين الأكثر تأثيرًا في تشكيل هذا المحور، ولإبراز مواقع المتغيرات وطبيعة العلاقات فيما بينها، تُسقط إحداثياتها على المستوى العاملي الأول المكوَّن من المحورين (F1) و(F2)، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-17): التمثيل البياني للمتغيرات في تونس



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

يتضح من الشكل أعلاه أنه يمكن قراءة النتائج وفق ثلاث مستويات كالتالي:

- **جودة التمثيل**: يظهر من خلال الشكل السابق أن جميع المتغيرات تبتعد عن مركز الإحداثيات(المبدأ) وتقترب من محيط الدائرة وهذا يعني أنها ممثلة احسن تمثيل على المستوي الأول المشكل من المحورين (F1) و(F2)، وعليه فإن جميع متغيرات مقبولة في التحليل والدراسة.

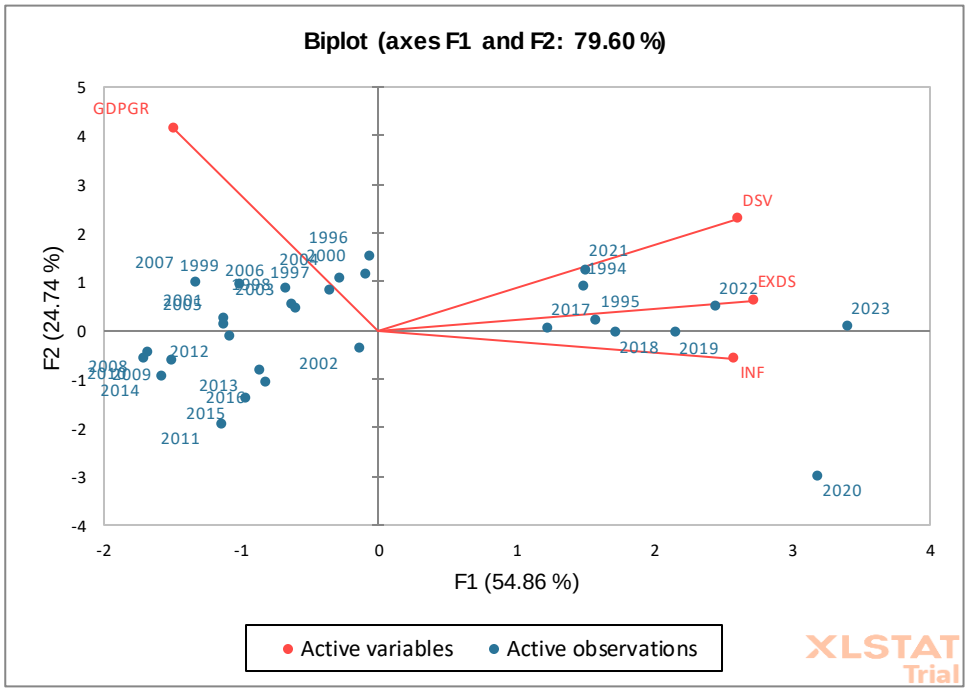
- **علاقة المتغيرات بالمحاور**: نلاحظ أن كل من المتغيرات أرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(EXDS) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DSV) ومعدل التضخم (INF) لهما ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول (F1)، في حين نجد أن المتغير الخاص بمعدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDPGR) له ارتباط قوي وموجب مع المحور الثاني (F2).

- **علاقة المتغيرات بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي** (GDPGR): من خلال ملاحظة المسافات بين المتغيرات نجد أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) بعيد عن المتغيرات الأخرى، وهو ما يفسر بوجود علاقة ارتباط سلبية وضعيفة بين (GDPGR) وبقية المتغيرات خلال فترة الدراسة، في حين نلاحظ أن المسافة بين كل من أرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(EXDS) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DSV) ومعدل التضخم (INF) قصيرة، وهو ما يفسر بوجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بينهم.

7- التمثيل البياني المشترك للمتغيرات والأفراد على المحاور العاملية

استنادًا إلى التمثيل البياني السابق للمتغيرات، سيتم إسقاط سنوات الدراسة على المستوى العاملي نفسه، بهدف تحليل توزيعها وتحديد طبيعة علاقتها بالمتغيرات محل الدراسة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-18): التمثيل البياني المشترك للمتغيرات والأفراد على المحاور العاملية في تونس



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الشكل السابق يمكننا أن نلاحظ:

- إن السنوات من 1996 إلى سنة 2007 ترتبط ارتباط قوي وموجب بالمتغير الخاص بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي(GDPGR)، يعد هذا منطقي نظرا للاستقرار الاقتصادي والنمو التدريجي خلال هذه الفترة، ويعزى ذلك إلى تحسن مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى انتهاج إصلاحات اقتصادية وهيكلية؛
- إن السنوات من 1994 إلى سنة 1997لها ارتباط قوي وموجب مع المتغير الخاص بمعدل التضخم (INF) وهذا منطقي جدا نظرا لظروف التي عرفتها تلك الفترة من ارتفاع ملحوظ في مستويات الأسعار نتيجة تحرير الأسعار وتقليص الدعم وتعديل السياسات النقدية، مما أدى إلى ضغوط تضخمية قصيرة الأجل، وبالتالي هذا الارتباط يعكس الآثار المباشرة خلال مرحلة التحول الاقتصادي على مستويات التضخم في هذه المرحلة؛
- إن السنوات 1994، 1995، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021، 2022 و2023 لها ارتباط قوي وموجب مع المتغيرات الخاصة بأرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(EXDS) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DSV) وبمعدل التضخم (INF)، وهذا منطقي جدا نظرا للظروف الاقتصادية السائدة في تلك الفترة، بحيث أدى الاعتماد الدائم على التمويل الخارجي في تونس، وضعف النمو، وعدم الاستقرار السياسي إلى الارتباط بين حجم الدين وخدمته من جهة ومعدلات التضخم من جهة أخرى، وبشكل عام هذا التوازي يعكس ضعف وهشاشة التوازنات المالية العامة وهيكل الاقتصاد التونسي خلال هذه الفترة.
- كما يمكن ملاحظة وجود علاقة ارتباط قوية سلبية بين السنوات من 2002 إلى سنة 2016 مع المتغيرات الخاصة بأرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (EXDS) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DSV) وبمعدل التضخم (INF)، وهو أمر منطقي جدا، حيث يعود ذلك لتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال أغلب هذه الفترة، إذ شهدت استقرار نسبي في الأسعار والتضخم، وبالتالي تحقيق انخفاض تدريجي في الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ونمو اقتصادي معتدل مع انضباط في السياسات المالية والنقدية.

I-3-3. التحليل الوصفي لمؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في المغرب.

تم في هذه الدراسة تطبيق أسلوب **التحليل بالمركبات الرئيسية (ACP)** على بيانات المغرب، والتي تضمنت 30 مشاهدة و4 متغيرات، بهدف تحليل البنية الداخلية للبيانات واستخلاص المركبات الرئيسية الأكثر قدرة على تفسير التباين الكلي بين المتغيرات، وقد أسفرت نتائج التحليل عن ما يلي:

1- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لا يُعد المتوسط الحسابي وحده كافيًا لتقديم وصف شامل ودقيق للبيانات، إذ يقتصر دوره على بيان القيمة المركزية دون أن يعكس مدى تشتت القيم أو تباعدها حول هذا المتوسط. لذلك، تُعد مقاييس التشتت ضرورية لاستكمال الوصف الإحصائي للبيانات، لما توفره من معلومات حول درجة تباين المشاهدات، ومن أهمها الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، ويعرض الجدول التالي مجموعة من مقاييس الإحصاء الوصفي الخاصة ببيانات المغرب خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2023:

الجدول رقم (3-13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيانات المغرب

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
GDPGR	**30**	**3.809**	**3.966**	**1.041**
EXDS	**30**	**31.291**	**12.417**	**0.396**
DSV	**30**	**5.135**	**2.027**	**0.394**
INF	**30**	**2.137**	**1.772**	**0.829**

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

انطلاقا من النتائج الموضحة في الجدول اعلاه بلغ متوسط معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (**GDPGR**) النسبة 3.809% وهي نسبة منخفضة نسبيا وبمعامل اختلاف كبير التشتت قدره 1.041، أي أن نمو الاقتصادي المغربي عرف عدم استقرار وتذبذب كبير خلال هذه الفترة، وهذا بسب الصدمات الداخلية والخارجية والتي تعرض لها الاقتصاد المغربي خلال فترة الدراسة، (كالاضطرابات السياسية الاقليمية والدولية التي أثرت على بيئة الأعمال، عدم نجاعة السياسات الاقتصادية الداخلية المنتهجة على المدى الطويل، التغيرات المناخية التي أثرت على القطاع الزراعي، التقلبات التي شهدها أسعار المواد الأولية عالميا)، بالرغم من ارتفاع متوسط أرصدة الدين العام الخارجي

(EXDS)بنسبة 31.291% كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وهو معدل مرتفع نسبيا، وبمعامل اختلاف ضعيف أي أقل تشتت 0.396، هذا يوحي باستقرار نسبي لهذه المتغير خلال هذه الفترة، كما يعود ارتفاع متوسط حجم متغير أرصدة الدين العام الخارجي لعدة أسباب كحاجتها لسد العجز المزمن وتمويل مشاريع تنموية كبرى، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية كجائحة كوفيد-19 وتراجع الموارد الداخلية وتدهور المناخ، والقروض الميسرة دوليا، كلها عوامل ساهمت في لجوء المغرب للتمويل الخارجي، وبالرغم من ارتفاع حجم أرصدة الدين إلا أنها كانت مستقرة نسبيا وهذا يعكس انتظام سياسة التمويل الخارجي، كذلك فقد بلغ متوسط خدمة الدين على الدين الخارجي (DSV) النسبة 5.135%كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وبمعامل اختلاف يعتبر أقل تشتتا بقيمة 0.394 وهي نسبة تعكس قدرة المغرب على إدارة الديون الخارجية بشكل متوازن، إلا أنه يبقى عبء على الميزانية مستقبلا ما لم يتم تحسين فعالية استخدام القروض نحو المشاريع الإنتاجية، كما جاء معدل التضخم (INF) بمتوسط معدل نمو يعد معتدل نسبيا قدره 2.137% وبمعامل اختلاف قيمته 0.829، ورغم المعدل المعتدل نسبيا في التضخم، إلا أنه شهد تقلبات في مستويات الأسعار لاسيما في بداية التسعينيات، وهو ما يعكس تأثر الاقتصاد المغربي بالتحولات الهيكلية والسياسات الاصلاحية خلال هذه الفترة.

2- اختبارات ملاءمة تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الاساسية (ACP)

يتطلب تطبيق أسلوب **التحليل بالمركبات الرئيسية** (ACP)التحقق من مجموعة من الفرضيات والشروط الأساسية التي تضمن ملاءمة البيانات لهذا النوع من التحليل، بما يسهم في تعزيز موثوقية النتائج المستخلصة ودقتها، ويضمن سلامة تفسير المركبات الرئيسية الناتجة.

الجدول رقم (3-14): نتائج اختبار ملاءمة تطبيق طريقة (ACP) في المغرب

محدد مصفوفة معاملات الارتباط		0.129
اختبار كايزر-ماير-اولكن KMO		0.563
اختبار بارتليت Bartlett	**القيمة الاحصائية لـ Chi-square**	35.652
	القيمة الحرجة لـ Chi-square	12.592

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

استنادًا إلى النتائج الواردة في الجدول أعلاه، يتبين أن القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط تختلف عن الصفر، حيث بلغت $\det = 0.129$، وهو ما يشير إلى سلامة البيانات وعدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين متغيرات الدراسة،كما أظهرت نتائج اختبار KMOأن قيمة المؤشر بلغت 0.563، وهي قيمة تدل على كفاية العينة وملاءمتها لإجراء التحليل العاملي. أما اختبار بارتليت(Bartlett) ، فقد بلغت قيمة إحصاء الاختبار $\chi_C^2 = 35.652$، وهي أكبر من القيمة الحرجة $\chi_t = 12.592$، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على أن مصفوفة الارتباط تختلف عن مصفوفة الوحدة، وهو ما يدل على وجود ارتباطات أو تباينات مشتركة ذات دلالة بين متغيرات الدراسة، الأمر الذي يؤكد ملاءمة البيانات لتطبيق التحليل العاملي.

3- دراسة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

سنعتمد في هذا الفرع من الدراسة على تحليل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة من خلال مصفوفة معاملات الارتباط، والتي تُعد من أهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحديد طبيعة العلاقات الثنائية بين المتغيرات وقياس اتجاهها وقوتها، وسيركز التحليل بصورة خاصة على دراسة العلاقة بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) وبقية متغيرات الدراسة، بهدف الوقوف على اتجاه هذه العلاقات ومدى قوتها، والجدول التالي يوضح نتائج مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات:

الجدول رقم (3-15): مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات في المغرب

المتغيرات	GDPGR	EXDS	DSV	INF
GDPGR	1	-0.067	0.073	0.023
EXDS	-0.067	1	0.815	0.379
DSV	0.073	0.815	1	0.396
INF	0.023	0.379	0.396	1

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

انطلاقا من نتائج مصفوفة الارتباطات في الجدول أعلاه نلاحظ أنه هناك ارتباط ضعيف وسالب بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (**GDPGR**) وأرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (**EXDS**)، حيث سجل معامل الارتباط بينهما القيمة **-0.067**، أي أن هذا المتغير بزيادته

يعمل على خفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي تراجع في النمو الاقتصادي، وارتباط ضعيف وموجب بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (**GDPGR**) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (**DSV**)، حيث سجل معامل الارتباط بينهما القيمة **0.073**، في حين تم تسجيل ارتباط ضعيف وموجب بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (**GDPGR**) ومعدل التضخم (**INF**)، حيث سجل معامل الارتباط بينهم القيمة **0.023**، أي أن هذا المتغير بزيادته يؤدي إلى الزيادة في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي ارتفاع النمو الاقتصادي.

4- فعالية تمثيل المتغيرات

سوف نتناول في هذا الجزء تقييم جودة تمثيل المتغيرات بالاعتماد على معاملات الارتباط المتعدد ومقدرات التباينات المشتركة، ومن خلال الجدول التالي نلاحظ أن حاصل مجموع مربعات التباينات المشتركة عند أغلب المتغيرات في العوامل المستخرجة الذي يظهر في العمود الثاني (Extraction) أنها تفوق 0.5 أي أن متغيرات الدراسة ذات جودة عالية للتمثيل مما يدل على أن معظم متغيرات الدراسة تتمتع بجودة تمثيل مرتفعة ضمن العوامل المستخرجة، هو مايعكس ملاءمة هذه المتغيرات للتحليل وقدرتها على تفسير الظاهرة محل الدراسة بكفاءة.

الجدول رقم (3-16): فعالية تمثيل المتغيرات في المغرب

Communalities

	Initial	Extraction
DSV-MAR	1.000	.844
EXDS-MAR	1.000	.841
INF-MAR	1.000	.425
GDPGR-MAR	1.000	.994

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج SPSS-28

5- القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحاور

تعبر القيم الذاتية عن مقدار التباين الذي يفسره كل عامل في المتغيرات المرتبطة به، أي إلى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي، ويبين الجدول التالي القيم الذاتية ونسب التشتت لكل عامل.

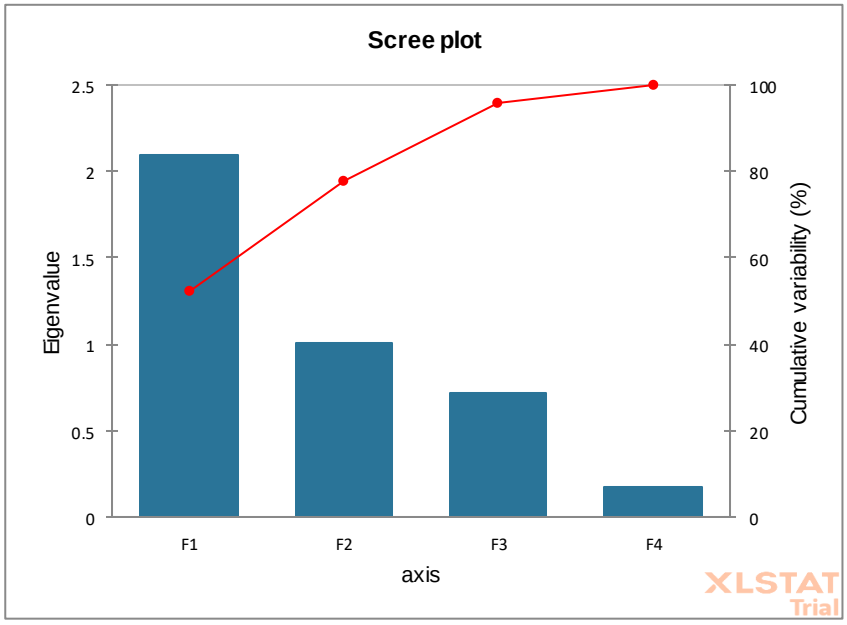
الجدول رقم (3-17): القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحاور في المغرب

	F1	F2	F3	F4
Eigenvalue	2.091	1.013	0.723	0.173
Variability (%)	52.272	25.323	18.083	4.322
Cumulative %	52.272	77.595	95.678	100

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

استنادًا إلى نتائج الجدول أعلاه، يتضح أن المحور الأول(F1) الذي يمثل المركبة الأساسية الأولى، يفسر ما نسبته (52.272%) من التشتت الكلي للبيانات ويرتبط بأكبر قيمة ذاتية بلغت $\lambda_1 = 2.091$ أما المحور الثاني(F2) الذي يمثل المركبة الأساسية الثانية، فيفسر (25.323%) من التشتت الكلي ويقترن بالقيمة الذاتية الثانية البالغة $\lambda_2 = 1.013$، وبذلك تبلغ نسبة التباين المفسر بواسطة المحورين الأول والثاني (77.595%) وهي نسبة جيدة توفر تمثيلًا مناسبًا لسحابة النقاط على المستوى العاملي وتسمح بتفسير العلاقات بين المتغيرات بدرجة مقبولة من الدقة، وعليه سيتم الاكتفاء بتمثيل متغيرات دولة المغرب على المستوى العاملي ثنائي الأبعاد المكون من المحورين (F1) و(F2)، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-19): تمثيل القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحاور في المغرب



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

6- التمثيل البياني للمتغيرات على المحاور العاملية

أظهرت نتائج التحليل أن المحورين الأول (F1) والثاني (F2) يفسران معًا ما نسبته (77.595%) من إجمالي التباين، وهي نسبة مرتفعة تعكس جودة التمثيل العاملي للمتغيرات على هذين المحورين، بما يسمح بتقديم وصف دقيق لبنية البيانات، الجدول التالي يبين نسب مساهمة كل متغير في تكوين المحورين (F1) و(F2) إلى جانب نسب تمثيله عليهما وإحداثياته في الفضاء العاملي:

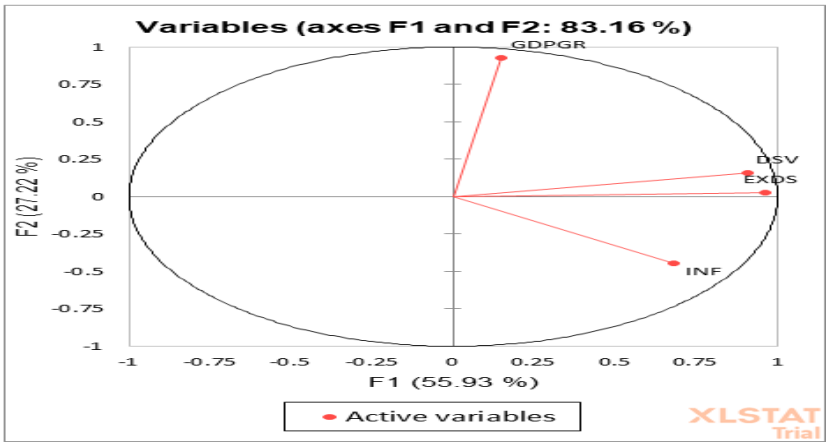
الجدول رقم (3-18): نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين واحداثياتهم

المتغيرات	نسب مساهمات المتغيرات		نسب تمثيل المتغيرات		احداثيات المتغيرات	
	F1	F2	F1	F2	F1	F2
GDPGR	0.017	98.107	0.000	0.994	0.019	0.997
EXDS	39.604	1.301	0.828	**0.013**	0.910	-0.115
DSV	40.205	0.290	**0.841**	0.003	0.917	0.054
INF	20.174	0.303	**0.422**	0.003	0.649	0.055

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

يتبين من نتائج الجدول أعلاه أن مساهمة المتغيرات في تشكيل المحورين الأول (F1) والثاني (F2) مرتفعة وذات دلالة واضحة، حيث ساهمت المتغيرات EXDSو DSVو INFفي تكوين المحور الأول بنسبة إجمالية بلغت 99.98 %، إذ بلغت نسبة مساهمة المتغير EXDS 39.604 % ، بينما ساهم المتغير DSV بنسبة 40.205 %، في حين بلغت مساهمة المتغير INF 20.174 %، مما يعكس الدور المحوري لهذه المتغيرات في تفسير هذا البعد. أما بالنسبة للمحور الثاني(F2) ، فقد تبيّن أن المتغير GDPGRيهيمن بشكل شبه كلي على تكوينه بنسبة بلغت 98.107%، وهو ما يشير إلى كونه المفسر الأساسي لهذا المحور، وبغرض إبراز مواقع المتغيرات والعلاقات القائمة بينها، يتم إسقاط إحداثياتها على المستوى العاملي الأول المكوَّن من المحورين (F1) و(F2)، كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل رقم (3-20): يوضح التمثيل البياني للمتغيرات في المغرب



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

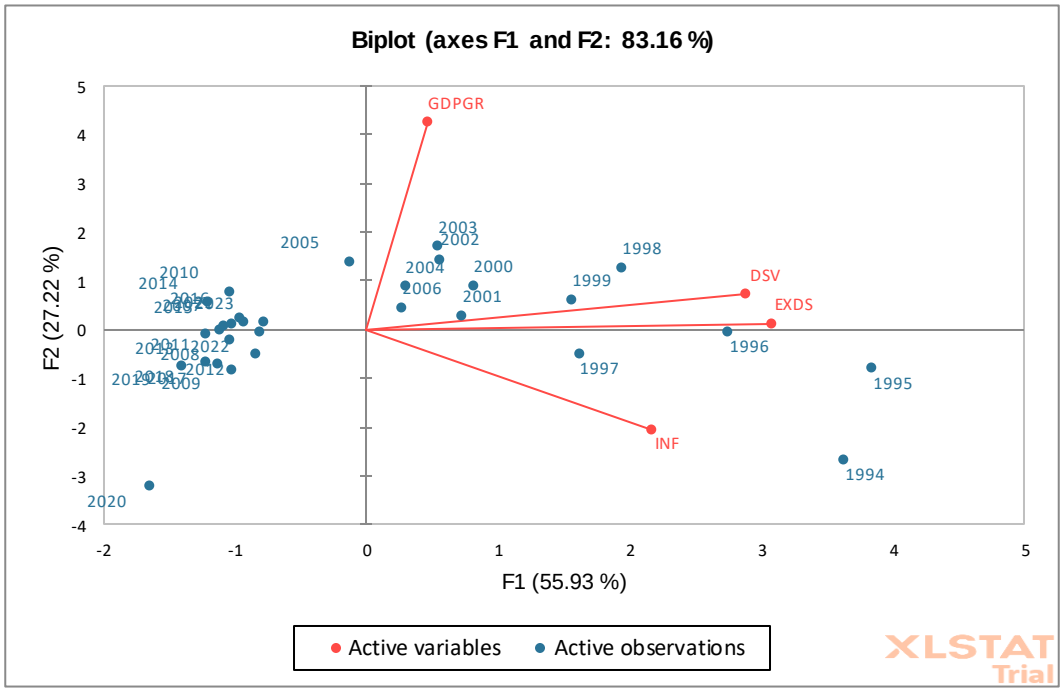
يتضح من الشكل أعلاه أنه يمكن قراءة النتائج وفق ثلاث مستويات كالتالي:

- **جودة التمثيل**: يظهر من خلال الشكل السابق أن جميع المتغيرات تبتعد عن مركز الإحداثيات(المبدأ) وتقترب من محيط الدائرة وهذا يعني أنها ممثلة أحسن تمثيل على المستوي الأول المشكل من المحورين (F1) و(F2)، وعليه فإن جميع متغيرات مقبولة في التحليل والدراسة.
- **علاقة المتغيرات بالمحاور**: نلاحظ أن كل من المتغيرات أرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(EXDS) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DSV) ومعدل التضخم (INF) لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول (F1)، في حين نجد أن المتغير الخاص بمعدل نمو اجمالي الناتج المحلي (GDPGR) له ارتباط قوي وموجب مع المحور الثاني (F2).
- **علاقة المتغيرات بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي** (GDPGR): من خلال ملاحظة المسافات بين المتغيرات نجد أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) بعيدة عن المتغيرات الأخرى، وهو ما يفسر بوجود علاقة ارتباط ضعيف بين (GDPGR) وبقية المتغيرات خلال فترة الدراسة، في حين نلاحظ أن المسافة بين كل من أرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(EXDS) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DSV) قصيرة، وهو ما يفسر بوجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بينهما، كما نلاحظ وجود مسافة متوسطة بين كل أرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(EXDS) ومعدل التضخم (INF)، وهو ما يفسر بوجود علاقة ارتباط متوسطة بينهما خلال فترة الدراسة، ونفس الشيء بالنسبة لكل من خدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DSV) ومعدل التضخم (INF).

7- التمثيل البياني المشترك للمتغيرات والأفراد على المحاور العاملية

استنادًا إلى التمثيل البياني السابق للمتغيرات، سيتم إسقاط سنوات الدراسة على المستوى العاملي نفسه، بهدف تحليل توزيعها وتحديد طبيعة علاقتها بالمتغيرات محل الدراسة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-21): التمثيل البياني المشترك للمتغيرات والأفراد على المحاور العاملية في المغرب



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الشكل السابق يمكننا أن نلاحظ:

- إن السنوات من 2000 إلى سنة 2006 ترتبط ارتباط قوي وموجب بالمتغير الخاص بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي(GDPGR)، يعد هذا منطقي نظرا إلى الظروف الاقتصادية السائدة في تلك المرحلة، حيث شهدت المغرب نمو اقتصاديا ملحوظا نتيجة تحسن مردود القطاع الفلاحي وتطور انتاجية القطاع الخدماتي، إضافة إلى الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي عززت النمو من خلال تشجيع وجذب الاستثمارات؛
- إن السنوات من 1994 إلى 1997 لها ارتباط قوي وموجب مع المتغير الخاص بمعدل التضخم (INF) وهذا منطقي جدا نظرا للظروف التي عرفتها تلك الفترة، لارتفاع أسعار السلع الأساسية محليا ودوليا، والاصلاحات الاقتصادية التي شملت خفض الدعم وتحرير بعض الأسعار، والضغوط المالية التي أدت بدورها إلى زيادة تكاليف بعض الخدمات، إضافة إلى تراجع الإنتاج الفلاحي بسبب موجات الجفاف المتكررة؛

- إن السنوات من 1996 إلى سنة 2006 باستثناء سنة 2005 لها ارتباط قوي وموجب مع المتغيران الخاصان بأرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(EXDS) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DSV)، وهذا منطقي جدا، حيث هذا الارتباط القوي الموجب يعكس الاعتماد المفرط والكبير على القروض الخارجية وكذا ارتفاع تكاليف خدمتها، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبها مقارنة بإجمالي الناتج المحلي، في حين يعود استثناء سنة 2005 لتحسن الاداء الاقتصادي، وهو الأمر الذي أدى إلى تخفيف أعباء الدين نتيجة إعادة جدولة الديون مما جعلها تختلف عن النمط العام؛
- كما يمكن ملاحظة وجود علاقة ارتباط قوية سلبية بين السنوات من 2006 إلى سنة 2023 مع المتغيرات الخاصة بأرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (EXDS) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DSV) وبمعدل التضخم (INF)، وهو أمر منطقي جدا، حيث يعزى هذا الارتباط السلبي إلى: التحسن النسبي في النمو الاقتصادي، تحسن سياسات إدارة الديون الخارجية، بالإضافة إلى الاستقرار النسبي في معدلات التضخم بفضل السياسات النقدية الحذرة لبنك المغرب رغم بعض الارتفاعات الظرفية(سنة 2022)؛
- إن سنة 2020 ترتبط ارتباط متوسط وسلبي مع المتغيرة الخاصة بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي(GDPGR)، وهو أمر منطقي جدا نظرا للظروف الاستثنائية التي شهدها العالم والمغرب في سنة 2020، كتأثير جائحة كوفيد-19، والتي عرفت إغلاق أغلب الأنشطة الاقتصادية وانكماش كبير في جل القطاعات الحيوية: كالسياحة والقطاع الصناعي والخدماتي، إضافة إلى الجفاف الذي أثر بدوره على مردود الإنتاج الفلاحي.

I-3-4. التحليل الوصفي لمؤشرات الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في مصر.

تم في هذه الدراسة تطبيق أسلوب **التحليل بالمركبات الرئيسية (ACP)** على بيانات مصر، والتي تضمنت 30 مشاهدة و4 متغيرات، بهدف تحليل البنية الداخلية للبيانات واستخلاص المركبات الرئيسية الأكثر قدرة على تفسير التباين الكلي بين المتغيرات، وقد أسفرت نتائج التحليل عن ما يلي:

1- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لا يُعد المتوسط الحسابي وحده كافيًا لتقديم وصف شامل ودقيق للبيانات، إذ يقتصر دوره على بيان القيمة المركزية دون أن يعكس مدى تشتت القيم أو تباعدها حول هذا المتوسط. لذلك، تُعد مقاييس التشتت

ضرورية لاستكمال الوصف الإحصائي للبيانات، لما توفره من معلومات حول درجة تباين المشاهدات، ومن أهمها الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، ويعرض الجدول التالي مجموعة من مقاييس الإحصاء الوصفي الخاصة ببيانات مصر خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2023:

الجدول رقم (3–19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيانات مصر

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
GDPGR	**30**	**4.525**	**1.500**	**0.331**
EXDS	**30**	**26.852**	**11.091**	**0.413**
DSV	**30**	**2.603**	**1.038**	**0.398**
INF	**30**	**10.044**	**7.239**	**0.720**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

انطلاقا من النتائج الموضحة في الجدول اعلاه بلغ متوسط معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (**GDPGR**) النسبة 4.525% وهي نسبة منخفضة نسبيا وبمعامل اختلاف محدود التشتت قدره0.331، ويعزى ذلك إلى الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها مصر، لاسيما بعد 2011 وتأثير الاصلاحات الاقتصادية وتباطؤ الاستثمار، بالإضافة الى آثار تقلبات الاقتصاد العالمي والاقليمي، بالرغم من ارتفاع متوسط أرصدة الدين العام الخارجي(EXDS) نسبة 26.852% كنسبة من الناتج الاجمالي وهي نسبة تعد الأكبر مقارنة بالمتغيرات الأخرى، حيث تشير إلى الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي، وبمعامل اختلاف يعد متوسط التشتت نسبيا ب:0.413، إذ أن الاعتماد المتزايد لم ينعكس بشكل مباشر على تحسين الأداء الاقتصادي، وهو ما يوحي بعدم استغلال الدين بشكل جيد نحو الاستثمار المنتج، وإنما قد يكون تم استغلال هذه الديون جزئيا في تغطية العجز وتمويل النفقات الجارية، كذلك فقد بلغ متوسط خدمة الدين على الدين الخارجي (DSV) النسبة **2.603**%كنسبة من الناتج الاجمالي وهي الأقل مقارنة بالمتغيرات الأخرى، وهو ما يوحي بأن عبء خدمة الدين كان منخفض نسبيا خلال فترة الدراسة، وبمعامل اختلاف يعتبر منخفض التشتت بقيمة **0.398** وهي نسبة منخفضة تدل على الاستقرار النسبي؛ وهذا الأمر يوحي بأمرين هما: إما أن جمهورية مصر اعتمدت على ديون ميسرة طويلة الآجال، وإما أن خدمة الديون لاتزال مؤجلة وهو ما قد يؤجل ضغوط مستقبلية عند عملية

استحقاق الأقساط والفوائد، كما جاء معدل التضخم (INF) بمتوسط معدل نمو قدره **10.044**% وهي نسبة مرتفعة نسبيا، وهي تعكس مدى الضغوط التضخمية التي شهده الاقتصاد المصري، وبمعامل اختلاف قيمته **0.720** وهو معدل مرتفع قليلا يعكس التذبذبات المرتفعة نسبيا في معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، كما يعود الارتفاع في متوسط معدلات التضخم وكذا التذبذبات التي شهدتها إلى عدة عوامل منها: تعويم الجنيه في نوفمبر 2016، برامج الاصلاح الاقتصادي، تداعيات جائحة كوفيد-19(2020)، بالإضافة إلى ضعف الإنتاج المحلي والاعتماد الكبير على الاستيراد مع التأثيرات الخارجية كالحرب الروسية الأوكرانية (2022) التي تسببت في ارتفاع أسعار الوقود والغذاء.

2- اختبارات ملاءمة تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP)

يتطلب تطبيق أسلوب **التحليل بالمركبات الرئيسية** (ACP)التحقق من مجموعة من الفرضيات والشروط الأساسية التي تضمن ملاءمة البيانات لهذا النوع من التحليل، بما يسهم في تعزيز موثوقية النتائج المستخلصة ودقتها، ويضمن سلامة تفسير المركبات الرئيسية الناتجة.

الجدول رقم (3-20): نتائج اختبار ملاءمة تطبيق طريقة (ACP) في مصر

محدد مصفوفة معاملات الارتباط		0.129
اختبار كايزر-ماير-اولكن KMO		0.360
اختبار بارتليت Bartlett	**القيمة الاحصائية لـ Chi-square**	26.280
	القيمة الحرجة لـ Chi-square	12.592

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال النتائج الموضحة في الجدول اعلاه نجد ان القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط يختلف عن الصفر حيث أن det =0.129 وهو ما يدل على سلامة المعطيات وخلو نتائج التحليل من مشكلة التعدد الخطي، ومن خلال نتائج اختبار KMO نلاحظ ان قيمة المؤشر بلغت 0.360 وهي ضعيفة،

في حين بلغت نتائج اختبار بارتليت Bartlett القيمة الاحصائية $\chi_C^2 = 26.280$ وهي أكبر من القيمة الحرجة $\chi_t = 12.592$ مما يعني رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على اختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة، أي أنه توجد تباينات مشتركة بين متغيرات الدراسة.

3- دراسة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

سنعتمد في هذا الفرع من الدراسة على تحليل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة من خلال مصفوفة معاملات الارتباط، والتي تُعد من أهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحديد طبيعة العلاقات الثنائية بين المتغيرات وقياس اتجاهها وقوتها، وسيركز التحليل بصورة خاصة على دراسة العلاقة بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) وبقية متغيرات الدراسة، بهدف الوقوف على اتجاه هذه العلاقات ومدى قوتها، والجدول التالي يوضح نتائج مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات:

الجدول رقم (3-21): مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات في مصر

المتغيرات	GDPGR	EXDS	DSV	INF
GDPGR	1	0.149	0.051	0.044
EXDS	0.149	1	0.638	-0.036
DSV	0.051	0.638	1	0.332
INF	0.044	-0.036	0.332	1

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

انطلاقا من نتائج مصفوفة الارتباطات في الجدول أعلاه نلاحظ أنه هناك ارتباط ضعيف وموجب بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (**GDPGR**) وأرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (**EXDS**)، حيث سجل معامل الارتباط بينهما القيمة **0.149**، أي أن هذا المتغير بزيادته يعمل على الزيادة في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، في حين تم تسجيل

ارتباط ضعيف وموجب بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (**GDPGR**) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (**DSV**)، حيث سجل معامل الارتباط بينهما القيمة **0.051**،

وكذا تسجيل ارتباط ضعيف وموجب بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (**GDPGR**) ومعدل التضخم (**INF**)، حيث سجل معامل الارتباط بينهم القيمة **0.044**، أي أن هذا المتغير بزيادته يؤدي إلى انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي.

4- فعالية تمثيل المتغيرات

سوف نتطرق في هذا الجزء عن مدى جودة التمثيل لهذه المتغيرات انطلاقا من معاملات الارتباط المتعدد وكذا مقدرات التباينات المشتركة، ومن خلال الجدول التالي نلاحظ ان حاصل مجموع مربعات التباينات المشتركة عند أغلب المتغيرات في العوامل المستخرجة الذي يظهر في العمود الثاني (Extraction) انها تفوق 0.5 مما يشير بأن معظم متغيرات الدراسة ذات جودة عالية للتمثيل، وهذا يعكس مدى ملائمة المتغيرات للدراسة وقدرتها على تفسير الظاهرة محل التحليل.

الجدول رقم (3-22): فعالية تمثيل المتغيرات في مصر

Communalities

	Initial	Extraction
DSV-EGP	1.000	.872
EXDS-EGP	1.000	.887
INF-EGP	1.000	.924
GDPGR-EGP	1.000	.136

Extraction Method: Principal Component Analysis.

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج SPSS-28

5- القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحاور

تعبر القيم الذاتية عن مقدار التباين الذي يفسره كل عامل في المتغيرات المرتبطة به، أي إلى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي، ويبين الجدول التالي القيم الذاتية ونسب التشتت لكل عامل.

الجدول رقم (3-23): القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحاور في مصر

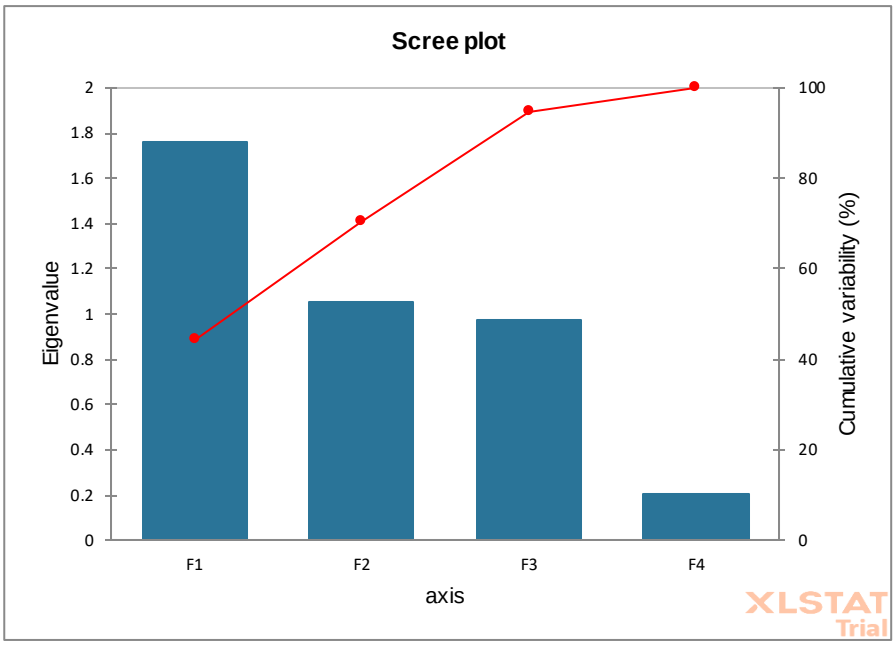
	F1	F2	F3	F4
Eigenvalue	1.763	1.056	0.974	0.207
Variability (%)	44.083	26.395	24.343	5.179
Cumulative %	44.083	70.478	94.821	100

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

انطلاقا من نتائج الجدول أعلاه نستنتج أن المحور الأول (F1) أي المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبته (44.083%) من التشتت الإجمالي مع قيمة ذاتية الأكبر وهي $F_1 = 1.763$، في حين المحور الثاني (F2) أي المركبة الأساسية الثانية فتمثل مانسبته (26.395%) من التشتت الإجمالي مع مايقابله من القيمة الذاتية الثانية مباشرة $\lambda_2 = 1.056$، وبهذا تكون نسبة التمثيل على المخطط العاملي في الفضاء للمحورين (F1)

و(F2) بنسبة (70.478%)، هذه النسبة تعتبر جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط، وعليه سنكتفي بتمثيل المتغيرات لدولة مصر على معلم متعامد ومتجانس ذو بعدين (F1) و(F2)، والشكل التالي يوضح ذلك أكثر:

الشكل رقم (3-22): تمثيل القيم الذاتية ونسب التباين المفسر على المحاور في مصر



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

6- التمثيل البياني للمتغيرات على المحاور العاملية

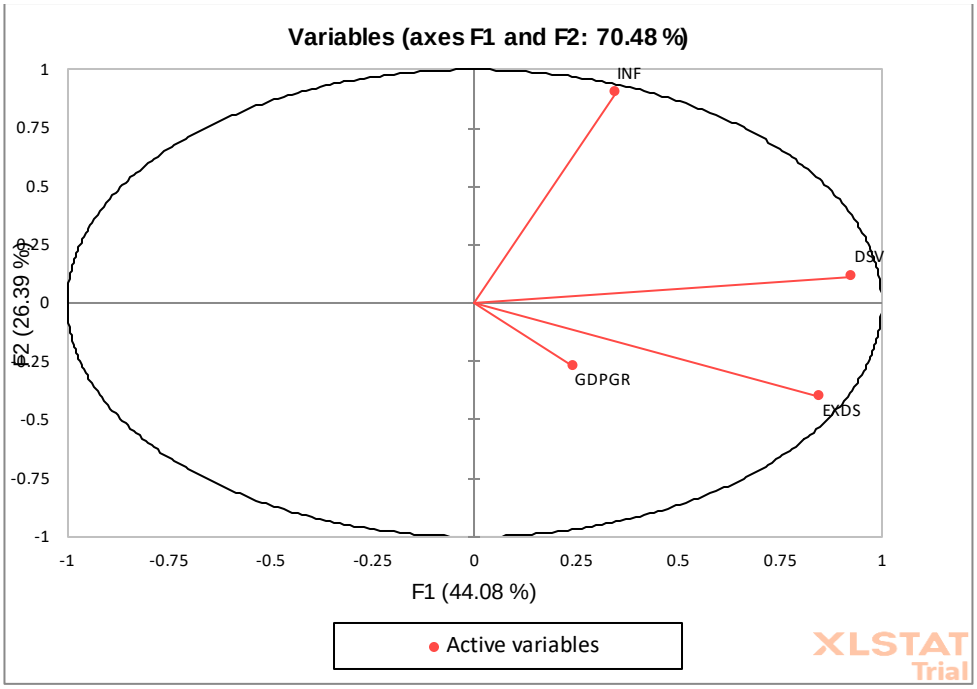
أظهرت نتائج التحليل أن المحورين (F1) و(F2) يفسران ما نسبته (70.478%) من إجمالي التباين ، وهي نسبة جيدة تكفل تمثيلا جيدا للمتغيرات على هذين المحورين، ويوضح الجدول التالي نسب مساهمة وتمثيل المتغيرات على المحورين (F1) و(F2) بالإضافة إلى إحداثياتهم:

الجدول رقم (3-24): نسب مساهمات وتمثيل المتغيرات على المحورين وإحداثياتهم

المتغيرات	نسب مساهمات المتغيرات		نسب تمثيل المتغيرات		إحداثيات المتغيرات	
	F1	F2	F1	F2	F1	F2
GDPGR	3.455	7.095	0.061	0.075	0.247	-0.274
EXDS	40.919	15.640	0.722	**0.165**	0.849	-0.406
DSV	48.794	1.135	**0.860**	0.012	0.928	0.109
INF	6.832	76.130	**0.120**	0.804	0.347	0.897

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

الشكل رقم (3-23): التمثيل البياني للمتغيرات في مصر



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

يتضح من الشكل أعلاه أنه يمكن قراءة النتائج وفق ثلاث مستويات كالتالي:

- **جودة التمثيل**: يظهر من خلال الشكل السابق أن جميع المتغيرات تبتعد عن مركز الإحداثيات (المبدأ) وتقترب من محيط الدائرة وهذا يعني أنها ممثلة أحسن تمثيل على المستوي الأول المشكل من المحورين (F1) و(F2)، وعليه فإن جميع متغيرات مقبولة في التحليل والدراسة.

- **علاقة المتغيرات بالمحاور**: نلاحظ أن كل المتغيرات ترتبط ارتباط موجب بالمحور الأول (F1)، بحيث أن كل من المتغيرات أرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(EXDS) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DSV) لهما ارتباط قوي وموجب مع الحور الأول، في حين المتغيرات التضخم (INF) والمتغيرة الخاصة بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) لهما ارتباط متوسط وموجب مع المحور الأول.

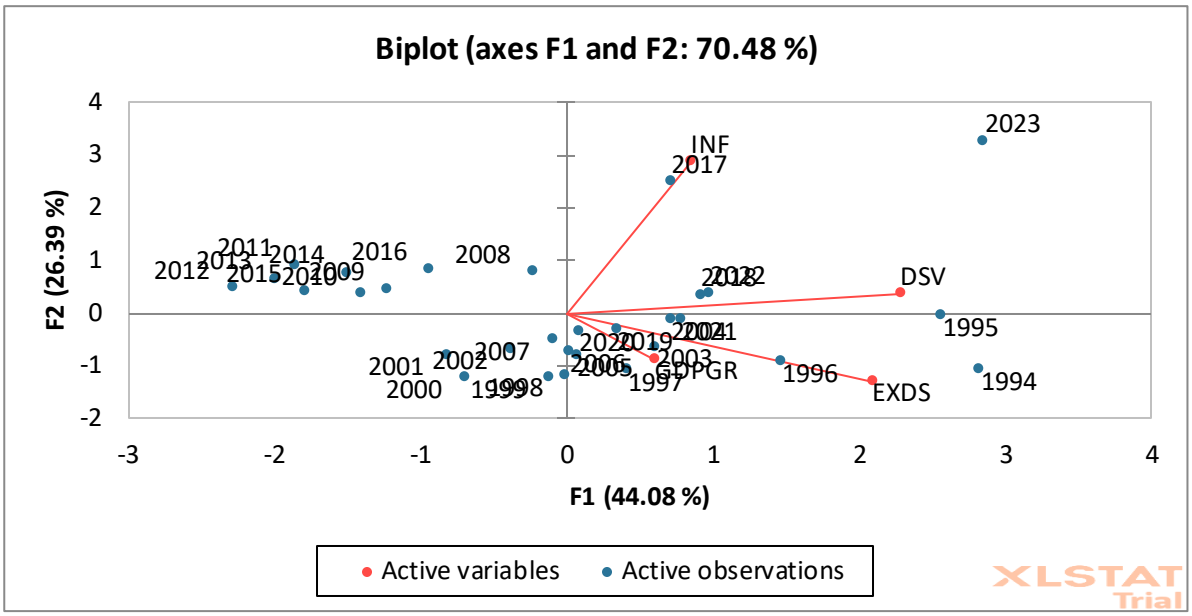
- **علاقة المتغيرات بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي** (GDPGR): من خلال ملاحظة المسافات بين المتغيرات نجد أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) قريبة من متغير أرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(EXDS) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DSV)، وهو ما يفسر بوجود علاقة ارتباط قوية بين (GDPGR) و (EXDS) و (DSV) خلال

فترة الدراسة، في حين نلاحظ أن المسافة بين معدل التضخم (INF) وبقية المتغيرات الأخرى هي مسافة متوسطة، وهو ما يفسر بوجود علاقة ارتباط متوسطة بينهما خلال فترة الدراسة.

7- التمثيل البياني المشترك للمتغيرات والأفراد على المحاور العاملية

استنادًا إلى التمثيل البياني السابق للمتغيرات، سيتم إسقاط سنوات الدراسة على المستوى العاملي نفسه، بهدف تحليل توزيعها وتحديد طبيعة علاقتها بالمتغيرات محل الدراسة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-24): التمثيل البياني المشترك للمتغيرات والأفراد على المحاور العاملية في مصر



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على برنامج xl-stat2022

من خلال الشكل السابق يمكننا أن نلاحظ:

- إن السنوات من 1996، 1997، 1998، 2004، 2005، 2006، 2019، 2020 و2021 ترتبط ارتباط قوي وموجب بالمتغير الخاص بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي(GDPGR)، يعد هذا منطقي نظرا إلى الظروف الاقتصادية السائدة في تلك المرحلة، حيث يعود ذلك للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الفعالة في الفترتين (1990- 2000)، إضافة إلى قدرة الاقتصاد على التعافي والصمود خلال الأزمات كجائحة كورونا وانتهاج سياسات محفزة للنمو في فترة متتالية؛
- إن السنوات 1994، 1995، 1996، 1997، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2019، 2020، 2021 و2022 لها ارتباط قوي وموجب مع المتغيرتين الخاصتين بأرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي(EXDS) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة

من إجمالي الناتج المحلي (DSV)، وهذا منطقي جدا نظرا لظروف التي عرفتها تلك الفترة، إذ يعود الارتباط الموجب القوي للتوسع في الاقتراض الخارجي سعيا لدعم الخطط التنموية وكذا مجابهة الأزمات، وبالتالي زيادة أو ارتفاع خدمة الدين نتيجة زيادة حجم الدين وكذا التغيرات في أسعار الفائدة أو العملة، إضافة إلى السياسات الاقتصادية المنتهجة والتي تعتمد عل التمويل الخارجي كمصدر رئيسي لتغطية الفجوات المالية؛

- إن السنوات 2008، 2017، 2018، 2019 و2023 لها ارتباط قوي وموجب مع المتغير الخاص بمعدل التضخم (INF) ، وهذا منطقي جدا نظرا للظروف الاقتصادية السائدة في تلك الفترة، إذ شهدت هذه السنوات صدمات اقتصادية كبيرة وإجراءات حكومية أثرت على الأسعار، إضافة إلى تراجع القوة الشرائية للعملة المحلية؛
- كما يمكن ملاحظة وجود علاقة ارتباط قوية سلبية بين السنوات من 2008 إلى سنة 2015 والمتغيرات الخاصة بأرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (EXDS) وخدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (DSV) والمتغير الخاص بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي(GDPGR)، وهو أمر منطقي جدا، إذ كانت مصر تعتمد بشكل أكبر على التمويل المحلي وبشكل أقل على التمويل الخارجي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وكذا اندلا ع ثورة يناير2011، حيث امتنعت الحكومة المصرية إلى حد كبير عن التوسع في الاقتراض الخارجي، مما أدى إلى فقدان الثقة في الأسواق الناشئة أي تراجع القطاعات المنتجة، وهو الأمر الذي أدى إلى تباطء النمو الاقتصادي؛
- إن السنوات من 1997 الى سنة 2007 و2019و 2020 لها ارتباط قوي وسالب مع المتغير الخاص بمعدل التضخم (INF)، وهو أمر منطقي جدا، إذ شهدت مصر خلال الفترة(1997-2007) استقرار اقتصادي مع تسجيل انخفاض محسوس في التضخم، أما خلال سنتي 2019 و2020 عرفت مصر تراجع في معدلات التضخم وذلك بعد تجاوز صدمة تعويم الجنيه.

II. البناء النظري للمنهجية المعتمدة في الجانب التطبيقي

سنتطرق في هذا العنصر إلى نموذج الانحدار للعتبات بانل ذو الانتقال الفوري (PTR) وخطوات تقديره.

II-1. نموذج الانحدار للعتبات بانل ذو الانتقال الفوري (PTR).

تفترض معظم الدراسات التطبيقية في مجال النمذجة الاقتصادية القياسية وجود علاقات خطية بين المتغيرات الاقتصادية، غير أن التطورات الحديثة في هذا المجال أظهرت أن النماذج القائمة على الفرضيات غير الخطية قد تقدم تمثيلاً أكثر واقعية لسلوك البيانات الاقتصادية. وفي هذا السياق، حظيت نماذج العتبة

(Threshold Models)باهتمام متزايد في الاقتصاد القياسي، لما تتميز به من بساطة نسبية وقدرة تفسيرية جيدة، مما يجعلها ملائمة لتحليل العلاقات التي تتسم بعدم الخطية[1].

كما تتيح هذه النماذج إمكانية دراسة تغير العلاقات الاقتصادية عند تجاوز أحد المتغيرات مستوى معين يُعرف بعتبة التحول، وهو ما يسمح بالتقاط مجموعة من الظواهر الاقتصادية التي تعجز النماذج الخطية التقليدية عن تفسيرها بدقة، ومن أبرز هذه النماذج نجد نموذج Hansen (1999) ونموذج Khan and Senhadji (2001).

سنقوم بتقدير عتبة الدين العام الخارجي استنادا على نموذج خان وصنهاجي واتباع منهجيته، حيث يعتبر نموذج "خان وصنهاجي" تطويرا لنموذج هانسن(1999) الذي كان نموذج إحصائي بحت، ليقوم نموذج خان وصنهاجي بإضافة البعد الاقتصادي والتطبيقي لاختبار العلاقات الغير الخطية، إذ يعد الأكثر استعمالا في الدراسات القياسية، فنموذج خان وصنهاجي يعمل على دراسة أثر التضخم على النمو الاقتصادي فوق وتحت مستوى العتبة[2]، وعليه سنقوم في دراستنا باستبدال متغير التضخم بمتغير أرصدة الدين العام الخارجي، بحيث يأخذ النموذج الشكل التالي:

$$GDPGR_{it} = \mu_i + pGDPGR_{i,t-1} + \beta_1\left(1 - d_{it}^{EXDS^*}\right)(EXDS_t - EXDS^*) + \beta_2 d_{it}^{EXDS^*}(EXDS_t - EXDS^*) + \beta_3 DSV + \beta_4 INF + \varepsilon_t \ldots\ldots(2)$$

$$d_{it}^{exds*} = \begin{cases} 1 + if \;\; exds_t > exds^* \\ 0 + if \;\; exds_t \leq exds^* \end{cases} \quad i = 1, \ldots\ldots N \;\; ; t = 1, \ldots\ldots T$$

حيث:

$GDPGR_{it}$: نمو إجمالي الناتج المحلي للبلدi في الفترة t؛

$pGDPGR_{i,t-1}$: نمو إجمالي الناتج المحلي للسنة السابقة، p يقيس درجة التأثير؛

μ_i : الأثر الثابت، يمثل الخصائص الفردية الثابتة عبر الزمن لكل وحدة (دولة أو شركة).

$EXDS_t$: أرصدة الدين العام الخارجي

$EXDS^*$: عتبة الدين العام الخارجي؛

[1]- بن العايب عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 224.

[2]- وائل سعد حسانين الدواخلي، **تقدير عتبة الإنفاق الحكومي في الدول العربية باستخدام نماذج انحدار العتبة- دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل (2000-2020)**، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، المجلد:52، العدد:03، جامعة عين الشمس، مصر، أكتوبر 2022، ص331.

$d_{it}^{EXDS^*}$: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) عندما تكون معدلات التضخم تفوق مستوى العتبة، ويأخذ القيمة (0) عندما تكون أقل من مستوى العتبة؛

γ_1: معلمة النموذج وتقيس أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي اذا كان الدين العام الخارجي أقل يساوي مستوى العتبة؛

γ_2 : معلمة النموذج وتقيس اثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي اذا كان الدين العام الخارجي أكبر من مستوى العتبة؛

ε_t : الخطأ العشوائي للبلد i في الفترة t.

II-2.خطوات تقدير نموذج انحدار العتبات للبيانات الطولية (PTR)

1- تحديد قيمة العتبة المثلى:

يشير خان وصنهاجي (2001) إلى إمكانية تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، في حال كانت قيمة العتبة معلومة، يمكن تقدير النموذج بسهولة، ونظرا لصعوبة تحديد قيمة العتبة بدقة، فإن طريقة المربعات الصغرى المشروطة هي الأنسب للتقدير[1].

ولتطبيق هذه الطريقة على نموذج دراستنا، سنقوم بتقدير النموذج عند كل مستوى من مستويات عتبة الدين العام الخارجي من خلال تكديس البيانات في المعادلة (2)، ومن ثم استخراج مجموع مربعات البواقي عند هذه المستويات وتحديد قيمة العتبة عند المستوى الذي يحقق أقل مجموع مربعات البواقي كما يلي:

$$exds^* = argmin\{s_1(exds), exds = \underline{exds}, \ldots., \overline{exds}\}$$

وبذلك تسهم مقاربة خان وصنهاجي في تحديد نقطة التحول في أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي، وهو يشكل جوهر دراستنا لعتبة الدين العام الخارجي التي من خلالها يتحدد المستوى الذي يبدأ عنده التأثير السلبي للدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي.

يستلزم البحث الأمثل عن العتبة تحديدها عبر النطاق الكامل لمستويات الدين العام الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع التعقيد الحسابي لعملية التقدير، ومن أجل ذلك اقترح هانسن (Hansen) تقليص نطاق البحث الأولي من خلال حصره في مجموعة محددة من القيم،كاعتماد قيم صحيحة مختارة مسبقا، أو توجيه عملية التقدير نحو المنطقة التي يرجح أن تقع فيها عتبة التحول.

[1] - Mohsin S Khan, Abdelhak S Senhadji, Bruce D Smith, Inflation and Financial Depth, IMF WORKING PAPERS, April 2001, pp: 12-13.

2- اختبار الدلالة الاحصائية على مستوى العتبة[1]:

من أجل اختبار دلالة العتبة في النموذج، أوصى هانسن(1999) باستخدام اختبار نسبة الاحتمالية (Likelihood Ratio Test) تحت الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود عتبة كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : \gamma_1 = \gamma_2 & \text{لاتوجد عتبة} \\ H_1 : \gamma_1 \neq \gamma_2 & \text{توجد عتبة} \end{cases}$$

ويتم اختبار هذه الفرضية بالاستعانة بإحصائية هانسن (1999) والتي تأخذ الصيغة التالية[2]:

$$\mathrm{LR}_0 = \frac{(S_0 - S_1)}{\hat{\sigma}^2} = F_1$$

حيث أن:

- S_0 و S_1 : تمثل مجموع مربعات البواقي لفرضية العدم $H_0 : \gamma_1 = \gamma_2$ وللفرضية البديلة $H_1 : \gamma_1 \neq \gamma_2$؛
- $\hat{\sigma}^2$: تعبر عن تباين البواقي للفرضية البديلة.

هذه الاحصائية لا تخضع للاختبارات الكلاسيكية كاختبار ستودانت t وذلك كونها لا تعطي توزيعا قياسيا، لذلك اقترح هانسن (1999) طريقة لمحاكاة التوزيع المتقارب لاختبار نسبة الامكانية العظمى للفرضية H_0 من خلال الصيغة التالية[3]:

$$\mathrm{p}_{value} = 1 - \left[1 - \mathrm{esp}\left(\frac{-1}{2}F_1\right)\right]$$

ومن خلال هذه الدالة يمكن تحديد خطية نموذج العتبة من عدمها، حيث إذا كانت القيمة الاحتمالية p_{value} ل F_1 أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (1% أو 5 % أو 10%) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تقر بأن العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية، وبالتالي قبول النموذج في تفسير العلاقة.

[1]- شلوفي عمير، **التضخم و النمو الاقتصادي. تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018، ص 184- 185.

[2] - Bruce E. Hansen, Threshold e!ects in non-dynamic panels: Estimation, testing, and inference, Journal of Econometrics 93 (1999),p;351.

[3]- بن العايب عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص226.

III. الدراسة القياسية لأثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة

يهدف هذا العنصر لتقدير أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية، إذ تمت الاستعانة ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية "البانـــل" لعينة الدراسة والتي ضمت أربعة دول من قارة إفريقيا والمتمثلة في (الجزائر، تونس، المغرب، مصر) خلال الفترة الزمنية(1994-2023)، وذلك بتقدير نموذجين أحدهما لدراسة العلاقة الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، والآخر لدراسة العلاقة الغير الخطية بينهما، كما يوضح الجدول التالي طبيعة المتغيرات التي تضمنها نموذجينا القياسيين بالرموز المستعملة وكذا طرق قياسها:

الجدول رقم(3-25) : عرض المتغيرات التي تم استخدامها في النموذج

اسم المتغير	رمز المتغير	القياس
النمو الاقتصادي	GDPGR	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)
الدين العام الخارجي	EXDS	أرصدة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
خدمة الدين الخارجي	DSV	خدمة الدين على الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
معدل التضخم	INF	مقاس بالتغير السنوي لمؤشر أسعار المستهلكين CPI

المصدر: من إعداد الطالب.

III-1. دراسة العلاقة الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي.

نستخدم نموذجي بانل الساكن والديناميكي لتقدير العلاقة الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

III-1-1. تقدير نماذج بانل الساكن.

سنتطرق في هذا الجزء لتقدير نماذج بانل الساكن المختلفة، مع إجراء المفاضلة بينهم باستخدام الاختبارات المقترحة، وذلك بهدف تحديد النموذج الأمثل، ومن ثم تقييم شامل للنموذج المختار.

III-1-1-1. تقدير النماذج الرئيسية لبانل الساكن.

سنقوم بتقدير نماذج بيانات البانل المستخدمة في الدراسة، والتي تشمل ثلاثة نماذج رئيسية وهي: نموذج التجميعي (PRM)، نموذج التأثيرات الثابتة(FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية(REM)، وفيما يلي نعرض نتائج تقديرات هذه النماذج وفقا لبيانات دراستنا:

الجدول رقم(3-26): نتائج تقدير نماذج البانل الساكن

	نموذج (PRM)	نموذج (FEM)	نموذج (REM)
EXDS	-0.0054	-0.0322	-0.0054
DVS	0.0099	0.2554	0.0099
INF	0.0055	-0.0359	0.0055
©الثابت	3.6638***	3.5831***	3.6638***
R^2	0.000716	0.0707	0.0007
SE	2.9021	2.8354	2.9021
DW	2.2513	2.4520	2.2513
F. statistic	0.0277	1.4344	0.0277
Prob(F. statistic)	0.9937	0.2076	0.9937
T	30	30	30
N	4	4	4
N*T	120	120	120
***معنوية عند 1%، **معنوية عند 5%، *معنوية عند 10%**			

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Eviews12

III-1-1-2. تحديد النموذج الأمثل.

بعد الانتهاء من تقدير نماذج بيانات البانل الخطية، ننتقل في هذا العنصر إلى المفاضلة بين النماذج المقدرة، والمتمثلة في نموذج الانحدار التجميعي(PRE) ، ونموذج الآثار الثابتة(PRM) ، ونموذج الآثار العشوائية (REM)، وذلك بالاستناد إلى الاختبارات الإحصائية التي تم عرضها سابقًا.

أولا: اختيار النموذج الملائم بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الاثار الثابتة (FEM).

لإجراء المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الآثار الثابتة(FEM) ، تم الاعتماد على اختبار **فيشر (F) المقيد**، المعروف في البرنامج الاحصائي Eviews باسم The Redundant Fixed effects tes ، وذلك بهدف تحديد النموذج الأكثر ملاءمة للبيانات. وقد أظهرت نتائج الاختبار ما يلي:

الجدول رقم (3-27): نتائج اختبار The Redundant Fixed effects Test

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.839933	(3,113)	0.0411
Cross-section Chi-square	8.722726	3	0.0332

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Eviews12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المرافقة لإحصائية فيشر F تساوي 2.839 وباحتمالية Prob=0.0411 وهي أقل من 5%، وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أن النموذج التجميعي (PRM) هو الأفضل، ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أن نموذج الأثار الثابتة (FEM) هو الأفضل.

ثانيا: اختيار النموذج الملائم بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الاثار العشوائية (REM)

للمفاضلة بين النموذجين (PRM) و(REM)، سوف نستخدم اختبار مضاعف لاغرانج LM لي (Breusch-pagan)، الاختبار يقيس فيما إذا كانت هناك تباينات مهمة بين الوحدات أو عبر الزمن تبرر استخدام نموذج (RE) بدلا من OLS.

والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (3-28): نتائج اختبار LM الخاص بمضاعف لاغرانج.

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.525427 (0.4685)	13.60997 (0.0002)	14.13540 (0.0002)

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Eviews12

انطلاقا من نتائج الجدول أعلاه لدينا:

- Cross-section (بين الوحدات): لدينا p-value=0.4685>0.05، أي نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أنه لا يوجد تباين معنوي بين الوحدات، وعليه طريقة Pooled OLS أفضل.
- Time (عبر الزمن): لدينا p-value=0.0002<0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنص بعدم وجود تباين معنوي زمني بين المشاهدات، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود تباين معنوي زمني بين المشاهدات أي Random Effects أفضل من Pooled OLS
- Both (كلاهما): لدينا p-value=0.0002<0.05، أي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن هناك اختلاف معنوي إما بين الوحدات أو عبر الزمن أو كلاهما، وهو الأمر الذي يدعم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects.

وعليه نموذج Random Effects أفضل من نموذج Pooled OLS.

ثالثا: اختيار النموذج الملائم بين نموذج الآثار الثابتة (FEM) ونموذج الآثار العشوائية (REM)

للمفاضلة بين النموذجين سوف نعتمد على اختبار هوسمان Hauman والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (3-29): نتائج اختبار هاوسمان.(Hausman Test)

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	8.519799	3	0.0364

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
EXDS	-0.032251	-0.005479	0.000220	0.0712
DSV	0.255451	0.009945	0.008218	0.0068
INF	-0.035937	0.005521	0.000864	0.1585

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Eviews12

انطلاقا من نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أن القيمة المرافقة لإحصائية Hauman والتي تتبع التوزيعX2 تساوي 8.5197 وبقيمة احتمالية prob=0.0364 وهي أقل من 5% وعليه نرفض الفرضية الصفرية H0 التي تنص على أن نموذج الآثار العشوائية (REM) هو الأفضل، ونقبل الفرضية البديلة H1 والتي تنص على أن نموذج الاثار الثابتة (FEM) هو الأمثل.

III-1-1-3. تحديد مدى كفاءة النموذج الملائم

يعد نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects - FEM) من أحد أكثر النماذج استخداما في الأدبيات التي تناولت بيانات البانل، إذ يعود ذلك لقدرته على التحكم في الخصائص غير المرصودة والثابتة عبر الوحدات، كما يستحسن استخدام هذا النوع من النماذج في حالة الدراسات التي تعتمد على العينات الشاملة كتحليل ظاهرة النمو الاقتصادي عبر مجموعة من البلدان.

والجدول التالي يوضح نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة(**FEM**):

الجدول رقم (3–30): عرض نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة(FEM)

Dependent Variable: GDPGR
Method: Panel Least Squares
Date: 08/29/25 Time: 23:19
Sample: 1994 2023
Periods included: 30
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 120

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXDS	-0.032251	0.029885	-1.079168	0.2828
DSV	0.255451	0.176912	1.443940	0.1515
INF	-0.035937	0.053617	-0.670247	0.5041
C	3.583144	0.586623	6.108088	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	2.751545	R-squared	0.070777
Mean dependent var	3.575871	Adjusted R-squared	0.021437
S.D. dependent var	2.866379	S.E. of regression	2.835489
Akaike info criterion	4.978869	Sum squared resid	908.5200
Schwarz criterion	5.141473	Log likelihood	-291.7321
Hannan-Quinn criter.	5.044903	F-statistic	1.434486
Durbin-Watson stat	2.452001	Prob(F-statistic)	0.207610

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Eviews12

ترتبط أرصدة الدين العام الخارجي (EXDS) بعلاقة عكسية مع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR)، حيث إن زيادة الدين العام الخارجي بنسبة 1%تؤدي إلى انخفاض معدل النمو بنحو 0.032% وتُعد هذه الأثر ضعيفًا نسبيًا رغم سلبية العلاقة، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة البنية الاقتصادية في أغلب دول عينة الدراسة، إضافة إلى محدودية كفاءة توظيف الديون الخارجية في المشاريع الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم أعباء الدين وتقليص حجم الإنفاق التنموي، وبالتالي التأثير سلبًا في النمو الاقتصادي.

في المقابل، أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة طردية بين خدمة الدين الخارجي (DSV) ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي(GDPGR) ، حيث تؤدي زيادة خدمة الدين بنسبة 1%إلى ارتفاع معدل النمو بنحو 0.25% ويمكن تفسير هذه النتيجة باحتمال التزام بعض دول العينة بسداد التزاماتها الخارجية بانتظام، مما يعزز ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية، ويسهم في تحسين شروط التمويل، وهو ما قد ينعكس إيجابًا على تحفيز النمو الاقتصادي،كما بيّنت النتائج وجود علاقة عكسية بين معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) ومعدل التضخم(INF) ، إذ إن ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1%يؤدي إلى انخفاض معدل النمو بنحو 0.03% ، وهي نتيجة منسجمة مع الإطار النظري، حيث يؤدي ارتفاع التضخم إلى تآكل القوة الشرائية وزيادة حالة عدم اليقين في الأسواق، مما يحد من الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي ينعكس سلبًا على النمو الاقتصادي.

أما على مستوى التقييم الإحصائي للنموذج، فقد أظهرت النتائج أن معاملات كل من EXDSو DSV و INFغير معنوية إحصائيًا عند مستوى 5%كما بلغت قيمة اختبار فيشر F = 1.434مع احتمال prob = 0.207، وهو ما يفوق 0.05، مما يدل على عدم معنوية النموذج ككل. إضافة إلى ذلك، سجل معامل التحديد قيمة $R^2 = 0.07$، أي أن المتغيرات المستقلة لا تفسر سوى 7%من التغيرات في المتغير التابع (GDPGR)، وهو ما يعكس ضعف القدرة التفسيرية للنموذج الخطي في تفسير العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة، من خلال هذه النتائج، سيتم تقدير نموذج ديناميكي باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GMM) وفق مقاربة Arellano-Bond، وذلك لمعالجة مشكلتي التباين غير المتجانس والارتباط الذاتي المحتمل في النموذج.

III-1-2. تقدير نموذج البيانات الطولية الديناميكي .

نعتمد في هذه الدراسة على نموذج البانل الديناميكي نظرا لقوته في استكشاف العلاقات المتغيرة عبر الزمن بين المتغيرات عبر وحدات متعددة، ومن المعروف أن طريقة المربعات الصغرى لا تكون مناسبة لهذا النوع من النماذج، كونها لا تستطيع التعامل مع بعض المشاكل الناجمة عن الطبيعة الديناميكية للنموذج، لذلك ومن أجل الحصول على مقدرات أفضل ونتائج أحسن وأكثر موثوقية، فقد تم اللجوء إلى طريقة **DIF-GMM** كونها تعد أحد أبرز وأحدث اساليب التقدير في هذا المجال، حيث تعمل هذه الطريقة من التقدير على توسيع النموذج من خلال استخدام الفروق الأولى للمتغيرات التابعة إضافة إلى مستويات المتغيرات التفسيرية، كما تهدف من خلال تطبيق هذه الطريقة إلى توضيح أثر المتغيرات المستقلة على نمو إجمالي الناتج المحلي في المدى القصير والجدول التالي يوضح نتائج التقدير.

الجدول رقم(3-31): نتائج تقدير النموذج بطريقة الفرق DIF –GMM

```
note: L.GDPGR omitted because of collinearity.

Arellano-Bond dynamic panel-data estimation     Number of obs      =       112
Group variable: Id                              Number of groups   =         4
Time variable: year
                                                Obs per group:
                                                              min =        28
                                                              avg =        28
                                                              max =        28

Number of instruments =    111                  Wald chi2(3)       =      8.02
                                                Prob > chi2        =    0.0455
One-step results
                                    (Std. err. adjusted for clustering on Id)
------------------------------------------------------------------------------
             |               Robust
       GDPGR | Coefficient  std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       GDPGR |
         L1. |  -.2391454    .243552    -0.98   0.326    -.7164987    .2382078
             |
        EXDS |  -.0377965   .0440981    -0.86   0.391    -.1242273    .0486343
         DSV |   .3288057   .1963505     1.67   0.094    -.0560343    .7136456
         INF |  -.0030595   .0189935    -0.16   0.872    -.0402861     .034167
       _cons |   4.072553    1.33783     3.04   0.002     1.450455    6.694651
------------------------------------------------------------------------------
Instruments for differenced equation
        GMM-type: L(2/.).GDPGR
        Standard: LD.GDPGR D.EXDS D.DSV D.INF
Instruments for level equation
        Standard: _cons
```

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Stata 17

- **تحليل النتائج:**

تشير نتائج التقدير إلى أن معظم المتغيرات المدروسة تتماشى من الناحية الاقتصادية مع التوقعات النظرية، إلا أن أغلبها لا يتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. وبالتفصيل، أظهرت النتائج أن المتغير المتأخر للنمو الاقتصادي($GDPGR_{t-1}$) يؤثر سلبًا على النمو الحالي، حيث إن زيادة هذا المتغير بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض النمو بنسبة 0.23%، دون أن يكون هذا الأثر معنويًا إحصائيًا عند مستوى 5%. ويمكن تفسير هذا الأثر السلبي بخصوصية الاقتصادات النامية محل الدراسة، حيث قد يؤدي النمو السريع في فترة معينة إلى استنزاف الموارد أو ظهور اختلالات اقتصادية وسياسية تحد من استدامة النمو في الفترات اللاحقة، بما يعكس طبيعة التصحيح الذاتي للاقتصاد، كما أظهرت النتائج أن المتغير EXDS يرتبط بعلاقة سلبية مع النمو الاقتصادي، إذ تؤدي زيادة بنسبة 1% فيه إلى انخفاض النمو بنسبة 0.037%، غير أن هذا الأثر لا يحمل دلالة إحصائية عند مستوى 5%، رغم توافقه مع التوقعات الاقتصادية. في المقابل، تبين أن المتغير DSV يؤثر إيجابًا على النمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادته بنسبة 1% إلى ارتفاع النمو بنسبة

0.32%، مع دلالة إحصائية عند مستوى 10%، وهو ما قد يبدو غير متسق مع وجهات نظر اقتصادية، إلا أنه يمكن تبريره بخصوصيات البنية الاقتصادية للدول محل الدراسة.

أما بالنسبة للمتغير INF، فقد أظهرت النتائج وجود أثر سلبي على النمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة معدل التضخم بنسبة 1% إلى انخفاض النمو بنسبة 0.0030%، دون أن يكون هذا الأثر معنويًا عند مستوى 5%، وهو ما يتماشى عمومًا مع المنطق الاقتصادي الذي يربط بين ارتفاع التضخم وتراجع الأداء الاقتصادي، ناحية أخرى لدينا إحصائية wald=8.02 وباحتمالية 0.0455، وهي أقل من 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على عدم وجود تأثير للمتغيرات التفسيرية أي النموذج ككل ليس له دلالة إحصائية، وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن النموذج ككل له دلالة إحصائية أي النموذج ككل مقبول إحصائيا واقتصاديا، كما لدينا نتائج اختبار Arellano-Bond لاختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء من الدرجة الأولى والثانية، إذ يهمنا الارتباط التسلسلي للأخطاء من الدرجة الثانية في هذا الاختبار والتي كانت نتائجه كالآتي:

الجدول رقم(3-32): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

```
Arellano-Bond test for zero autocorrelation in first-differenced errors
H0: No autocorrelation

Order        z    Prob > z
-----------------------------
    1   -1.8342      0.0666
    2    1.0319      0.3021
-----------------------------
```

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Stata 17

أفظت نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية إلى قبول الفرضية H_0 والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية فما فوق وذلك عند مستوى معنوية 5%، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤكد نتائج هذا الاختبار صلاحية الأدوات المستخدمة في التقدير وشروط العزوم المرتبطة بها، وهو ما يمثل دليلا اضافيا على موثوقية وتناسق التقديرات الناتجة عن هذه الطريقة.

ولاختبار القيود زائدة التمييز فإننا نستخدم اختبار القيود المفرطة (Test de Sargan)، والنتائج يوضحها الشكل التالي:

الجدول رقم(3–33): نتائج اختبار صلاحية القيود المفرطة (Test de Sargan)

```
. estat sargan
Sargan test of overidentifying restrictions
H0: Overidentifying restrictions are valid

        chi2(105)     =  124.4064
        Prob > chi2   =    0.0951
```

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Stata 17

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى قبول الفرضية الصفرية (H0) لهذا الاختبار عند مستوى معنوية 5%، والتي تفترض أن الأدوات المستخدمة في هذه الطريقة تعد صالحة ومستقلة عن بواقي النموذج، أي أنها متغيرات خارجية

في ضوء التحليل السابق، يتبين إمكانية قبول نموذج التقدير بطريقة DIF–GMM من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية، إلا أن العلاقة الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي لم تثبت معنويتها إحصائيًا.

III–2. تقدير نموذج الانحدار للعتبات بانل ذو الانتقال الفوري (PTR)

III–2–1. دراسة استقرارية بيانات البانل

تستند المقاربة النظرية لنماذج العتبة في بيانات البانل إلى ما تم اقتراحه من قبل Hansen(1999) وآخرون، حيث يفترض أن المتغيرات المستخدمة في النموذج تكون مستقرة عند المستوى I(0)، وعليه وبناء على هذا الطرح سوف نقوم أولا بدراسة استقرارية متغيرات نموذج الدراسة باستخدام الاختبارات (Fisher- ADF) وIPS(IM, Pesaran & Shin) للتأكد من تحقق هذا الافتراض، وهي كالتالي:

الجدول رقم (3-34): اختبارات الاستقرارية للمتغيرات

المتغير	نوع الاختبار	الاحصائية	الاحتمال
GDPGR	**Fisher**	**25.5199*** **	**0.0013**
	IPS	**-3.3328*** **	**0.0004**
EXDS	**Fisher**	**15.0116***	**0.0589**
	IPS	**-1.8334** **	**0.0334**
DVS	**Fisher**	**15.3281***	**0.0531**
	IPS	**-1.4158***	**0.0784**
INF	**Fisher**	**16.8266** **	**0.0320**
	IPS	**-2.8843*** **	**0.0020**
***معنوية عند 1%، **معنوية عند 5%، *معنوية عند 10%			

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاحتمال المرافق لمتغير GDPGR و INF أقل من 1% باستثناء اختبار فيشر للمتغير INF نجده مستقر عند 5%، أما المتغير EXDS و DSV فنجدهما مستقران عند مستوى معنوية 10% باستثناء اختبارIPS عند المتغير EXDS يستقر عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على وجود جذر الوحدة أي المتغيرات غير مستقرة، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن المتغيرات مستقرة عند المستوى I(0).

وبناء على تحقق افتراض هانسن(1999)، أي جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى، وعليه يمكن تقدير نموذج الانحدار للعتبات بانل ذو الانتقال الفوري (**PTR**).

سيتم في دراستنا هذه الاعتماد على النموذج القياسي لخان وصنهاجي(2001)، وذلك بعد استبدال متغير التضخم بمتغير أرصدة الدين العام الخارجي، لدراسة وتحليل أثر وجود عتبة في العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، وذلك وفق العلاقة (2) وهي كالآتي:

$$GDPGR_{it} = \mu_i + pGDPGR_{i,t-1} + \beta_1\left(1 - d_{it}^{EXDS^*}\right)(EXDS_t - EXDS^*) + \beta_2 d_{it}^{EXDS^*}(EXDS_t - EXDS^*) + \beta_3 DSV + \beta_4 INF + \varepsilon_t.$$

مع أن: i=1,……N :t=1,……T

$$d_{it}^{EXDS^*} = \begin{cases} 1 & if\ EXDS_t > EXDS^* \\ 0 & if\ EXDS_t \leq EXDS^* \end{cases}$$

III-2-2. تحديد قيمة العتبة للدين العام الخارجي

سنتطرق في البداية لتحديد العتبة المثلى للنموذج، وذلك بالاعتماد على تقنية التقدير القائمة على طريقة المربعات الصغرى المشروطة (OLS)، والتي تعتمد بطبيعة الحال على حل برنامج تعظيمي لتقدير المعاملات، وذلك من خلال تدنئة مجموع مربعات البواقي.

كما أظهرت النتائج في الجدول أدناه أن قيمة العتبة المثلى: 51.91% وذلك عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (3-35): نتائج عتبات الدين العام الخارجي المثلى

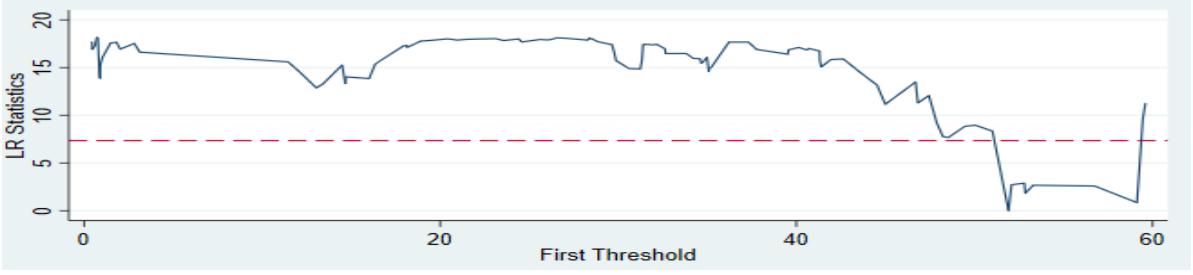
Threshold estimator (level = 95):

model	Threshold	Lower	Upper
Th-1	**51.9108**	**49.2257**	**52.0807**

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Stata 17

كما يمكننا عرض مجال الثقة للعتبة من خلال رسم احصاء LR والذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-25): حدود الثقة لقيمة العتبة



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Stata 17

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن نتائج إحصائية LR تشير إلى وجود عتبة عند النقطة 51.91 ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وهو الأمر الذي يؤكد وجود نظامين تفصلهما نقطة العتبة 51.91.

III-2-3. اختبار الدلالة الاحصائية لمستوى العتبات

تم اعتماد اختبار Hansen لقياس المعنوية الاحصائية عند مستوى العتبة المحددة، وذلك وفق العلاقة[1]:

$$LR_0 = \frac{(S_0 - S_1)}{\widehat{\sigma^2}} = F_1$$

كما اقترح Hansen طريقة لمحاكاة التوزيع التقريبي لاختبار نسبة الامكان الاعظم، وذلك باستخدام العلاقة:

$$P_{value} = 1 - \left[1 - exp\left(\frac{-1}{2}F_1\right)\right]$$

وذلك من خلال اختبار الفرضية الصفرية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 \ (\text{وجود علاقة خطية}) \ \text{لا توجد عتبة} \\ H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \ (\text{توجد علاقة غير خطية}) \ \text{توجد عتبة} \end{cases}$$

كما يبرز الجدول التالي نتائج اختبار الدلالة الاحصائية لعتبة الدين العام الخارجي في النموذج:

الجدول رقم (3-36): نتائج اختبار الدلالة الاحصائية للعتبة

Threshold effect test (bootstrap = 400):

Threshold	RSS	MSE	Fstat	Prob	Crit10	Crit5	Crit1
Single	686.4942	7.8907	14.48	0.0025	5.5494	6.2425	10.2904

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Stata 17

من خلال الجدول أعلاه لدينا قيمة احصائية هانسن بلغت $F_1 = 14.48$ وباحتمالية $P_{value} = 0.0025$ وهي أكبر من القيمة الحرجة 10.29 عند مستوى معنوية 1%، وعليه يمكننا رفض الفرضية الصفرية H_0 والتي تنص على وجود علاقة خطية أي عدم وجود عتبة، وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة غير خطية وهو الأمر الذي يدعم ويأكد وجود أثر لعتبة الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي عند مستوى عتبة تساوي 51.91%.

[1]- بن العايب عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص226.

III-2-4. تقدير نموذج الانحدار العتبي(Threshold Model)

سنتطرق في هذا الفرع إلى تقدير نموذج العتبة للدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية خلال الفترة (1994 – 2023)، والجدول التالي يوضح نتائج التقدير:

الجدول رقم (3-37): نتائج تقدير نموذج الانحدار بالعتبة

GDPGR	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
GDPGR						
L1.	-.1771122	.0861464	-2.06	0.042	-.3478874	-.006337
DSV	.2554557	.165601	1.54	0.126	-.0728289	.5837403
INF	.0329224	.0525426	0.63	0.532	-.0712372	.1370821
_cat#c.EXDS						
0	.0314829	.0336186	0.94	0.351	-.0351622	.0981279
1	-.0548367	.0280616	-1.95	0.053	-.1104655	.0007922
_cons	2.431857	.7805532	3.12	0.002	.8845017	3.979213
sigma_u	1.0835837					
sigma_e	2.5329496					
rho	.15469772	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(3, 107) = 3.04 Prob > F = 0.0323

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Stata 17

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود علاقة غير خطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي ابتدأ من وصوله إلى مستوى العتبة المقدرة بـ 51.91% وذلك عند مستوى معنوية 5%، والتي نجدها تقترب كثيرا من مستوى العتبات التي توصلت إليها دراسة wissem khanfir (2019) التي وجد فيها عتبة الدين العام 42.8%، و دراسة Siong Hook Law وآخرون (2021)، والتي توصلوا فيها إلى وجود علاقة غير خطية بين الدين الحكومي والنمو الاقتصادي ووجود عتبة للدين قدرت بـ 51.65% ، ودراسة Arcade Ndoricimpa (2020)، والتي توصل فيها إلى عتبة الدين في نطاق 58% – 63% بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط والدول التي تعتمد في اقتصاداتها على الموارد الطبيعية، كما أنه في هذه العينة ومن خلال نموذجنا المقدر وجدنا أنه يخضع لنظامين مختلفين، نظام يكون فيه الدين العام الخارجي منخفض أو يساوي العتبة 51.91% تربطه علاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في الدين العام الخارجي بـ 1% يؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي بـ 0.031% ، أي أن مستويات الدين العام الخارجي المنخفضة تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي وهي منطقية من الجانب الاقتصادي، إلا أنها ليست دالة إحصائيا، في حين أن النظام الثاني الذي يكون فيه الدين العام الخارجي يفوق مستوى العتبة 51.91% وهنا يؤثر الدين العام الخارجي بشكل

سلبي على النمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في الدين العام الخارجي بـ 1% يؤدي ذلك إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.054% وهي دالة إحصائيا عند مستوى 10%، وبالرغم من أن نسبة التأثير السلبي للدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي تبدو ضعيفة، إلا أن هذا التأثير السلبي الضعيف ظاهريا له تداعيات في المدى الطويل على مستويات المعيشة، فارتفاع تكاليف المشاريع التنموية والانتاج نتيجة لتزايد أعباء الدين العام الخارجي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية، وهو الأمر الذي يعمل على إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات محليا مقارنة بالسلع المستوردة، وهي نتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

بالنسبة معامل خدمة الدين DSV، فهو موجب، حيث أن الزيادة بـ: 1% في خدمة الدين الخارجي يؤدي ذلك إلى الزيادة في النمو الاقتصادي بـ: 0.25% وليس له دلالة معنوية عند 5% من الناحية الاحصائية، وهي نتيجة تتعارض مع النظرية الاقتصادية، وغير ثابتة عبر العينات المختلفة.

أما بالنسبة لمعامل معدل التضخم INF فهو موجب، بحيث أن الزيادة في معدل التضخم بـ:1% تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 0.032% وليس له دلالة معنوية عند مستوى 5% من الناحية الاحصائية، في حين من الناحية الاقتصادية نجد النتيجة منطقية، بحيث تؤثر معدلات التضخم على النمو بشكل إيجابي عند المستويات المنخفضة أي المعدلات التي تقل عن عتبة التضخم.

كما لدينا إحصائية فيشر F=3.04 وباحتمالية prob=0.0323 وهي أقل من 5%، وعليه يمكننا رفض الفرضية الصفرية H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1، وعليه يمكننا قبول النموذج ككل.

III-2-5. الاختبارات التشخيصية للنموذج

سنقوم في هذا العنصر بإجراء الاختبارات التشخيصية لبواقي النموذج كما يلي:

- **أولا: التوزيع الطبيعي للبواقي**

من خلال نتائج الجدول التالي لدينا إحصائية كاي مربع تساوي 2.67 وباحتمالية 0.2638 وهي أكبر من 0.05، وعليه يمكننا قبول الفرضية الصفرية H_0 والتي تنص على أن البواقي تتوزع طبيعيا.

الجدول رقم (3-38): التوزيع الطبيعي للبواقي

Skewness and kurtosis tests for normality

Variable	Obs	Pr(skewness)	Pr(kurtosis)	Joint test Adj chi2(2)	Joint test Prob>chi2
resid	116	0.5030	0.1418	2.67	0.2638

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Stata 17

- **ثانيا: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي**

ومن خلال نتائج الجدول التالي وحسب اختبار (wooldrididge) الذي يختبر الارتباط الذاتي للأخطاء، لدينا إحصائية هذا الاختبار تساوي$F_c = 0.118$ وباحتمالية Prob=0.7542>0.05، وعليه يمكننا قبول الفرضية الصفرية **H_0 والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.**

الجدول رقم (3-39): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,       3) =      0.118
          Prob > F =      0.7542
```

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Stata 17

III-3 تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها.

بعد تقدير النموذجين في العنصر السابق، سنقوم بدراسة النتائج المتحصل عليها، من خلال عرض النتائج، اختبار الفرضيات، قراءة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.

III-3-1 نتائج الدراسة القياسية

1- نتائج دراسة العلاقة الخطية باستخدام نموذج بانل الديناميكي DIF-GMM

خلصت نتائج التقدير إلى أن أغلب المتغيرات كانت مقبولة اقتصاديا أي تتوافق مع النظرية، غير أنها ليست دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% وكانت النتائج كما يلي:

- ✓ تم قبول نموذج بانل الديناميكي DIF-GMM، حيث كانت إحصائية wald=8.02 وباحتمالية 0.0455، وهي أقل من 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H0 التي تنص على عدم وجود تأثير للمتغيرات التفسيرية أي النموذج ككل ليس له دلالة إحصائية ، وقبول الفرضية البديلة H1 التي تنص على أن النموذج ككل له دلالة إحصائية أي النموذج ككل مقبول.

- ➢ المتغير المتأخر للنمو ($GDPGR_{t-1}$) له أثر سلبي على النمو الاقتصادي، حيث إذا زاد بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى الانخفاض في النمو GDPGR بنسبة 0.23% وليس لها دلالة معنوية عند5%، وهي نتيجة متوقعة في الدراسات الاقتصادية؛ فالتأثير السلبي للنمو السابق على النمو الحالي يعكس طبيعة الاقتصاد ذات التصحيح الذاتي في الدول النامية محل الدراسة، بحيث أن النمو السريع والقوي في

فترة ما يؤدي ذلك إلى استنزاف الموارد أو كظهور مشاكل سياسية واقتصادية من شأنها أن تحد من النمو الاقتصادي في السنوات الموالية، أي عدم توفر الاستدامة في النمو.

- المتغير EXDS له أثر سلبي معتبر على النمو الاقتصادي، حيث إذا زاد بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في النمو بنسبة 0.037% وليس لها دلالة معنوية عند5%، وهي نتيجة متوقعة اقتصاديا.
- المتغير DSV أبدى أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث إذا زادت بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع في النمو GDPGR بـ 0.32% ولها دلالة معنوية عند 10%، وهي نتيجة تتعارض مع وجهات نظر اقتصادية؛ رغم ذلك يمكن قبول النتيجة بالنظر للطبيعة الاقتصادية لدول العينة.
- المتغير INF له أثر سلبي معتبر على النمو الاقتصادي، حيث أن التغير في معدلات التضخم بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض ضعيف في النمو بنسبة 0.0030% ليس لها دلالة معنوية عند 5%، وهي نتيجة منطقية من وجهة نظر اقتصادية.

2- نتائج دراسة العلاقة غير الخطية باستخدام نموذج الانحدار للعتبات بانل ذو الانتقال الفوري (PTR)

خلصت نتائج تقدير العلاقة غير الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار للعتبات بانل ذو الانتقال الفوري (PTR) إلى ما يلي:

- تم قبول نموذج الانحدار للعتبات بانل ذو الانتقال الفوري (PTR) ككل إحصائيا واقتصاديا، حيث كانت لدينا إحصائية فيشر$F=3.04$ وباحتمالية $prob=0.0323$ وهي أقل من 5%، وعليه يمكننا رفض الفرضية الصفريةH_0 و قبول الفرضية البديلةH_1، وعليه يمكننا قبول النموذج.
- وجود علاقة غير خطية بين الدين العام والنمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%.
- تم تقدير عتبة للدين العام الخارجي 51.91% وذلك عند مستوى معنوية 5%.
- بحيث يكون للدين العام الخارجي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في حال كان هذا الدين أقل أو يساوي العتبة، ويكون له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حال تجاوز العتبة.
- يؤثر الدين العام الخارجي إيجابا على النمو الاقتصادي، بحيث أن الزيادة في الدين العام الخارجي بـ 1% يؤدي ذلك إلى الزيادة في النمو الاقتصادي بـ 0.031%، أي أن مستويات الدين العام الخارجي المنخفضة تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي وهي منطقية من الجانب الاقتصادي، إلا أنها ليست دالة إحصائيا.

- يؤثر الدين العام الخارجي سلبا على النمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في الدين العام الخارجي بـ 1% يؤدي ذلك إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.054% وهي دالة إحصائيا عند مستوى 10%، وبالرغم من أن نسبة التأثير السلبي للدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي تبدو ضعيفة، إلا أن هذا التأثير السلبي الضعيف ظاهريا له تداعيات في المدى الطويل على مستويات المعيشة، فارتفاع تكاليف المشاريع التنموية والانتاج نتيجة لتزايد أعباء الدين العام الخارجي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار المحلية، وهو الأمر الذي يعمل على اضعاف القدرة التنافسية للمنتجات محليا مقارنة بالسلع المستوردة، وهي نتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- تؤثر خدمة الدين الخارجي إيجابا على النمو الاقتصادي، بحيث أن الزيادة بـ: 1% في خدمة الدين الخارجي يؤدي ذلك إلى الزيادة في النمو الاقتصادي بـ: 0.25% وليس له دلالة معنوية عند 5% من الناحية الاحصائية، وهي نتيجة تتعارض مع النظرية الاقتصادية، وغير ثابتة عبر العينات المختلفة.
- للتضخم تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، بحيث أن الزيادة في معدل التضخم بـ:1% تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 0.032% وليس له دلالة معنوية عند مستوى 5% من الناحية الاحصائية، في حين من الناحية الاقتصادية نجد النتيجة منطقية إلى حد ما، بحيث تؤثر معدلات التضخم على النمو بشكل إيجابي عند المستويات المنخفضة أي المعدلات التي تقل عن عتبة التضخم.

III-3-2 اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة علاقة غير خطية، كون الدين العام الخارجي له أدوار إيجابية وسلبية على النمو الاقتصادي.

من خلال نتائج الدراسة القياسية تم التوصل لوجود علاقة غير خطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، وهذا **ما يؤكد صحة الفرضية.**

الفرضية الثانية: هناك عتبة للدين العام الخارجي يؤدي تجاوزها إلى التأثير السلبي على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة.

تم التوصل في الجانب التطبيقي من دراستنا لوجود عتبة للدين العام الخارجي، بحيث يكون التأثير سلبي على النمو الاقتصادي في حال تم تجاوز العتبة في دول عينة الدراسة، وهو الأمر الذي **يؤكد صحة الفرضية.**

الفرضية الثالثة: تؤثر خدمة الدين العام الخارجي سلبا على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة.

من خلال نتائج الدراسة القياسية تم التوصل لوجود تأثير إيجابي لخدمة الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة، و يعود ذلك لالتزام دول عينة الدراسة بتسديد ديونها الخارجية في آجالها المحددة، وهو الأمر الذي يعزز ثقة المستثمرين الدوليين بها ويجعل مزيدا من الاستثمارات الجديدة تتدفق إليها، وهذا من شأنه تعزيز عجلة النمو الاقتصادي، **وعليه نرفض هذه الفرضية.**

III-3-3. قراءة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.

- وجود علاقة غير خطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة عند مستوى معنوية 5%؛ وهي نتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة حمدي أحمد علي الهنداوي (2019)، دراسة Wissem khanfir (2019)، دراسة:Arcade Ndoricimpa (2020)، دراسة Benjamin Ighodalo Ehikioya, Alexander Ehimare Omankhanlen, Godswill Osagie Osuma, and Ofe Iwiyisi Inua.(2020)، دراسة Hook law, Chee Hung Ng, Ali M. kutan , Zhi kei law(2021)، ودراسة Dung Xuan Nguyen, Trung Duc Nguyen(2023).
- وجود عتبة للدين العام الخارجي عتبة للدين العام الخارجي 51.91% وذلك عند مستوى معنوية 5%، بحيث يكون للدين العام الخارجي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في حال كان هذا الدين أقل أو يساوي العتبة، ويكون له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حال تجاوز العتبة، وهي نتيجة تتقارب إلى حد ما إلى ما تم التوصل إليه في دراسة wissem khanfir (2019) التي وجد فيها عتبة الدين العام 42.8%، ودراسة Siong Hook Law وآخرون (2021)، والتي توصلوا فيها إلى وجود علاقة غير خطية بين الدين الحكومي والنمو الاقتصادي ووجود عتبة للدين قدرت بـ 51.65% ، ودراسة Arcade Ndoricimpa (2020)، والتي توصل فيها إلى عتبة الدين في نطاق 58% - 63% بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط والدول التي تعتمد في اقتصاداتها على الموارد الطبيعية.
- المتغير المتأخر للنمو ($GDPGR_{t-1}$) له أثر سلبي على النمو الاقتصادي(GDPGR)، حيث إذا زاد ($GDPGR_{t-1}$) بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى الانخفاض في النمو GDPGR بنسبة 0.17% و دالة إحصائيا عند5%، وهي نتيجة تتعارض مع الدراسات الاقتصادية؛ فالتأثير السلبي للنمو السابق على النمو الحالي قد يعود لطبيعة الاقتصاد ذات التصحيح الذاتي في الدول النامية محل

الدراسة، بحيث أن النمو السريع والقوي في فترة ما يؤدي ذلك إلى استنزاف الموارد أو كظهور مشاكل سياسية واقتصادية من شأنها أن تحد من النمو الاقتصادي في السنوات الموالية، أي عدم توفر الاستدامة في النمو.

- المتغير DSV له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث إذا زادت بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع في النمو GDPGR بـ 0.32% ولها دلالة معنوية عند 10%، وهي نتيجة تتعارض مع وجهات نظر اقتصادية؛ رغم ذلك يمكن قبول النتيجة بالنظر للطبيعة الاقتصادية لدول العينة.
- المتغير INF له أثر سلبي معتبر على النمو الاقتصادي، حيث أن التغير في معدلات التضخم بـ 1% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في النمو بنسبة 0.0030% ليس لها دلالة معنوية عند 5%، وهي نتيجة منطقية من وجهة نظر اقتصادية وتتوافق مع دراسة KONDRAT Iryna , Pozniakova Olena & Chervinska Oksana(2019).

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل التطبيقي، تم إجراء دراسة وصفية وقياسية لتحليل أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية العربية مثل: الجزائر، تونس، المغرب ومصر، حيث أفظت الدراسة الوصفية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية(ACP)، إلى وجود تباين ملحوظ في سلوك معدلات الدين العام الخارجي بين دول عينة الدراسة، إذ شهدت الجزائر أصغر متوسط لمعدل الدين العام الخارجي خلال الفترة (1994-2023)، في حين عرفت تونس أعلى متوسط لمعدل الدين العام الخارجي لنفس الفترة، كما تم التطرق من خلال (ACP) لطبيعة العلاقة الارتباطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، حيث لوحظ وجود علاقة إيجابية في كل من الجزائر ومصر، في حين كانت العلاقة سلبية في كل من تونس والمغرب.

ونظرا لطبيعة بيانات الدراسة التي تضم النمو الاقتصادي كمتغير تابع والدين العام الخارجي كمتغير مستقل في بعض الدول النامية، فقد تم اعتماد ما يعرف بنماذج البانل التي عرفت تطورا كبيرا في الدراسات الاقتصادية الحديثة، لهذا تم في هذا الفصل تقدير نموذجان أحدهما خطي والآخر غير خطي.

حيث خلصت نتائج تقدير العلاقة الخطية باستخدام البانل الديناميكي وبطريقة العزوم المعممة GMM وبالضبط على طريقة DIF–GMM، وجود أثر سلبي معتبر للدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي، وبالرغم من أن النموذج مقبول اقتصاديا وإحصائيا، إلا أن المعلمات أغلبها ليست دالة إحصائيا.

ومن خلال تقدير نموذج العتبة بانل ذو الانتقال الفوري (PTR) لدراسة أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي، تم التوصل إلى وجود علاقة غير خطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، أي وجود عتبة للدين العام الخارجي تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي في حال كان هذا الدين العام الخارجي أقل أو يساوي العتبة، ويعمل على عرقلة النمو الاقتصادي في حال تجاوز هذه العتبة.

خاتـــــمـــة

تعد قضية الديون العامة الخارجية أحد أبرز التحديات التي تهدد مسار النمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية محل الدراسة (الجزائر، تونس، المغرب، مصر)، إذ حاولت هذه الدول وعلى مدار العقود الماضية استخدام الديون الخارجية كأداة لدعم الانفاق العام وكذا تمويل المشاريع التنموية، إلا أن النتائج كانت متباينة وأحيانا معاكسة للأهداف المنشودة، ومن خلال هذا المنطلق، حاولنا في بحثنا الإجابة عن التساؤلات واختبار الفرضيات المطروحة باعتماد منهجية تحليلية قياسية لأثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية خلال الفترة (1994-2023).

وفي ضوء ذلك، تبرز أهمية إعادة التفكير في سياسات الاقتراض الخارجي وآليات توجيهه بناء على مستويات الدين العام الخارجي(العتبة)، بما يضمن تعزيز فعاليته التنموية وتقليل مخاطره خاصة في ظل تزايد أعباء المديونية وتحديات الاستدامة المالية.

نتائج الدراسة:

تم التوصل إلى جملة من النتائج وهي كالآتي:

- **النتائج النظرية العامة:**

- أكدت النظريات الأدبية أنه من شروط الاستفادة من الدين الخارجي، وجود مؤسسات ذات جودة وإدارة فعالة إضافة إلى توفر الاستقرار السياسي في البلد المدين، كون الإدارة الفعالة هي من تساعد في استخدام القروض الخارجية بشكل فعال، في حين الادارة غير فعالة وضعف المؤسسات يؤدي إلى هدر الأموال، وبالتالي زيادة المشاكل المالية؛
- تتسم العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي بالتعقيد وعدم الخطية، بحيث يمكن أن يكون للدين العام الخارجي تأثير إيجابي على النمو في حالات معينة، ويكون له أثر سلبي على النمو في حالات أخرى، وذلك وفقا لمستوى الدين وكذا طبيعة وظروف اقتصاد الدولة؛
- يعمل الدين العام الخارجي على دعم وتحفيز النمو في المدى القصير، من خلال دعم الاستثمار وتمويل العجز في الموازنة ومشاريع البنى التحتية؛
- وجود تباينات في الدراسات السابقة حول تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي، فهناك دراسات تشير وتدعم الأثر السلبي، في حين دراسات أخرى خلصت بالأثر الإيجابي للدين على النمو؛

- وجود دراسات تشير وتدعم العلاقة غير الخطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، أي تدعم وجود عتبة للدين العام الخارجي تتراوح ما بين(40% إلى 60%) من إجمالي الناتج المحلي، حيث يكون تأثير الدين إيجابي في حال كان أقل أو يساوي العتبة، ويكون سلبي التأثير في حال تجاوز العتبة؛
- تزايد أعباء خدمة الدين (فوائد وأقساط)، يعمل على مزاحمة النفقات الإنتاجية مما يؤدي إلى تقليص الاستثمار العام في مجالات التعليم والصحة والبنى التحتية، وهو الأمر الذي يعيق مسار التنمية؛
- يعود الأثر الإيجابي للدين العام الخارجي على النمو لكفاءة استخدام القروض من قبل الادارة الرشيدة للديون، من خلال توجيه الدين إلى مشاريع إنتاجية تضمن عوائد جيدة تعمل على تحقيق نمو حقيقي وتخفض مستوى الدين العام الخارجي؛
- تجنب الاعتماد المفرط للدين العام الخارجي كونه يؤدي إلى الوقوع في فخ المديونية، مما يفرض قيودا على السياسات الاقتصادية الوطنية، وهو الأمر الذي يعمل على تقييد حرية الدولة في رسم خططها واستراتيجياتها التنموية.

- **نتائج الدراسة التطبيقية:**

- توصلنا من خلال الدراسة الوصفية باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP)، لوجود تباينات ملحوظة في سلوك الدين العام الخارجي بين دول عينة الدراسة، إذ تم تسجيل أدنى متوسط لمتغيرة أرصدة الدين العام الخارجي (EXDS) خلال فترة الدراسة في دولة الجزائر، في حين تم تسجيل أعلى متوسط له في دولة تونس؛
- وجود علاقة ارتباط موجبة بين أرصدة الدين العام الخارجي ونمو إجمالي الناتج المحلي في كل من (الجزائر، مصر)؛
- وجود علاقة ارتباط سلبية بين أرصدة الدين العام الخارجي ونمو إجمالي الناتج المحلي في كل من (تونس، المغرب)؛
- أثبتت نتائج استقرارية بيانات البانل لمتغيرات الدراسة أنها مستقرة عند المستوى(I(0)، وذلك بالاعتماد على الاختبارين (Fisher- ADF) و(IPS(IM, Pesaran & Shin؛
- تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأنسب لتحليل بيانات البانل، وذلك بعد إجراء اختبارات المفاضلة بين كل من Pooled OLS و Fixed Effec و Random Effects، مع أن النموذج ككل ليس له دلالة معنوية؛

- خلصت نتائج التقدير بطريقة العزوم المعممة (GMM) بأسلوب DIF –GMM إلى وجود علاقة تأثير سلبية بين أرصدة الدين العام الخارجي و نمو إجمالي الناتج المحلي ليس لها دلالة معنوية؛
- انطلاقا من نتائج التقدير بطريقة العزوم المعممة (GMM) بأسلوب DIF –GMM تم التوصل لوجود علاقة إيجابية بين خدمة الدين العام الخارجي (DSV) ونمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) لها دلالة معنوية، وهي نتيجة تتعارض مع وجهات نظر اقتصادية، رغم ذلك يمكن قبول النتيجة بالنظر للطبيعة الاقتصادية لدول العينة، بحيث يعود التأثير الايجابي لكون هذه الدول ملتزمة في تسديد ديونها الخارجية، فخدمة الدين الخارجي ترتبط غالبا بالقدرة على السداد وليس بعبء الدين.
- خلصت نتائج التقدير بطريقة العزوم المعممة (GMM) بأسلوب DIF –GMM أيضا لوجود علاقة تأثير سلبية بين التضخم(INF) ونمو إجمالي الناتج المحلي ليست معنوية، إلا أنها نتيجة مقبولة اقتصاديا؛
- من خلال تقدير نموذج العتبة بانل للانتقال الفوري (PTR)، تم التوصل لوجود علاقة غير خطية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، وهو ما يدعم وجود عتبة للدين العام الخارجي؛
- وجود عتبة للدين العام الخارجي على أساسها يتحدد أثر هذا الأخير على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة؛
- يؤثر الدين العام الخارجي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في حال كان هذا الدين يقل أو يساوي العتبة؛
- يؤثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي بشكل سلبي في حال تجاوز هذا الدين العتبة.

- **التوصيات:**

على ضوء ما تقدم من النتائج يمكننا طرح مجموعة من التوصيات والاقتراحات وهي كالآتي:

- يجب على الدول النامية انتهاج سياسات مالية واعتماد استراتيجيات واضحة ومعايير محددة لإدارة الدين العام الخارجي، لتجنب تراكم الديون واستمرار عجز الميزانية وتحقيق الاستدامة المالية؛
- يجب عدم المبالغة في الاعتماد على الدين العام الخارجي كوسيلة تمويل أساسية، والسعي بدلا من ذلك في تعزيز الموارد المحلية وتحسين كفاءة الانفاق العام؛

- يجب على الدول النامية العمل على توجيه الديون العامة الخارجية إلى المشاريع الانتاجية ذات العوائد الجيدة اقتصاديا، وهو الأمر الذي يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وكذا تحقيق القدرة على السداد مستقبلا؛
- العمل على تعزيز المساءلة وتحقيق مبدأ الشفافية من خلال إتاحة كل المعلومات المتعلقة بالدين العام الخارجي للمجتمع والمؤسسات الرقابية، مما يعزز الثقة ويحد من الفساد وسوء التسيير؛
- يجب على الدول النامية المدينة العمل قدر الإمكان على عدم تجاوز عتبة الدين العام الخارجي، من خلال تبني سياسة مالية حذرة ومن خلال ضبط عجز الميزانية وتوجيه القروض الخارجية نحو المشاريع الإنتاجية ذات العائد المرتفع الذي يحقق استقرار الاقتصاد ويضمن القدرة على سداد الديون مستقبلا.

- افاق الدراسة:

- تحليل العلاقة الديناميكية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل؛
- الآثار الحدية للدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في إفريقيا؛
- أثر الدين العام بشقيه (الداخلي والخارجي) على النمو الاقتصادي- دراسة مقارنة بين دول من قارة إفريقيا وأخرى من قارة أمريكا الجنوبية؛
- أثر الدين العام الخارجي على الميزان التجاري في بعض الدول النامية.

قائمـــــة المراجـــع

➢ المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة- الجزائر، 2000.
2. جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل الى علم التنمية**، ط1، دار النشر والتوزيع(عمان)، (2009).
3. عمر ايهاب نافع، **الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمة الاقتصادي**، ط1، دار أمحد للنشر والتوزيع(عمان)، (2020).
4. محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية(2009).
5. موسى سعيد مطر وأخرون، **التجارة الخارجية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان(2001).
6. هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان (2005) .

الرسائل والأطروحات:

7. أحمد محمد عمران، **النمو الاقتصادي والفقر في سوريا (نموذج قياسي مقترح لقياس العلاقة بين النمو والفقر)**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 2014.
8. أيوب جعفر حسن(الجبر)، **تحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في البلدان النفطية (العراق حالة دراسية–للمدة 2004– 2020)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2021.
9. بن الطاهر حسين، **دراسة و تحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة متنوري –قسنطينة-، الجزائر،(2007- 2008).
10. عبد العزيز بن العايب ، **أثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر وبعض الدول النامية خلال الفترة 1980– 2020**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2023.
11. بورحلة الزهرة، **دراسة دور التجارة الإلكترونية في النمو الاقتصادي – حالة عينة من الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2023.
12. روابح عبد الباقي، **المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، (2005-2006).
13. شرماط سالم، **تسيير الديون الخارجية وإشكالية السيادة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، قسم: التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3، الجزائر،(2018-2019).

14. شلوفي عمير، **التضخم و النمو الاقتصادي. تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980–2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018.

15. شين لزهر، **أثر مخزون رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في البلدان العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.

16. عبد الصمد بن عبد الرحمن، **التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، جامعة جيلالي ليابس– سيدي بلعباس، الجزائر، 2021.

17. عزازي فريدة، **نمذجة المديونية الخارجية (دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات)(1970–2006)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012- 2013.

18. عزيزة محمد عبد الله عبيد، **أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة 1997– 2013**، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015.

19. فاطمة بهاء فارس كلبونة، **أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في فلسطين**، رسالة ماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2018.

20. فضيلة جنوحات/ز/حريتي، **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع : التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،(2005- 2006).

21. قريجيج بن علي، **جدلية العلاقة بين بين النمو الاقتصادي و العمالة في الجزائر(نموذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، (2018/2017).

22. مازن أحمد أبو حصيرة، **الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2015.

23. مروة مومن، **أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة –2000 –2020**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ديسمبر 2023.

24. نادر خميس أحمد سمارة، **المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الأزهر – غزة، 2013.

25. نادر خميس أحمد سماره، **المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة، 2013.

المقالات:

26. أحمد صادق إسماعيل، **أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة**(1990-2018)، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد22، العدد2، أفريل 2021.

27. أحمد فتحي الخضراوي، **أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي**- دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد53، العدد01، يناير2016.

28. إكرام بن عزة، فتحي بلدغم، تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي – عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة (1990-2017)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد2، العدد 7، (2018).

29. العالية مناد، مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص 212.

30. بعوني ليلى، **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجزائر**(1970-2010)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة و المالية – جامعة الجزائر3، المجلد6، العدد2 (2017).

31. بن كاملة محمد عبد العزيز، **المديونية الخارجية واستراتيجية التنمية المالية للاقتصاديات الناشئة: سياسات وانعكاسات**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد6، ماي 2012.

32. جيهان عبد السلام عباس، **الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء: دراسة قياسية من عام** (2006- 2020)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف،2022.

33. حمدي أحمد علي الهنداوي، **العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي هل هناك مستوى حرج معياري للدين العام؟**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة- جامعة بنها، مصر، المجلد02، العدد02، 2018.

34. خالد علي المجالي و حذيفة سميح القرالة، **أثر الدين العام الخارجي على الميزان التجاري الأردني خلال الفترة**(1980- 2011)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 30، العدد 4، 2015.

35. خضير عباس حسين الوائلي، زينب هادي نعمة، **مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد15، العدد56، 2020.

36. صافي كلثوم، مخلوفي عبد السلام، **الديون الخارجية والاستغلال الاقتصادي للدول النامية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد07، العدد03، ديسمبر2021.

37. طلال محمد بطاينة، **المديونية الخارجية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد11، المجلد5، 01-12-2004.

38. عاطف لافي مرزوك, رجاء قاسم حمزة، **الدين الحكومي الخارجي في العراق– المحتوى والآثار في الاداء الاقتصادي خلال الفترة**(2003- 2019)، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، المجلد01، العدد63، 2021.

39. عبد الحق بن تفات ومحمد ساحل، **أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة**(2000- 2019)، المجلد04، العدد02، ديسمبر 2021.

40. عبد الحق بن تفات، محمد ساحل، **دراسة تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة**(2000-2020)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد: 07، العدد:01، (2023).

41. عبد الغفار فاروق عبد الغفار، **الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد2، العدد17، 2017.

42. عزازي فريدة، **أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري – دراسة قياسية اقتصادية** (1970- 2006)، الأبحاث الاقتصادية، المجد05، العدد04، 2010.

43. علياء محمد عبد الجليل الغايش، **أثر الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية –الحالة المصرية خلال الفترة**(2010- 2018)، مجلة الشريعة والقانون، العدد34، الجزء الثاني، 2019.

44. عيساني العارم، محمد ناصر ثابت، **أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر** (2000- 2015)، مجلة الحوار المتوسطي ، المجلد10، العدد1، مارس 2019.

45. قحايرية آمال، **أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء ، الجزائر، العدد 3، ديسمبر2005.

46. كريم خميس, موسى بوشنب، **أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة** (1980- 2019)، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد04، العدد01، 2021.

47. ماهر عبد الوهاب حامد أبو زيادة، **تطور معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة** 1990-2021، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المجلد:112، العدد: 544، أكتوبر2021، جامعة بنها.

48. محمد عباس, محمد علي إبراهيم، **أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر**(1994- 2018)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد12، العدد02، افريل 2021، الصفحات 93- 140.

49. مريم وليم برسوم، **الدين الخارجي والنمو الاقتصادي– دراسة الحالة المصرية**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد03، العدد02، 2022.

50. منال جابر مرسي محمد، **اثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية**، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد09، العدد08،(أكتوبر 2020)

51. همام وائل محمد ابو شعبان، **أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي "دراسة تطبيقية لدول عربية"**، الجامعة الإسلامية – غزة، 2016.

52. وائل سعد حسانين الدواخلى، **تقدير عتبة الإنفاق الحكومي في الدول العربية باستخدام نماذج انحدار العتبة– دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل** (2000-2020)، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، المجلد:52، العدد:03، جامعة عين الشمس، مصر، أكتوبر 2022.

التقارير والمواقع الالكترونية:

53. المصطفى بنتور، **حدود الدين القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: اسقاطات على حالة الدول العربية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد47-2018، ص 11-12.

54. أحمد عزت محمود المتولي، دارين عبد السلام عبد السلام محمد وآخرون، **المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية- الاقتصادية والسياسية، سبتمبر 2021.

55. بنك الجزائر، تعليمة رقم 08-2020 المؤرخة في 29 افريل 2020، المعدلة للتعليمة رقم 06-2016 المؤرخة في 1 سبتمبر 2016، والمتعلقة بعمليات السوق المفتوحة الخاصة بإعادة تمويل البنوك.

56. بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017**، فيفري 2018.

57. التقرير السنوي **للأداء لسنة 2023 مهمة الصناعة والطاقة والمناجم**، 2023

58. صندوق النقد العربي، **أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري.**

59. عيسى محمد الغزالي، **إدارة الديون الخارجية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، موجهة للسنة الثالثة، الكويت، العدد30، 2004.

60. مجموعة البنك الدولي، المغرب: **الآفاق الاقتصادية**- أبريل 2022.

61. محمد لكصاسي، **التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010**- عرض التقرير السنوي2010، بنك الجزائر، 25-08-2010.

62. محمد لكصاسي، **التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012** وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، بنك الجزائر، ديسمبر 2013.

63. محمد لكصاسي، **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر** ، بنك الجزائر، 13-07-2008.

64. الأمم المتحدة، المساعدة الإنمائية الرسمية، manara، 2024/08/05، 19:15،
https://stage-unescwa.unescwa.org/ar/sd-glossary/

65. الأمم المتحدة، عنصر المنحة، manara، 2024/08/05، 18:55،
https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/

66. مجموعة البنك الدولي، البنك الدولي في الجزائر،06-01-2025، 22:23.
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

67. موقع البنك الدولي:
https://www.imf.org/en/news/articles/2016/11/08/pr16494-egypt-statement-by-imf-managing-director-christine-lagarde?utm_source=chatgpt.com.

68. مجموعة البنك الدولي، الجزائر: الاستثمار في البيانات من أجل نمو اقتصادي متنوع، تم الاطلاع على الموقع في: 20-01-2025، على الساعة: 21:00.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/05/22/algeria-investing-in-data-key-for-diversified-growth

69. مجموعة البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، 05-08-2024، 19:43،
https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf

المراجع باللغة الانجليزية:

الكتب:

70. Mr. Jeffrey M. Davis، Macroeconomic Adjustment Policy Instruments and Issues، International Monetary Fund، 15 Jan 1992.

المقالات:

71. Abdul-Majid Abu ,Hassan Jalloh ,Ezekiel K. Duramany-Lakkoh, A Granger Causality Test on the Impact of Public Debt on the Economic Growth of Sierra Leone, Modern Economy, vol 13 , no 07, 2022.

72. Akmal Allakuliev, Fayzullokh Sattoriy ،THE IMPACT OF EXTERNAL PUBLIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH: AS A CASE OF UZBEKISTAN، Oriental Renaissance: Innovative, educational, natural and socialvol2,no4,2022.
73. AMIRKHALKHALI, Sal ،DAR, Atul A، ON THE IMPACT OF PUBLIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH، Applied Econometrics and International Development ،vol14، no01 , 2014.
74. Arcade Ndoricimpa, Threshold effects of public debt on economic growth in Africa: a new evidence, Journal of Economics and Developmentm, Vol 22, No 02 ,05,05,2020 .
75. Ariana Xhemajli Selimaj, Bedri Statovci, Alma Shehu Lokaj, Ermira Beqiri ، The Impact of Public Debt in Economic Growth ،Academic Journal of Interdisciplinary Studies ، Vol 9, No 4, 10-07-2020.
76. Benjamin Ighodalo Ehikioya, Alexander Ehimare Omankhanlen, Godswill Osagie Osuma, and Ofe Iwiyisi Inua, Dynamic Relations Between Public External Debt and Economic Growth in African Countries: A Curse or Blessing?, Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity, vol 06, no 88 , 2020.
77. Bernardin Senadza , Agbemavor Korsi Fiagbe and Peter Quartey, The Effect of External Debt on EconomicGrowth in Sub-Saharan Africa , International Journal of Business and EconomicSciences Applied Research , vol 11, no 01 , 2018.
78. Bruce E. Hansen, Threshold e!ects in non-dynamic panels: Estimation, testing, and inference, Journal of Econometrics 93 (1999).
79. Daba Ayana, Isubalew ،Demissie Wondaferahu Mulgeta ،and Sore Atnafu Gebremeskel ،Effect of external debt on economic growth in sub-Saharan Africa: System GMM estimation ،Cogent Economics & Finance ،Vol ،11 no 02 ،2023.
80. Dung Xuan Nguyen, Trung Duc Nguyen، IMPACTOS ASSIMÉTRICOS DA DÍVIDA PÚBLICA NO CRESCIMENTO ECONÔMICO: EVIDÊNCIAS EMPÍRICAS DO VIETNÃ، INTERNATIONAL

JOURNAL OF PROFESSIONAL BUSINESS REVIEW، vol 08, no 05 ، 2023.

81. Faraji Kasidi and A. Makame Said ، Impact of External Debt on Economic Growth: A Case Study of Tanzania،Advances in Management & Applied Economics, vol. 3, no.4, 2013.
82. Forbe Hodu Ngangnchi and Roland Joefendeh, External Debt, Public Investment and Economic Growth in Cameroon, International Journal of Finance Research, Vol. 2 No. 4 December 2021.
83. Hicham Sadok, Rachid Elfakir, and Idriss Hakik, Optimal inflation threshold and economic growth in Morocco: an empirical analysis, Journal of Economic Cooperation and Development, Issue:43,vol:04,(2022).
84. Hook law, Chee Hung Ng, Ali M. kutan , Zhi kei law, Public debt and economic growth in developing countries: Nonlinearity and threshold analysis, Journal Economic Modelling, Vol 98, May 2021.
85. IRYNA KONDRAT, OLENA POZNIAKOVA, OKSANA CHERVINSKA ،The Impact of Public Debt on Economic Growth in Ukraine،Annales Universitatis Mariae Curie-Skłodowska, sectio H – Oeconomia،vol 53, no 04, 31/12/2019.
86. Jane Rose C. Bacay, Justine A. Diokno, Kimberly Anne D. Iguiz, Ronaldo R. Cabauatan ،Impact of Public Debt on Economic Growth: A Panel ARDL Approach in ASEAN-5،December 2022.
87. Kabemba, Chama, Kabwe, Martin , Effects of Public Debt on Economic Growth: An Empirical Evidence from Zambia (2011-2021), American Journal of Industrial and Business Management, vol 14, no 02, 2024.
88. Kahri Aya, Hachicha Ahmed, Ghorbel Amal, PUBLIC EXTERNAL DEBT AND ECONOMIC GROWTH IN TUNISIA, Studies in Business and Economics, vol26, Issue01, 2023-06-15.
89. MUHAMMAD DAWOOD, ZHANG BIQIONG, AHMED AL-ASFOURMEMOONA NILOFAR, External Debt and Economic Growth: A Heterogeneous Static Panel Study in Asian Developing and Transition Economies, Studies of Applied Economics, vol 39, no 3 ,2021.

90. Muhammad Reehan Hameed, Ghulam Sarwar, Shahid Adil, Hafsah Batool, Israr Hussain ، IMPACT OF PUBLIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL INVESTIGATION FROM SOUTH ASIAN COUNTRIES ،Humanities & Social Sciences Reviews ،Vol 9, No 2, 2021.
91. Talknice Saungweme ,Glenda Maluleke ,Nicholas M. Odhiambo ،The impact of public debt on economic growth in Côte d'Ivoire: New evidence from linear and non-linear ARDL approaches ،Croatian Review of Economic, Business and Social Statistics (CREBSS)، sciendo ، Vol 9, No 1, 2023.
92. Valdrin Misiria, Fisnik Morinab, Halit Shabani, The Impact of Public Debt on Economic Growth: Evidence From Kosovo (2007-2019), Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, vol 04, no 07 , (2021).
93. Veronica B. Edeminam ،Impact of Public Debt on Economic Growth in Nigeria (1990 to 2019) ، Advances in Economics and Business ، Vol 09, no 01, 2021.
94. Wissem khanfir , Threshold Effect of Public Debt on Economic Growth: An Empirical Investigation for Selected North African Countries, Economic Alternatives, vol 03, 2019.

التقارير والمواقع الالكترونية:

95. African Development Bank, AFRICAN ECONOMIC OUTLOOK 2024, Algerian Economic Outlook, Recent Macroeconomic and Financial Developments.
96. Bank for International Settlements, About BIS overview , BIS, 05-08-2024, 21:06, https://www.bis.org/about/index.htm
97. International Monetary Fund, Morocco: Assessment of the Impact of the Proposed Arrangement Under the Flexible Credit Line on the Fund's Finances and Liquidity Position, Middle East and Central Asia Dept, 24 Apr 2023.

98. INTERNATIONAL MONETARY FUND، External debt Definition, Statistical Coverage and Methodology، 15 Mar 1988.
99. Kaouther Abderrahim et Vincent Castel, Inflation en Tunisie : entre perception et réalité dans un contexte de transition, Bureau de l'économiste en chef, African Development Bank, Avril 2012.
100. LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE), Ministère des Finances Algérienne, Juillet 2016 , p07.
https://www.challenges.tn/pdf/Le-nouveau-modele-de-croissance-en-Algerie.pdf
101. Maximilien Queyranne, Morocco: 20 Years of Reforms, International Monetary Fund, 09 Oct 2023.
102. Mohsin S Khan, Abdelhak S Senhadji, Bruce D Smith, Inflation and Financial Depth, IMF WORKING PAPERS, April 2001.
103. Office National des Statistiques, Indice des Prix à la Consommation 2011–2020, Collections Statistiques N°-219/2021, Série E: Statistiques Economiques N° 106, ALGER, JUILLET-2021.
104. Will Kenton، External Debt: Definition, Types, vs. Internal Debt، Investopedia، July 2023، 05-08-2024 ،18:30، https://www.investopedia.com/terms/e/external-debt.asp

الملاحـــــــق

الملحق رقم(01): نتائج اختبار fisher–ADF للمتغيرات

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: INF
Date: 08/29/25 Time: 22:33
Sample: 1994 2023
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5
Total number of observations: 109
Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	16.8266	0.0320
ADF - Choi Z-stat	-0.90969	0.1815

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results INF

Cross section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
1	0.0061	0	6	29
2	0.9907	5	6	24
3	0.1142	2	6	27
4	0.3222	0	6	29

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: GDPGR
Date: 08/29/25 Time: 22:24
Sample: 1994 2023
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 112
Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	25.5199	0.0013
ADF - Choi Z-stat	-3.41136	0.0003

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results GDPGR

Cross section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
1	0.0672	1	1	28
2	0.0607	1	1	28
3	0.0087	1	1	28
4	0.0808	1	1	28

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: DSV
Date: 08/29/25 Time: 22:37
Sample: 1994 2023
Exogenous variables: None
User-specified lags: 0
Total (balanced) observations: 116
Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	15.3281	0.0531
ADF - Choi Z-stat	-1.40464	0.0801

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results DSV

Cross section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
1	0.0337	0	0	29
2	0.6671	0	0	29
3	0.0309	0	0	29
4	0.6756	0	0	29

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: EXDS
Date: 08/29/25 Time: 22:29
Sample: 1994 2023
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Total number of observations: 112
Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	15.0116	0.0589
ADF - Choi Z-stat	-1.89184	0.0293

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Intermediate ADF test results EXDS

Cross section	Prob.	Lag	Max Lag	Obs
1	0.1863	0	6	29
2	0.4700	0	6	29
3	0.0673	3	6	26
4	0.0933	1	6	28

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Eviews12.

الملحق رقم(02): نتائج اختبار IPS للمتغيرات

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: INF
Date: 08/29/25 Time: 22:35
Sample: 1994 2023
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Total number of observations: 108
Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.88436	0.0020

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-3.1004	0.1250	-2.171	0.695	0	6	29
2	-3.8328	0.0315	-1.968	0.913	4	6	25
3	-2.6466	0.2642	-2.171	0.695	0	6	29
4	-3.8701	0.0292	-1.968	0.913	4	6	25
Average	-3.3625		-2.070	0.804			

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: GDPGR
Date: 08/29/25 Time: 22:28
Sample: 1994 2023
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 1
Total (balanced) observations: 112
Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.33286	0.0004

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-2.8276	0.0672	-1.517	0.843	1	1	28
2	-2.8778	0.0607	-1.517	0.843	1	1	28
3	-3.7474	0.0087	-1.517	0.843	1	1	28
4	-2.7353	0.0808	-1.517	0.843	1	1	28
Average	-3.0470		-1.517	0.843			

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: DSV
Date: 08/30/25 Time: 11:52
Sample: 1994 2023
Exogenous variables: Individual effects
User-specified lags: 0
Total (balanced) observations: 116
Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.41584	0.0784

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-1.9136	0.3217	-1.525	0.793	0	0	29
2	-1.3131	0.6097	-1.525	0.793	0	0	29
3	-2.7279	0.0816	-1.525	0.793	0	0	29
4	-0.9256	0.7654	-1.525	0.793	0	0	29
Average	-1.7201		-1.525	0.793			

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: EXDS
Date: 08/29/25 Time: 22:31
Sample: 1994 2023
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Total number of observations: 112
Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.83345	0.0334

** Probabilities are computed assuming asympotic normality

Intermediate ADF test results

Cross section	t-Stat	Prob.	E(t)	E(Var)	Lag	Max Lag	Obs
1	-2.2749	0.1863	-1.525	0.793	0	6	29
2	-1.5996	0.4700	-1.525	0.793	0	6	29
3	-2.8344	0.0673	-1.437	0.943	3	6	26
4	-2.6615	0.0933	-1.517	0.843	1	6	28
Average	-2.3426		-1.501	0.843			

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Eviews12.

الملحق رقم(03): نتائج تقدير نموذج البانل

Dependent Variable: GDPGR
Method: Panel Least Squares
Date: 08/29/25 Time: 23:19
Sample: 1994 2023
Periods included: 30
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 120

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXDS	-0.032251	0.029885	-1.079168	0.2828
DSV	0.255451	0.176912	1.443940	0.1515
INF	-0.035937	0.053617	-0.670247	0.5041
C	3.583144	0.586623	6.108088	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	2.751545	R-squared	0.070777
Mean dependent var	3.575871	Adjusted R-squared	0.021437
S.D. dependent var	2.866379	S.E. of regression	2.835489
Akaike info criterion	4.978869	Sum squared resid	908.5200
Schwarz criterion	5.141473	Log likelihood	-291.7321
Hannan-Quinn criter.	5.044903	F-statistic	1.434486
Durbin-Watson stat	2.452001	Prob(F-statistic)	0.207610

Dependent Variable: GDPGR
Method: Panel Least Squares
Date: 08/29/25 Time: 23:08
Sample: 1994 2023
Periods included: 30
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 120

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXDS	-0.005479	0.026552	-0.206366	0.8369
DSV	0.009945	0.155494	0.063957	0.9491
INF	0.005521	0.045892	0.120310	0.9044
C	3.663842	0.566008	6.473128	0.0000

Root MSE	2.853389	R-squared	0.000716
Mean dependent var	3.575871	Adjusted R-squared	-0.025127
S.D. dependent var	2.866379	S.E. of regression	2.902168
Akaike info criterion	5.001558	Sum squared resid	977.0192
Schwarz criterion	5.094475	Log likelihood	-296.0935
Hannan-Quinn criter.	5.039292	F-statistic	0.027720
Durbin-Watson stat	2.251357	Prob(F-statistic)	0.993742

Dependent Variable: GDPGR
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 08/29/25 Time: 23:15
Sample: 1994 2023
Periods included: 30
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 120
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXDS	-0.005479	0.025942	-0.211219	0.8331
DSV	0.009945	0.151922	0.065461	0.9479
INF	0.005521	0.044837	0.123139	0.9022
C	3.663842	0.553004	6.625348	0.0000

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	2.78E-07	0.0000
Idiosyncratic random	2.835489	1.0000

Weighted Statistics

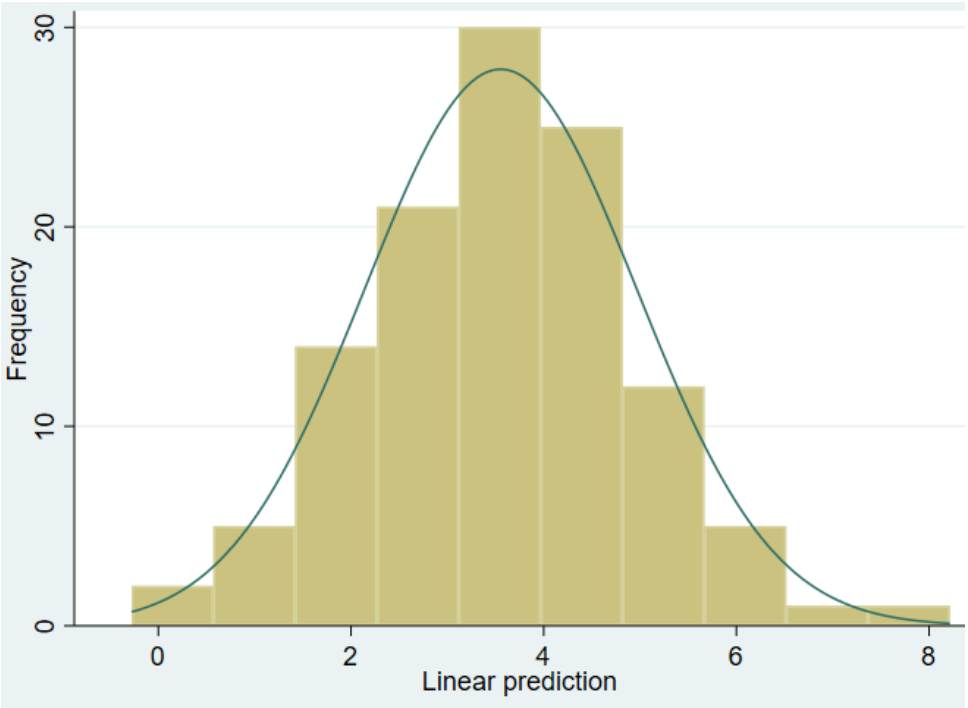
Root MSE	2.853389	R-squared	0.000716
Mean dependent var	3.575871	Adjusted R-squared	-0.025127
S.D. dependent var	2.866379	S.E. of regression	2.902168
Sum squared resid	977.0192	F-statistic	0.027720
Durbin-Watson stat	2.251357	Prob(F-statistic)	0.993742

Unweighted Statistics

R-squared	0.000716	Mean dependent var	3.575871
Sum squared resid	977.0192	Durbin-Watson stat	2.251357

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Eviews12.

الملحق رقم(04): التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على البرنامج Stata 17.

الملحق رقم(05): مؤشرات الدراسة الخاصة بالجزائر

	GDPGR	EXDS	DSV	INF
1994	-0.9	66.85919	12.02689	29.04766
1995	3.8	74.96941	10.1772	29.77963
1996	4.1	66.66228	8.976852	18.67908
1997	1.1	59.60615	9.170281	5.733523
1998	5.1	59.12333	10.64808	4.950162
1999	3.2	53.30009	10.69587	2.645511
2000	3.8	42.62418	8.166037	0.339163
2001	3	35.12588	7.367567	4.225988
2002	5.4	34.65536	6.776081	1.418302
2003	6.5	29.78508	5.863274	4.268954
2004	4.5	22.22962	6.248909	3.9618
2005	5.4	14.49482	5.592856	1.382447
2006	2.9	3.136957	10.90698	2.311499
2007	3.1	2.827655	0.960403	3.678996
2008	2.5	1.826535	0.690618	4.858591
2009	1.2	2.036951	0.702098	5.73706
2010	4.8	1.497319	0.380343	3.911062
2011	3	1.032645	0.292969	4.524212
2012	2.4	0.725201	0.376618	8.891451
2013	2.6	0.632087	0.233785	3.254239
2014	4.1	0.4708	0.125348	2.916927
2015	3.2	0.464119	0.368623	4.784447
2016	3.9	0.914283	0.197304	6.397695
2017	1.5	0.903673	0.126203	5.591116
2018	1.4	0.782735	0.111623	4.26999
2019	0.9	0.722723	0.100644	1.951768
2020	-5	0.87122	0.10616	2.415131
2021	3.8	0.666034	0.103204	7.226063
2022	3.6	0.467865	0.132705	9.265516
2023	4.1	0.400912	0.188845	9.322174

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم(06): مؤشرات الدراسة الخاصة بتونس

	GDPGR	EXDS	DSV	INF
1994	3.178411	51.21874	9.319802	4.733231
1995	2.35167	50.04455	8.206804	6.24415
1996	7.146081	47.87736	7.482955	3.725145
1997	5.440944	44.99143	6.811378	3.652026
1998	4.783762	43.54957	6.561511	3.125366
1999	6.054634	41.31831	6.735255	2.690125
2000	4.709973	41.39203	8.8891	2.962308
2001	3.796272	41.2979	6.316062	1.983333
2002	1.322557	47.44231	6.452561	2.721033
2003	4.7024	48.22674	5.916669	2.712592
2004	6.235791	46.81781	6.862234	3.63228
2005	3.486546	40.59805	6.336769	2.017786
2006	5.2441	39.51934	7.419787	3.225253
2007	6.709521	37.77497	6.507766	2.966944
2008	4.237781	32.62383	4.556388	4.345028
2009	3.04345	34.59797	4.915171	3.664903
2010	2.971133	32.15696	5.134665	3.33898
2011	-2.04663	31.38925	5.537147	3.240028
2012	4.216677	35.24233	5.542488	4.611844
2013	2.429931	34.77843	5.076812	5.316235
2014	3.090328	33.81481	3.941913	4.625551
2015	0.967703	39.55337	4.032355	4.437371
2016	1.117426	41.93949	4.720708	3.629399
2017	2.237839	52.80039	7.291429	5.308848
2018	2.62493	52.85248	7.052571	7.307592
2019	1.587847	56.7527	7.709306	6.720075
2020	-9.01193	60.66469	7.663536	5.634151
2021	4.736321	49.45791	9.342466	5.70635
2022	2.673318	48.53206	9.384449	8.306461
2023	0.039157	46.69833	10.98549	9.328996

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم(07): مؤشرات الدراسة الخاصة بالمغرب

	GDPGR	EXDS	DSV	INF
1994	10.588	62.80058	10.2191	5.141672
1995	-5.40545	59.45186	9.635831	6.123582
1996	12.37288	51.91082	7.840028	2.986809
1997	-1.5607	52.08068	8.024899	1.038199
1998	7.238553	44.52935	6.229982	2.753113
1999	1.697061	40.71262	6.8341	0.684783
2000	2.582181	40.13169	6.305471	1.894635
2001	7.721825	35.08077	6.088605	0.619802
2002	3.730197	30.60765	7.896756	2.79562
2003	6.171102	25.00815	7.408431	1.167734
2004	4.57138	21.51239	4.548751	1.493444
2005	3.19225	18.14848	3.978737	0.982642
2006	7.79082	17.92595	4.495845	3.284762
2007	3.441068	18.13289	4.634765	2.042085
2008	5.684539	16.34661	4.137689	3.714843
2009	3.745769	19.11853	3.37703	0.971863
2010	3.499557	20.96628	3.280643	0.993557
2011	5.524645	20.42546	2.932869	0.906925
2012	3.062344	23.56109	3.381712	1.287122
2013	4.122213	24.57911	4.533463	1.880655
2014	2.719244	25.47342	3.999378	0.44231
2015	4.344583	28.40669	3.238926	1.557907
2016	0.521186	28.38087	3.488762	1.635311
2017	5.057898	29.55931	3.381013	0.754663
2018	3.065641	26.51093	3.206654	1.803917
2019	2.890975	28.52303	3.304027	0.303386
2020	-7.17821	36.21579	4.371432	0.705969
2021	8.154739	29.87012	4.667082	1.401959
2022	1.527204	31.52738	4.594982	6.657042
2023	3.403341	31.24056	4.009327	6.091142

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم(08): مؤشرات الدراسة الخاصة بمصر

	GDPGR	EXDS	DSV	INF
1994	3.973172	57.80283	4.288748	8.154231
1995	4.642459	51.00917	3.95758	15.74223
1996	4.988731	42.91313	3.442758	7.187104
1997	5.492355	34.20555	2.693361	4.625606
1998	5.575497	32.65561	2.23586	3.872575
1999	6.053439	28.83855	2.349605	3.079499
2000	6.370004	24.41827	1.844536	2.683805
2001	3.535252	26.20403	2.057316	2.269757
2002	2.390204	31.3325	2.442738	2.737239
2003	3.193455	34.98032	3.343998	4.507776
2004	4.092072	37.30288	2.759544	11.27062
2005	4.471744	31.95607	2.552221	4.869397
2006	6.843838	27.01701	2.315331	7.644526
2007	7.087827	24.63515	2.218263	9.318969
2008	7.156284	18.9128	2.022307	18.31683
2009	4.6736	16.5867	1.569565	11.7635
2010	5.147235	14.71229	1.399584	11.26519
2011	1.764572	13.04614	1.587102	10.06493
2012	2.2262	11.46606	1.16181	7.111729
2013	2.185466	14.67331	1.191293	9.46972
2014	2.915912	12.14969	1.964344	10.07022
2015	4.372019	13.4143	1.148415	10.37049
2016	4.346643	16.01196	1.995937	13.81361
2017	4.181221	26.43364	2.7001	29.50661
2018	5.331109	30.25653	3.265182	14.40147
2019	5.552093	28.28424	2.839219	9.1528
2020	3.550165	26.00596	3.242609	5.044933
2021	3.290646	25.59425	4.340698	5.214049
2022	6.587846	23.11371	3.764519	13.89566
2023	3.758701	29.64135	5.401143	33.88478

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.